وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ

الحكومة المؤقتة في مواكبة سياسة الجنرال ديغول

1958م-1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:
بن يوب بسمة
طلحاوي عائدة

إشراف الأستاذة:
بوشارب سلوى

أعضاء لجنـــــة المناقشـــــة

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
سعاد بولجويجة	أستاذ محاضر – أ-	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945م
سلوى بو شارب	أستاذ محاضر – أ-	مشرفا	جامعة 8 ماي 1945م
خميسة مدور	أستاذ محاضر – أ-	عضو مناقش	جامعة 8 ماي 1945م

السنة الجامعية : 2022/2021

شكر و عرفان

أولا و آخرا هذا بفضل الله عز و جل، أحمده و أشكره أنه أنعم علي بنور العلم و سهل لي طريقه، و أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون في المستوى و يستفيد منه غيرنا و لو بالقليل.

أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذة المشرفة "سلوى بوشارب" التي غمرتنا بتواضعها و دلتنا على المنهج الصحيح، و أقدم شكري إلى الأستاذة "بوبجوبجة سعاد" التي أعطتنا من وقتها و صححت أخطاءنا.

من هذا المنبر أتقدم بجزيل الشكر و الإحترام إلى الطالب إسلام رابح الذي لم يبخل علي بالمادة العلمية في كل مرة ألجأ إليه، أدعو الله أن ينير طريقك.

أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء قراءة مذكرتي هذه.

أشكر والدي اللذان أفنيا عمرهما في سبيل نجاحي، و أخي "فاتح" الذي كان لي عونا بعد الله و والدي و لم يبخل علي بشيء.

و لا أنسى أن أقدم جزيل الشكر إلى الذي كان السبيل في إلتحاقي بمقاعد الدراسة خالي لخضر طالبي.

و في الأخير أقدم أجمل عبارات الشكر و العرفان إلى كل أستاذ علمني حرفا من مرحلة الإبتدائي إلى يوم تخرجي هذا، أشكر كل من أعانني قريب أو بعيد.

بسمة

شكر و تقدير

أشكر الله عز و جل الذي وفقني في حياتي و وفقني لإكمال دراستي

و إنجاز هذا البحث الحمد لله.

أتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتي طوال مراحل دراستي خاصة الأستاذة بوشارب

و بوحويجة سعاد و خاصة رفيقتي بسمة شكرا جزيلا على مساعدتك.

عائدة

إهداء

أهدي هذا الإنجاز العلمي المتواضع إلى بسمة حياتي و سر وجودي،

من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي، إلى ربيع قلبي جنتي و فلدة قلبي

إلى أمي الغالية.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من حصد الأشواك عن دربي وكدح كدحا شاقا من أجل تعليمي

إلى أبي الغالي.

أدعو الله أن يمدها بطول العمر ليريان ثمارا حان قطافها بعد طول إنتظار.

إلى سندي و قوتي في الحياة أخي فاتح.

إلى بهجة قلبي أخي الحنون عادل.

إلى الشمعة التي تنير دربي أختي سميحة.

إلى توأمي إكرام التي أمضيت معها سنوات دراستي مدة 17 سنة.

أهديه إلى كل فرد في عائلة أبي "بن يوب" و عائلة أمي "طالبي".

أهديه إلى طلبة 19 ماي 1956م الذين إلتحقوا بصفوف الثورة، تاركين مقاعد الجامعة لكي نقف

نحن اليوم هنا بكل حرية و إستقلال.

بسمة

إهداء

أمي ثم أمي ثم أمي، إلى منبع عزتي و إفتخاري و قرة عيني

و نور حياتي، إلى من حملتني وهن على وهن إلى من تمتلك الجنة تحت أقدامها،

إلى أمي العزيزة التي سهرت على تربيتي و تشجيعي و الدعاء بالنجاح إلى من تحملت جل

أنواع العذاب من أجلي

و تألمت لمرضي و جاهدت الأيام صبرا.

إلى والدي خير عون كان لي عند المحن و سندا لي طوال مراحل حياتي، إلى من مهد لي طريق العلم

و أحاطني ونصائحه و تضحياته، أطال الله في عمركما فكل ألفاظ لساني لا توافي شكركم.

إلى أطيب و أجمل نعمة أهداها الله لي أخوتي: أمين و جمال الدين.

إلى رفيق دربي و سندي و معيني عند المحن زوجي العزيز ربيع.

إلى حنيني عالمي وكوكبي حفظك الله لي و رعاك و لاقانا على خير إن شاء الله.

عائدة

مـــقـــدمـــة

مقدمة:

سعت السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية بشتى الطرق و الأساليب، أخطرها كانت الخطوط المكهربة و الملغمة التي طوقت بها الحدود الجزائرية التونسية و المغربية، و التي على إثرها تم عزل الثورة و خلق مشكلة التسليح، و لقد تخطت السياسة الفرنسية لأبعد من ذلك فقد سعت لعزل الثورة ديبلوماسيا و ترويج للرأي العام العالمي فكرة أنه لا توجد هيئة رسمية تتفاوض معها لحل القضية الجزائرية.

و لحل هذه المعضلة عقدت جبهة التحرير الوطني مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، الذي وضع الثورة في مسارها الحقيقي و أعاد هيكلة تنظيماتها و المتمثلة في المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ، و في 27 أوت 1957م خول المجلس الوطني للثورة الجزائرية للجنة التنسيق و التنفيذ مهمة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تضم مختلف الشرائح السياسية الملتحقة بالثورة، و عليه فقد أنشأ أول جهاز حكومي يتكفل بتسيير شؤون الثورة داخليا و خارجيا و المتمثل في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي رحب بها الشعب الجزائري و وضع فيها ثقته لبلوغ النصر و الاستقلال.

فمنذ الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958م دخلت الثورة مرحلة جديدة في إنجاح المعركة الديبلوماسية، فلقد حظيت بتأييد العديد من الدول العربية و الأفرو- أسيوية، في حين بدأت مراوغات ديغول بطرح العديد من المشاريع الإغرائية بهدف امتصاص غضب الشعب و تلميع صورتها أمام المجتمع العالمي، و الذي قابلته الحكومة المؤقتة بحنكة و ذلك بتوعية الشعب و كشف الأهداف الحقيقية للمشاريع الديغولية كسلم الشجعان، و مشروع قسنطينة، و تقرير المصير، الذي استغلته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لصالحها و أجبرته على التفاوض، و من هذا المنطلق كان موضوع مذكرتنا بعنوان: "**الحكومة المؤقتة في مواكبة سياسة ديغول 1958م/1962م**" نظرا لأهميته كونه يدرس أول مؤسسة حكومية جزائرية تأسست في ظل الظروف الصعبة و أثناء الحرب و خارج الجزائر،

و بالإضافة إلى تضمن الموضوع على سياسة الجنرال ديغول و الذي يمثل الشخصية المحورية في السياسة الاستعمارية في الجزائر ما بين 1958م-1962م، كذلك أهمية الموضوع في تاريخ الجزائر المعاصر.

و أما حدود الدراسة فتتعلق بفترة هامة من تاريخ الثورة الجزائرية المعاصرة، و هي فترة ميلاد أول حكومة مؤقتة جزائرية و مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم و ممارسته سياسته الإغرائية وصولا إلى المفاوضات و الاستقلال، فالفترة تمتد من 1958م إلى 1962م، إلا أن موضوع بحثنا فرض علينا في الفصل الأول و الثالث الرجوع إلى مقدمات الأحداث المرتبطة بالموضوع، أما إطاره المكاني فارتبط بالجزائر المستعمرة فرنسيا، إضافة إلى مقر الحكومة المؤقتة الموجود في مصر، و الأماكن التي جرت فيها مراسيم المفاوضات.

أما الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فتتمثل في:

- الرغبة في التعرف على خلفيات إنشاء أول مؤسسة حكومية جزائرية، و ردود الفعل الداخلية و الخارجية تجاهها.
- دراسة السياسة الاستعمارية التي طبقها الجنرال ديغول في الجزائر ما بين 1958م-1962م.
- معرفة موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية تجاه سياسة الجنرال ديغول و دورها في مجابهتها.
- إبراز دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات و الاستقلال.

أما الهدف الذي سعينا الوصول له من خلال هذه الدراسة هو إبراز دور الحكومة المؤقتة الجزائرية في كشف الوجه الحقيقي للمستعمر أمام الرأي العام العالمي و إجباره على التفاوض.

و على ضوء هذا تمحورت إشكالية بحثنا حول الدور التاريخي الذي لعبته الحكومة المؤقتة الجزائرية في مجابهة سياسة ديغول منذ تأسيسها في 1958م إلى غاية المفاوضات و الاستقلال.

و الذي اندرجت تحتها عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟
- ما هي أهم هياكلها و الهداف التي سعت لتحقيقها؟
- ما هي ردود الفعل حولها؟
- فيما تمثلت السياسة الديغولية ما بين 1958م/1962م و ما هو موقف الحكومة المؤقتة منها؟
- ما الدور الذي لعبته الحكومة المؤقتة في المفاوضات و هل وصلت للهدف المطلوب؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا إلى تقسيم بحثنا إلى مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة و ملاحق، بالإضافة إلى قائمة ببيليوغرافية.

الفصل الأول جاء بعنوان: "تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" و فيه حاولنا رصد الظروف الداخلية و الخارجية التي أدت لتشكيلها، وصولا إلى يوم الإعلان عنها و التشكيلات الثلاث التي مرت بها، ثم تطرقنا للأهداف التي وضعت من أجلها هذه المؤسسة الحكومية، و أوردنا ردود الأفعال الداخلية و الخارجية حولها.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان "سياسة الجنرال ديغول و موقف الحكومة المؤقتة منها"، حيث ذكرنا أهم مشاريعه و التي رتبناها كرونولوجيا انطلاقا بمشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958م، الذي وضحنا مضمونه و رد الحكومة المؤقتة عليه، ثم طرحه سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958م، الذي أبرزنا محتواه و موقف الحكومة المؤقتة منه، بعدها تطرقنا لمناورته المتمثلة في حق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م فأبرزنا مضمونها و رد الحكومة المؤقتة عليها، و أخيرا تطرقنا للدعوة التي وجهها لقادة الثورة في 10 نوفمبر 1959م، و الذي بينا دوافعها و الموقف الذي تبنته الحكومة المؤقتة تجاه هذه المبادرة.

أما الفصل الثالث و الأخير فجاء بعنوان: "**دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات و الاستقلال**"، حيث قسمنا المفاوضات إلى اتصالات سرية من 1955م إلى 1960م، و اتصالات رسمية من 1960م إلى 1962م ، فحاولنا في الاتصالات الأولى تبيان أهم

مراحل جس النبض بدأ من الاتصالات الأولى، ثم الاتصالات شبه الرسمية و الاتصالات في عهد الجنرال ديغول.

أما المفاوضات الرسمية فقد قسمناها إلى ثلاث مراحل، الأولى عنوناها بالمفاوضات الرسمية الأولى، و المرحلة الثانية تناولنا فيها مفاوضات إيفيان الأولى، ثم المرحلة الثالثة تناولنا مفاوضات إيفيان الثانية.

و أخيرا تم الاستفتاء في 3 جويلية 1962م و الإعلان عن الاستقلال في 5 جويلية 1962م.

و ختمنا دراستنا بخاتمة جمعنا فيها مختلف النتائج التي توصلنا إليها بعد جمعنا المادة العلمية و فحصها و ترتيبها، و توصلنا فيها على إجابة للإشكالية المطروحة.

و لقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي الذي حاولنا من خلاله وصف الأحداث و تسلسلها تسلسلا كرونولوجيا، في الزمان والمكان انطلاقا من ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة إلى تاريخ الإعلان عنها ثم مجيء ديغول للحكم و تطبيقه سياسته الاستعمارية وصولا إلى المفاوضات و الاستقلال.

فقد حاولنا قدر المستطاع جمع القدر الممكن من المادة المعرفية من مصادر مختلفة و استنقاء المعلومات التاريخية منها و وصفها و تصنيفها، فالموضوع جد هام في دراسة تاريخ الجزائر المعاصر.

و من الدراسات السابقة و التي تناولت موضوع بحثنا جزئيا نذكر: "القضية الجزائرية بين سياسة ديغول و المستوطنين 1958م-1962م" أطروحة دكتوراه لوهيبة بشرير، "العلاقات الخارجية للحكومة المؤقتة 1958م-1962م" أطروحة دكتوراه لأحمد سعيود، "الهيئة التنفيذية المؤقتة و الاستفتاء على استقلال الجزائر 19 مارس 1962م-28سبتمبر 1962م" رسالة ماجستير لشهرزاد حامي، و "دور الحكومة المؤقتة في مجابهة سياسة ديغول 1960م-1962م" مذكرة ماستر لقطوش إيمان.

و لدراسة الموضوع و الإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة و الوصول إلى النتائج اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع التي تصب في صلب الموضوع، حيث حاولنا اختيار المادة العلمية التي تخدم الموضوع و تثريه و تكون ذات طابع أكاديمي و متخصصة، و تتمثل بالأساس في:

- المصادر: "حياة كفاح" لأحمد توفيق المدني، "الثورة الجزائرية و القانون" لمحمد بجاوي، الجزائر في إيفيان" لبن يوسف بن خدة، و "مذكرات الأمل و التجديد" لشارل ديغول.
- المراجع: "النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" لعمر بوضربة، مسعود الجزائري "مشاريع ديغول في الجزائر"، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول" لرمضان بورغدة.

بالإضافة إلى مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة و علي كافي، و بعض المراجع الفرنسية.

و لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات طيلة فترة إنجازنا لهذه الدراسة، ففيما يخص المادة العلمية فلقد واجهنا صعوبة في التنسيق بينها نظرا لوفرتها و تنوعها، و خاصة أنها تتوفر باللغة الفرنسية و المتمثلة أساسا في الوثائق الأرشيفية التي تعذر علينا العمل بها لعدم القدرة على ترجمتها و غياب الخبرة في التعامل مع الوثائق الأرشيفية.

الفصل الأول:

تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

أولا: ظروف و عوامل التأسيس.

ثانيا: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ثالثا: أهداف تأسيسها و ردود الفعل حولها.

أولا: ظروف و عوامل التأسيس

1- الظروف الداخلية:

1-1. الظروف السياسية:

تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية بعد انعقاد مؤتمر الصومام[1] 20 أوت 1956م، و هي لجنة التنسيق و التنفيذ، حيث ضمت خمسة أعضاء[2]، و سخرت هذه اللجنة جميع إمكانيتها لتنظيم الثورة و قيادتها، إلا أنها أجبرت على مغادرتها الجزائر باتجاه الخارج بسبب مجموعة من الصعوبات بعد فشل معركة الجزائر سنة 1957م و رد فعل السلطات الفرنسية العسكرية العنيف، فسعت لحل مشاكل الثورة الداخلية من الخارج (تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن، إلا أن الأحداث سارت نحو الأسوأ[3].

و لقد ظهرت أزمة داخلية سنة 1957م و المتمثلة في الصراع بين كريم بلقاسم[4] و عبان رمضان[5] و لكن بفضل وساطة فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا و أتفقا على توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و هذا في مؤتمر 20 أوت 1957م بالقاهرة[6].

---

(1)- مؤتمر الصومام: يعد الحدث الأكبر في تاريخ جبهة التحرير الوطني، الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956م، ففي هذا المؤتمر استطاع جيش التحرير الوطني أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب و استطاع أن يحدد الأهداف السياسية للثورة و المبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير. (أنظر: أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطنية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 131).

(2)- عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب. (أنظر: قاسمي يوسف: مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية (1954-1962م) أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009م، ص 176.

(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، دار الحكمة النشر، الجزائر، 2010، ص ص 3،4.

(4)- كريم بلقاسم: ولد في 14 ديسمبر 1922م بدوار آيت يحي بذراع الميزان، انخرط في حزب الشعب الجزائري ثم إنتصار الحريات الديمقراطية ثم جبهة التحرير الوطني، كان عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ، عين نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ثم وزيرا للقوات العسكرية، توفي سنة 1970م. (أنظر: مجلة الذاكرة: يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، العدد 3، ص 237.

(5)- عبان رمضان: ولد في 10 جوان 1920م بالأربعاء ناث إيراثن، مناضل في صفوف حزب الشعب، التحق بالثورة سنة 1955م و أصبح من أبرز قادتها، كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام، عضو المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ، اغتيل في 27 ديسمبر 1957. (أنظر: محمد حربي: سنوات المخاض، ص 125).

(6)- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، 2007م ص 89.

و بالرغم من ذلك إلا أن لجنة التنسيق و التنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة، حيث انعدمت روح الثقة و عدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، و هذا ما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي تعاني منها الثورة في الداخل[1]، حيث تم في ظل هذه الأحداث اغتيال عبان رمضان و هو حدث ولد آثار سلبية في نفسية بقية أعضاء اللجنة، خاصة السيد فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره و برر ذلك بقوله: "**بأن مكانه بين المسؤولين و إلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ**"[2]، بالإضافة إلى هذه الأحداث و المشاكل التي واجهت الثورة انفجرت ما يعرف بقضية محمد العموري[3]، و هي أخطر حركة مناوئة للقيادة، حيث تعود خلفية هذه الحادثة إلى اجتماع لجنة التنسيق و التنفيذ في 09 سبتمبر 1958م لإصدار عقوبات على قائد لجنة العمليات العسكرية للشرق و نوابه لعجزه في أداء مهمته، حيث واصل العموري في القاهرة انتقاداته ضد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ، و بعد عقده عدة اجتماعات بالقاهرة بينه و بين سعيد جموعي المدعو الأكحل مع فتحي الديب، تولدت لدى العموري فكرة الاطاحة بالحكومة المؤقتة، فقرر الالتحاق بالحدود الجزائرية التونسية بالرغم من الحظر المفروض عليه من طرف الحكومة المؤقتة فالتحق بليبيا، فقام العموري بالتخطيط لدخول تونس و عقد اجتماع هناك من أجل تطهير و إعادة تفعيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية و حل الحكومة المؤقتة و هو الاجتماع الذي عقد في 16 نوفمبر 1958م بمدينة الكاف التونسية حيث مقر قيادة جيش التحرير[4]، لكن أمر الاجتماع قد

(1)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 89.

(2)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 89.

(3)- محمد العموري: ولد عام 1929 بأولاد سيدي علي بباتنة، أنضم إلى الحركة الوطنية، و كان مناضلا في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، من المجاهدين الأوائل الذين تخرجوا من معهد عبد الحميد ابن باديس، إنضم إلى الثورة و صار من القادة البارزين في الولاية الأولى و القاعدة الشرقية، مان منسقا بين المنطقتين الأولى ة الثالثة من الولاية الأولى سنة 1955م، و رقي إلى مسؤول عام للمنطقة الأولى من المنطقة الأولى إثر مؤتمر الصومام حتى 1958م أين جرد من جميع صلاحياته، حكم عليه بالإعدام في 16 مارس 1959م. (أنظر: بوعلام بلقاسمي و آخرون: موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين: الجزائر، ص ص 247-249).

(4)- كريم مقنوش: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس (1958-1962م)، قضايا تاريخية، العدد 4، 2016، ص ص 124،125.

كشف، و تم معاقبة 50 إطارا إثر محاكمة ترأسها العقيد هواري بومدين[1]، حيث ثم تنفيذ حكم الإعدام في حق محمد العموري في 17 مارس 1958م، الأمر الذي رفضه بعض من أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و على رأسهم محمد لمين دباغين، الذي طالب في اجتماع للجنة بضرورة استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من أجل إعادة الأمور إلى لأن "العقداء زرعوا الفوضى"[2].

بالإضافة لما سبق ذكره من أحداث سياسية فقد توجت سنة 1958م بحدث هام على الصعيد الداخلي و المتمثل في تمرد 13 ماي 1958م، الذي قام به بعض قادة الجيش الفرنسي كالجنرال سالان، و ماسو...إلخ[3]، حيث انتهت إلى عودة الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا، حيث أعاد القوة للنظام الفرنسي الذي يرتكز على الجيش و الحل العسكري لمجابهة الثورة الجزائرية و القضاء عليها و تحقيق مساعي و طموح المعمرين، فبمجيئه بدأ يحضر لاستفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية و الذي حدد تاريخ إجراءه يوم 26 سبتمبر 1958م، بالإضافة إلى مناوراته السياسية و نجد مشاريعه الاقتصادية الخادعة و المتمثل في مشروع قسنطينة[4].

1-2. الظروف العسكرية:

عرفت هذه الفترة بداية تناقص الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها و ذلك بسبب الضغط العسكري للجيش الفرنسي بعد تأقلمه مع أسلوب الحرب الثورية، فقد عم الإرهاق في الداخل من جراء السياسة العسكرية الديغولية، و في ظل هذه السياسة تلقت جبهة التحرير

(1)- هواري بومدين: هو بوخروبة محمد إبراهيم ولد يوم 23 أوت 1932م بالقرب من مدينة قالمة، درس بالزيتونة ثم الأزهر، التحق بالثورة مع مطلع سنة 1955م ليتولى سنة 1957م قيادة الولاية الخامسة، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958م، و قيادة الأركان 1960م، و وزير الدفاع في أول حكومة جزائرية بعد سنة 1962م، ثم رئيسا للدولة ما بين 19 جوان 1965م إلى يوم وفاته 27 ديسمبر 1978م. (أنظر: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 198).

(2)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 5.

(3)- سعاد بولجويجة: جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و 14 للجمعية العامة (سبتمبر 1958– ديسمبر 1959م)، مجلة المعارف و الدراسات التاريخية، العدد 7، ص 184.

(4)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 5.

الوطني خسائر كبيرة في الأرواح سواءا في المعارك و الاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود[1].

كما قامت السلطات الفرنسية بوضع خط موريس[2] على الحدود الجزائرية التونسية و على الحدود مع المغرب الأقصى في نهاية سنة 1957م و مطلع عام 1958م و الذي تم تعزيزه بخط مواز له هو خط شال حيث اعتبرت المناطق الفاصلة بين الخطين مناطق محرمة و تم تهجير سكانها إلى المحتشدات لمنعهم من تقديم الدعم الضروري لقوات جيش التحرير الوطني[3].

و نتيجة لهذه الخطة العسكرية الفرنسية فقد تم عزل الجزائر عن جارتيها تونس و المغرب و إفشال محاولة تزويد الثورة بالأسلحة. فخلال سنتي 1958م و 1959م استشهد حوالي 80% من عناصر جيش التحرير الوطني وسط الأسلاك الشائكة و المكهربة عند محاولتهم عبور الحدود و اختراق خط موريس[4].

و نظرا لنتائجه السلبية على الثورة لجأت قوات جيش التحرير الوطني إلى مضاعفة عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958م ضد قوات المستعمر على الحدود الجزائرية التونسية، و بذلك بدأت معركة الحدود التي انتهت في أواخر شهر ماي 1958م من نفس السنة، فخط الموت هذا قد أسفر عنه استشهاد عدد كبير من وحدات جيش التحرير الوطني، فمثلا أستشهد في 26 فيفري 1958م حوالي 225 جنديا مقابل 19 جنديا فرنسيا فقط، و في 27 فيفري 1958م أستشهد 100 جنديا مقابل جندي فرنسي واحد، و في 03 ماي 1958م أستشهد 620 جنديا جزائري و استيلاء الجيش الفرنسي على 546 قطعة سلاح، و اختتمت

(1)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص6.

(2)- خط موريس: الشائك و المكهرب الذي بني بين الحدود الجزائرية و التونسية في أواخر عام 1956م و أنتهى في سبتمبر 1957م و الذي يتراوح عرض هذه الخطوط للأسلاك الشائكة و المكهربة حوالي 1296 مترا و الذي أعد له الاستعمار الفرنسي كل الوسائل الحربية المتطورة لمراقبة كل التحركات التي تجري في الحدود، حيث قام بزرع الألغام بين الخطوط إضافة إلى الأضواء الكاشفة و أجراس الإنذار، و تحرسها مراكز عسكرية مكثفة و مزودة بالوسائل السريعة، القذف البعيد المدى.

(3)- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم و الخلاص، مؤسسة بونة البحوث و الدراسات، عنابة، 2012م، ص 276.

(4)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 91،92.

بحصيلة ثقيلة حيث أستشهد 6000 جنديا و استحوذت القوات العسكرية الفرنسية على 4000 قطعة سلاح[1].

و بهذا تم خنق الثورة الجزائرية في الداخل لأن من جراء هذا الخط حيث تم سد جميع المنافذ التي تصل عن طريقها الإمدادات للثورة من طرف الجارتين تونس و المغرب[2].

و جراء هذه الأحداث السلبية على جيش التحرير الوطني وجدت لجنة التنسيق و التنفيذ نفسها مجبرة على إيجاد حل لهذا المأزق، و بهذا أنشأت لجنة العمليات العسكرية COM و بهذا أنشأت قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين متخلية بذلك عن مفهوم الولايات و هذا تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957م. تولى رئاسة الفرع الأول العقيد هواري بومدين، الذي بدوره نجح في إدارته نجاحا كبيرا، و كان مقره الحدود الجزائرية المغربية، أما الفرع الثاني فتولى رئاسته العقيد محمد السعيد[3] و مقره متواجد على الحدود الجزائرية التونسية و الذي فشل في إدارته مما أدى إلى تأزم الوضع بالمنطقة و انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة الولاية الأولى و القاعدة الشرقية[4].

بالإضافة إلى ما سبق فقد سادت الفوضى و عدم الانضباط لدى جيش الحدود، و بدأت الخصومات بين ضباط جيش التحرير، و ذلك راجع لعدة أسباب لكن اسبب الرئيسي يكمن في إقدام كريم بلقاسم[5] على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني، كتعيينه الرائد إيدير مسؤولا على جيش الحدود، و بهذا اتهم كريم بلقاسم بالجهوية و بدأ يفقد نفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير على الحدود، و بهذا عانت الثورة

(1)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 7.

(2)- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 182.

(3)- محمد السعيد: ولد في 27 ديسمبر 1912م، أدى الخدمة العسكرية بين (1933-1935)، كان مساعد كريم بلقاسم بالولاية الثالثة، و بعد مؤتمر الصومام أصبح مسؤولا (أنظر: Achour Cheurfi : La classe politique algérienne de 1900 à nos jours. Dictionnaire biographique, Ed : Casbah, Alger, 2002, pp 277-278).

(4)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 92-93.

(5)- كريم بلقاسم: ولد يوم 22 ديسمبر 1922م بدوار آيت يحي قرب ذراع الميزان، انخرط في حزب الشعب الجزائري ثم حركة إنتصار الحريات و الديمقراطية، ثم جبهة الحرير الوطني، كان عذوا في لجنة التنسيق و التنفيذ سنة 1957م، عين نائب GPRA، ثم وزيرا للقوات العسكرية، توفي سنة 1970. (أنظر: آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 188).

من عدة مشاكل و في مقدمتها مشكلة التسليح، فالقوات الفرنسية قامت بمصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بـ 148 طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى[1].

و لم يكتف المستعمر بكل تلك الأحداث حيث قام بالعدوان على تونس بقصف ساقية سيدي يوسف الحدودية في 08 فيفري 1958م و ذلك تطبيقا لمبدأ حق متابعة جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود[2]، حيث أرادت فرنسا بهذا العمل تعكير العلاقات بين الثورة و تونس، حيث آثار هذا الفعل موجة غضب و سخط ضد فرنسا في دول عديدة، فبررت عدوانها بأنها استهدفت المجاهدين الجزائريين الذين جعلوا من ساقية سيدي يوسف قاعدة لهم[3].

1-3. اجتماعيا:

بالنظر إلى بعض المراجع فإن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت سيئة في الداخل و كذلك في الحدود مع تونس و المغرب، فتقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات عباس يوم 20 جوان 1959م يشير بأن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاءت تلبية للمطالب المستعجلة للشعب و لمطالب جيش التحرير الوطني[4]، و كذلك يشير التقرير عن الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب الذي يأمل بدعم خارجي جاد[5]، فمن ضمن الوسائل التي اتبعها المستعمر للتضييق عن الثورة و ركز عليها كثيرا ما ما يعرف بالحرب النفسية، و التي ظهرت معالمها الألى مع بداية ثورة أول نوفمبر 1954م إلا أن نشاطها تكثف و تعددت أساليبها و أزداد عدد المستخدمين فيها و التي تهدف للتأثير

(1)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص ص 7،8.
(2)- عمر بوضربة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، دراسات تاريخية، العدد 7، ص ص 116،117.
(3)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 185.
(4)- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 9.
(5)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 95.

على معنويات العدو إحداث مشاعر معينة بين الجماهير لغرض زعزعة ثقتها بنفسها و قادتها و معتقداتها و حتى بتاريخها و هويتها و إضعاف عزيمتها و إرادتها[1]، حيث أن الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة استهدف ولاء الشعب للثورة، و تجسد ذلك في السياسة التي سار وفقها الجنرال ديغول سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، و هو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958م، و الذي كان الهدف منه هو خلق طبقة بورجوازية جزائرية حليفة للاستعمار الفرنسي[2].

فالمصالح النفسية المختصة في الجيش و الإدارة الفرنسيين كانت قد شنت حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، و تأتي في مقدمة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة (SAS)[3] و التي بدأت السلطات الفرنسية في إنشائها منذ سنة 1955م، و ضاعفت في مجهوداتها بعد 13 ماي 1958م و التي ركزت جهودها على المرأة و فئة الشباب[4].

بالإضافة إلى إقامة المحتشدات لفصل الشعب عن الثورة و بهذا تحرمها من منابعها الأصلية التي تستمد منها استمراريتها و انتصاراتها، و بهذا تتمكن من مراقبة أي احتكاك أو اتصال بين جيش التحرير الوطني و جبهته و الفئات الشعبية، و ذلك للتأثير على معنويات المجاهدين بعد أن يحرموا من التموين و التجهيز و إيصال المعلومات و الأخبار التي تخص المستعمر و تحركاته، فالمحتشدات أحيطت بالأسلاك الشائكة و فرضت عليها حراسة مشددة من طرف الجند حيث يراقبون الداخل و الخارج من هذه المحتشدات[5].

(1)- سعدوني بشير: "ديغول و الثورة الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 1، العدد 4، 2014م، ص 30.
(2)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 95.
(3)- المكاتب الإدارية المختصة (SAS): تعتبر من أعمدة سياسة التهدئة و إحدى أبرز الأدوات التي ابتدعها الحاكم العام جاك سوستال لتجسيد سياسة إدماج الجزائر في فرنسا من خلال مهامها المدنية و العسكرية المختلفة.(أنظر: كوثر هاشمي: الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية (1955-1962)، أطروحة دكتوراه، 2017/2016، ص 159).
(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص9.
(5)- الغالي غربي: فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 274.

و لقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين[1] فلقد تمكن المستوطنين من الاستيلاء على أغلب الأراضي الزراعية الخصبة في الجزائر و طرد أصحابها أو إرغامهم على التنازل عنها و بذلك تدمرت البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري و بذلك تعرض الشعب للقهر و الجوع، و في المقابل نجد أن حالة المستعمر الفرنسي ازدهرت و نمت[2].

فلقد تراجع القطاع الفلاحي الجزائري، و تحول الفلاحين الجزائريين من ملاكين و أسياد على أراضيهم إلى عمال أجراء في مزارع الكولون[3].

و بالحديث عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى الصناعية ة التجارية فإن مساهمة الجزائريين تكاد منعدمة إذ لم نقل أن معظمها كان مقتصرا على العنصر الأوروبي، فالتجار و الصناع الجزائريين كانوا معرضين لأبشع أنواع القمع الاقتصادي و المضايقات و ذلك كون الإمكانيات المادية الخاصة بهم لم تطلبها هذه الأنشطة[4].

بالإضافة إلى أن الوضع الثقافي في الجزائر كان متدنيا بسبب سياسة الحرمان و اللامساواة التي طبقت من طرف الإدارة الفرنسية و ذلك لمنع الشعب الجزائري من التعليم و هذا راجع لخوفهم إذا تعلم الجزائريين سوف تتولد لديهم ملكة الوعي و بذلك سوف يطالبون بحقوقهم السياسية و على نحوه سوف يقومون بمقاومتهم[5].

فالاستعمار الفرنسي كان قد تبنى سياسة التفقير و التجهيل و التي يهدف بواسطتها إلى تمكين البقاء لمدة أطول في الجزائر، فلقد سلب المستعمر الفرنسي من الشعب الجزائري كل ما يملك من أراضي و أملاك و خيرات و تركه شبه لاجئ في وطنه[6].

(1)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص9.
(2)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 44.
(3)- بن داهة عدة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، المؤلفات للنشر و التوزيع، المسيلة، 2013م، ص 387.
(4)- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 45،46.
(5)- المرجع نفسه، ص ص 47،48.
(6)- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 59.

2- الظروف الخارجية.

قامت قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ بالتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لكنها تأثرت بعدة ظروف منها:

- الضغوطات التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف دولتي تونس و المغرب الأقصى. فإعلان فرنسا حق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني[1] مما أدى لتزايد التصعيد حيث قام الطيران الفرنسي بقنبلة ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958م مما أدى لمقتل عشرات المدنيين من الجزائريين و التونسيين حيث خافت كل من تونس و المغرب من امتداد الحرب إليهما و جعلهما تقومان بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية و التي عقدت بطنجة المغربية بين 27 و 29 فيفري 1958[2]، و محاولة احتواء الثورة الجزائرية عن طريق المفاوضات.
- عودة ديغول[3] للسلطة بعد أحداث 13 ماي 1958م الذي قام بها العسكر الفرنسي في الجزائر حيث قاموا بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال جاك ماسو و إعلانهم تسلم السلطة حيث أذاع مجلس الثورة العسكري نداء للجنرال ديغول ليتسلم الحكم[4]، الذي الذي سعى إلى عزل الثورة ديبلوماسيا[5] حيث قرر إحداث تغيير جذري على أساليب أساليب الحكم و الاحتفاظ بالصلاحيات الواسعة التي تمكنه من تطبيق مخططه دون عرقلة،

و طالب أيضا بالسلطات الاستثنائية و منح السلطة التنفيذية سلطة أوسع من السلطة

(1)- جيش التحرير الوطني: يتكون من حوالي 30 ألف مقاتل معظمهم من أصول ريفية يتمتعون بالكفاءة العالية و التسليح الحديث، أشرف على تدريبهم هواري بومدين بعد توليه منصب القائد العام لجيش التحرير الوطني 1959م (لطفي خولي، عن الثورة و في الثورة و بالثورة حوار مع بومدين، التجمع الجزائري البومدييني الإسلامي، ص 30).

(2)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م،المرجع السابق، ص11.

(3)- الجنرال ديغول: رجل دولة، سياسي محترف عاد للحكم بفضل حركة 13 ماي 1958م التي تعتبر حركة ضباط الجيش (أنظر: رمضان بورغدة: الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960، المرجع السابق، ص 216).

(4)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 187.

(5)- معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص ص 105،106.

التشريعية[1]. نظرا لكل هذا اقترح **أعمر أو عمران** في تقريره إلى لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE) ضرورة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لكسب الدعم المادي و المعنوي في المحافل الدولية و قصد الاستفادة من الصراع بين الشرق و الغرب في إطار الحرب الباردة[2].

- حصول القضية الجزائرية على تأييد معظم الدول العربية و الدول الصديقة إضافة لزيادة النشاط السياسي و الديبلوماسي للثورة داخليا و خارجيا فهذا النشاط كان موازي للكفاح المسلح للشعب الجزائري في داخل التراب و خارجه أي على التراب الفرنسي فهو رد فعل على السياسة الاستعمارية المنتهجة و المطبقة في الجزائر[3].
- سقوط الحكومات الفرنسية الداخلية و من بين هذه الحكومات:

1- حكومة بيرماندیس فرانس[4] Pierre Mandis France: نوفمبر 1954- 05 فيفري 1955م.

سجنت الكثير من الجزائريين خاصة أعضاء حركة انتصار للحريات الديمقراطية من أجل القضاء على الثورة باءت جل محاولتها بالفشل[5].

امتازت سياسته بالمحافظة على الآلة العسكرية و الاعتماد على المشاريع الإصلاحية، عين جاك سوستال[6] في الجزائر ليفصل الشعب عن الثورة.

(1)- سعدوني بشير: المرجع السابق، ص ص 25،26.
(2)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م،المرجع السابق، ص 12.
(3)- عمر سعد الله،: الحكومة المؤقتة و القانون الدولي و الإنساني، مجلة المصادر، ص 14.
(4)- بيير ماندیس فرانس، سياسي فرنسي اشتراكي انتخب سنة 1932م نائب في البرلمان الفرنسي و بعد الحرب العالمية الثانية عاود نشاطه السياسي حيث انتخب نائب بالبرلمان، ترأس الحكومة الفرنسية 1954م بقي في منصبه لغاية جانفي 1956م، قام بمعارضة سياسة الجنرال ديغول في الجزائر، (أنظر: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 67).
(5)- عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 75.
(6)- جاك سوستال: 1912،-1990: سياسي فرنسي بارز تولى عدة مناصب منها: حاكم عام للجزائر من 1955 إلى 1956م، من المعارضين لسياسة ديغول تم نفيه لإيطاليا لغاية 1968م (محمد الربي الزبيري: المرجع السابق، ص 70).

2-حكومة إدغار فور Edgard Fort (فيفري 1955-1956م):

تشكلت هذه الحكومة لمعالجة الوضع المتأزم للجزائر، قام بمشروع إصلاحي حيث يعتبر جوهرة تطبيق دستور 1947م و اعتبار الجزائر فرنسية[1].

3-حكومة غي مولي Gay Mollet (جانفي 1956- 21 أفريل 1957):

تقوم سياسته على ثلاث نقاط: إيقاف القتال، إجراء الانتخابات، التفاوض مع من تقررهم الانتخابات من العملاء و النواب المزيفين حيث رفضت جبهة التحرير الوطني هذه النقطة[2].

- آخر حكومتين فرنسيتين شهدتهما حرب الجزائر هي حكومة ديغول الأولى و الجمهورية الرابعة 1 جانفي إلى 28 ديسمبر 1958م، و فيما يخص حكومته الأولى فقد شكلها في 4 جوان 1958 إثر انقلاب عسكري كاد أن يؤدي لحرب أهلية[3].

- فبمجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة و سقوط الحكومة الفرنسية الرابعة غير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي و أعطاه معنى جديد حيث أصبح يعمل جاهدا من اجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي حيث قام ديغول بعدة تنازلات لصالح تونس و المغرب من اجل نظامه و مصالحه[4].

و من الأحداث و الظروف الدولية أيضا التي دفعت لجنة التنسيق و التنفيذ لإنشاء الحكومة المؤقتة هي تلك التي شهدها العالم العربي و هو التعاطف الكبير بين الجزائر و تونس (ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958) و الوحدة في المشرق بين مصر و سوريا

(1)- عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 75.
(2)- صالح فركوس: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم، 2005م، ص 443.
(3)- عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 76.
(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص ص 12،13.

1958-1961م[1] و الذي أدى لظهور الجمهورية العربية المتحدة، و كذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958م التي أدت للتخلص ال من النظام العميل[2].

يعتبر **أحمد توفيق المدني** أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردا على سياسات و مناورات ديغول على الصعيد الدولي و التي كانت تتحجج بعدم وجود حكومة تكون مؤهلة للتفاوض مع فرنسا[3].

فكل هذه الظروف و الأحداث كانت الدافع و المحرك الأساسي التي أجبرت قيادة الثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ للإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائر لتوقف المناورات و السياسات الفرنسية و تسيير شؤون الجزائر داخليا و خارجيا، فالظروف آنذاك كانت تحتم إيجاد مثل هذه الهيئة القيادة ذات الطابع الدولي كممثل وحيد و شرعي للجزائر و شعبها[4].

ثانيا : تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و هياكلها.

1- تأسيسها:

فوض مؤتمر الصومام للجنة التنسيق و التنفيذ حق الإعلان عن حكومة مؤقتة، على ان تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج[5]، خلال عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمره في القاهرة خلال شهر أوت 1957م جدد تفويضه للجنة التنسيق و التنفيذ الإعلان عن حكومة مؤقتة في الوقت الذي تراه مناسبا[6].

(1)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 100.
(2)- المرجع نفسه، ص 101.
(3)- المرجع نفسه، ص 101.
(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 14.
(5)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م، ص 245.
(6)- رمضان بورغدة: الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960، المرجع السابق، ص 352.

ففكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ظلت تراود النفوس و تختمر فيها و كانت محل الاهتمام من طرف قادة الثورة منذ عام 1956م[1]، و ذلك بعد اختطاف الزعماء الخمسة[2] يوم 22 أكتوبر 1956م، و الذي استهدف القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها، فجاءت الفكرة كرد فعل على هذا العدوان[3]، و تبلورت الفكرة خلال صيف 1958م، حينما تم تشكيل لجنة تفكير في الموضوع و تتكون من كرين بلقاسم و بن طوبال و أوعمران و فرحات عباس[4].

و بعد انتهاء هذه اللجنة من دراستها للتقارير المقدمة في الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958م و التي توصلت في الأخير إلى ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[5].

جاءت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية قصد القضاء على الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و القيام بمبادرات جديدة و المتمثلة في استغلال الخلافات الموجودة بين الشرق و الغرب، ففرحات عباس كان قد أقنع كريم بلقاسم بأن تحل الحكومة المؤقتة محل لجنة التنسيق و التنفيذ التي فقدت الكثير من مصداقيتها خاصة بعد مقتل عبان رمضان[6].

و من أبرز الأحداث التي كان لها علاقة و تأثير في تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مؤتمر طنجة في أفريل 1958م. حيث تلقت القضية الجزائرية خلال

(1)- محمد البجاوي: الثورة الجزائرية و القانون، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965م، ص 118.
(2)- و هم أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، بالإضافة إلى مصطفى الأشرف.
(أنظر: محمد بوشنافي: صدى اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في الصحافة المغربية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 3، العدد2، 2019م، الجزائر، ص 228).
(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 18.
(4)- إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1945-1962، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 90.
(5)- هبة كلاش: موقف الرئيس جمال عبد الناصر من بعض الأزمات التي عرفتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962)، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 58، 2021م، ص 675.
(6)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 475.

هذا المؤتمر الدعم المغاربي و طلبت الدول المغاربية بضرورة تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

فكل تلك الأحداث و الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة آنذاك عجل بدراسة الموضوع، حيث في ربيع 1958م السيد فرحات عباس عقد اجتماعه بجان لا كوتور بسويسرا بتاريخ 08 فيفري 1958م، و الذي أعلن فيه بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة[2].

و لقد مهدت لجنة التنسيق و التنفيذ للإعلان عن الحكومة المؤقتة بإنشائها لثمانية (8) مصالح وزارية[3]، حيث كلف فرحات عباس بالإعلام، و أوعمران بالتسليح و التموين، و بن طوبال بالداخلية، و عبد الحميد مهري بالشؤون الاجتماعية و الثقافية، و محمود الشريف بالمالية، و بوصوف بالمواصلات، و لمين دباغين بالشؤون الخارجية، و كريم بلقاسم بالقوات المسلحة[4].

و في 19 سبتمبر 1958م تم الإعلان في آن واحد في كل من تونس و القاهرة و عدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[5]، و كان ذلك في يوم الجمعة في الساعة 13 زوالا بتوقيت الجزائر جاء في نص إعلانها:

(باسم الشعب الجزائري: إن لجنة التنسيق و التنفيذ التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية هذه السلطة، قرار 27 أوت – آب 1957م فقد قررت تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية)[6].

(1)- سعاد بولجويجة: المرجع السابق، ص 184.
(2)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 106.
(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 19.
(4)- علي تابليت: فرحات عباس رجل دولة، ط2، تالة، الجزائر، 2009م، ص 6.
(5)- سعد دحلب: المهمة منجزة من الأجل الاستقلال، وزارة المجاهدين، ص 78.
(6)- محمد البجاوي: المصدر السابق، ص 120.

و من هنا فقد تم الإعلان رسميا عن حل لجنة التنسيق و التنفيذ، و تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس[1]، حيث جاء هذا الإعلان الرسمي من خلال الندوة الصحفية التي عقدت بالقاهرة و نشطها فرحات عباس[2] رئيس الحكومة[3]، حيث رأت الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية أن تصف نفسها بالمؤقتة و لم تجعلها حكومة نهائية، فلقد اختارت التقليد الثاني و هو الأكبر ديمقراطية، حيث تركت خيار الحكومة النهائية لبلادها بيد الشعب الجزائري[4].

2- هياكلها:

ضمت أول حكومة للجمهورية الجزائرية **تسعة عشر (19) شخصية** برئاسة فرحات عباس، **أربعة عشر (14) وزير و نائبين للرئيس و ثلاث (3) كتاب دولة**[5].

حيث تطورت هيكلة هذه الحكومة عبر 3 مراحل نذكر منها:

- **التشكيلة الأولى 19 سبتمبر 1958 إلى جويلية 1959:** ضمت :

فرحات عباس : رئيسا للجمهورية المؤقتة، **كريم بلقاسم** نائبا له.

الأمين دباغين : وزيرا للخارجية، **عبد الحفيظ بوصوف:** وزارة الاتصالات و المخابرات.

لخضر بن طوبال : وزارة الداخلية، **يوسف بن خدة:** الشؤون الاجتماعية.

(1)- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 203.

(2)- فرحات عباس Farhat Abbas (1899-1985): ولد في 24 أكتوبر 1899م بدوار الشحنة في جيجل، رجل سياسي، درس في كلية الصيدلة بالجزائر، أول رئيس للجمهورية الجزائرية المؤقتة GPRA، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و ألف مجموعة من الكتب من بينها ليل الإستعمار.
(أنظر: Achour Cheurfi : Dictionnaire de la revolution algérienne (1954-1962) Ed : CASBAH Alger, p p 23,24)

(3)- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة الجزائرية: دراسة تحليلية نقدية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،2009، ص 227.

(4)- محمد البجاوي: المصدر السابق، ص 121.

(5)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة، للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 23.

محمد يزيد[1]: وزارة الإعلام، **أحمد توفيق المدني:** وزارة الشؤون الثقافية.

أحمد فرنسيس[2]: وزارة المالية.

كما تم تعيين : **رابح بيطاط**[3]، **آيت أحمد، بوضياف** في مناصب وزراء دولة،

كما عين ثلاث كتاب دولة و هم: **لمين خان، عمر أوصديق**[4] و **مصطفى سطمبولي**[5]، وزارة التسليح منحت ل**محمود الشريف.**

ضمت التشكيلة كل التوجهات من العلماء و المركزيين و أعضاء انتصار الحريات الديمقراطية[6].

تم عرض اسمين لرئاسة الحكومة المؤقتة و هما: كريم بلقاسم و الأمين دباغين[7] الذي كان رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني. حيث تم رفض كريم من طرف كل من: لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف. أما الأمين دباغين فقد تم رفضه هو الآخر

(1)- عضو في حزب الشعب الجزائري، كاتب عام لجمعية طلبة شمال إفريقيا عضو في اللجنة المركزية، كان ممثلا لقيادة حركة في فرنسا أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة ثم عضو المجلس الوطني ثم عضو في اللجنة المركزية لحزب التحرير 1979-1984 (أنظر: حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 297).

(2)- أحمد فرنسيس: ولد سنة 1912م بغليزان، دكتور في الطب، التحق بالثورة رفقة فرحات عباس 1955م، عين في منصب وزيرا للمالية في الحكومة المؤقتة الاولى والثانية ثم عمل في الديبلوماسية (أنظر: حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 307).

(3)- رابح بيطاط: ولد عام 1925 بقسنطينة، عضو في المنظمة السرية، قائد المنطقة الرابعة، عضو في المكتب السياسي لجبهة التحرير، وزير للدولة ثم وزير للنقل (حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 302).

(4)- عمر أوصديق: ولد بمنطقة القبائل، انظم لحزب الشعب، عضو اللجنة المركزية، عين سفير (أنظر: عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 164).

(5)- مصطفى سطمبولي: ولد 1920م بمعسكر، انخرط في حزب الشعب، دخل السجن عدة مرات، عين مسؤول في مركز القيادة للمنطقة السادسة بالولاية 5، توفي 1984 (أنظر: كمال لبوطارن: كاتب دولة في الحكومة المؤقتة في طي النسيان، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151، 152، الجزائر، 1997، ص ص 9-10).

(6)- حميد عبد القادر: المرجع السابق، ص 204.

(7)- الأمين دباغين: ولد سنة 1917م بحسين داي، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم جبهة التحرير الوطني، و كان عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ، عين مسؤول اللجنة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، ثم وزيرا للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى سنة 1958م،
(أنظر: Benjamin Stora : Dictionnaire Bibliographique de militants nationalistes algériens 1926-1954, Ed : L'Harmatton, paris, 1985, p329).

من طرف المختطفين الخمسة خاصة **أحمد بن بلة**[1]. و في الأخير تم اختيار اسم **فرحات عباس**[2]، حيث اختير هذا الأخير بسبب سياسته و استراتيجيته حيث يعتبر سياسي محنك و معتدل، عرف بثقافته السياسية الواسعة، و ذو وزن دبلوماسي[3].

التشكيلة الثانية: 18 جوان 1960- أوت 1961:

فمن أجل ضمان شرعية الثورة تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة حيث تم تعيين لجنة مكونة من: محمدي السعيد، هواري بومدين، سعد دحلب. من أجل تشكيلها و تعيين وزرائها، حيث أصر كريم بلقاسم على كفاءته، لرئاستها لأنه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الذي لا يزال موجود حيث طالب أيضا بإنشاء سلطة جديدة قوية لإدارة الحرب[4].

ضمت هذه التشكيلة:

فرحات عباس: رئيسا، **كريم بلقاسم** : نائب، **أحمد بن بلة:** نائب الرئيس، **لخضر بن طوبال:** وزارة الداخلية، **بوصوف:** وزارة الاتصالات و الاستخبارات،

أحمد فرنسيس: وزارة الشؤون المالية و الاقتصادية، **عبد الحميد مهري**[5]: وزارة الشؤون الاجتماعية و الثقافية.

التشكيلة الثالثة: سبتمبر 1961- أوت 1962.

لقد أراد كل أعضاء المجلس الوطني للثورة تغيير الرئيس و بالتالي تغيير أسلوب

(1)- أحمد بن بلة: ولد 1916 بمغنية، انظم لحزب الشعب، ترأس المنظمة الخاصة 1949، مسؤول عن التسليح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، عين وزيرا للدولة للحكومة المؤقتة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية (أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 186).

(2)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م ، المرجع السابق، ص 48.

(3)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 476.

(4)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 436.

(5)- عبد الحميد مهري: ولد عام 1925م بقسنطينة مناضل في صفوف حركة انتصار، عين وزيرا العلاقات الإفريقية للحكومة المؤقتة. (حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، المرجع السابق، ص 308).

الكفاح بعد أن فشل المفاوضات و تزايد تسلط المنظمة السرية المسلحة[1].

حيث لجأت إلى استعمال العنف و الإرهاب ضد الجزائريين، فأعضاء الأركان الحربية عبروا عن عجزهم في اجتياز الحدود الذي يمنعهم من خوض المعارك ضد الجيش الفرنسي[2].

و حاجز الاستيلاء عن السلطة في الخارج، كما دعى يوسف بن خدة تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمسة أعضاء و تنصيبها في الجزائر لإثارة حماس المقاومين و البحث عن الإتفاق بين القادة[3].

كما قرر المؤتمرون ضرورة انتهاج سياسة جديدة تكون مشددة و فيها الإصرار على مطالبهم و ضرورة إبعاد العناصر المعتدلة ذات التفكير الفرنسي و تعويضها بأخرى[4].

حيث قام المجلس الوطني للثورة بتعيين لجنة مكونة من محمد بن يحي و بو داود عمار مسؤول عن جبهة التحرير الوطني في فرنسا، محمدي السعيد للتشاور و اقتراح حكومة جديدة[5] حين تشكلت من:

يوسف بن خدة الذي حل محل **فرحات عباس** في رئاستها، كما عوض **سعد دحلب كريم بلقاسم** في وزارة الشؤون الخارجية حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس و وزير الداخلية، و عين **أحمد بن بلة** نائب للرئيس، و نفس المنصب شغله **محمد بوضياف**، أما **حسين آيت أحمد** و **رابح بيطاط** و **محمد خيضر**، فقد أوكلت إليهم مهمة وزراء دولة[6]، بينما عبد الحفيظ بوصوف وزيرا للتسليح و الاستخبارات، أما محمد يزيد فكان فكان وزيرا للإعلام، و محمدي السعيد وزير الدولة[7] و نفس المنصب شغله لخضر بن طوبال.

(1)- المنظمة السرية المسلحة: عبارة عن منظمة إرهابية أسسها صالان و جوهر وزيلر يهدف إلى الانقلاب العسكري ضد حكم ديغول في 22 أفريل 1961م، ارتكبت عدة جرائم في حق الجزائريين، التقتيل الفردي و الجماعي، قتل المساجين (أنظر: عمارة عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، الجزء 2، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 345).

(2)- سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 134،135.

(3)- المصدر نفسه، ص 136.

(4)- فتحي الديب: عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، ط 2، القاهرة، 1990، ص 529.

(5)- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 529.

(6)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 587.

(7)- المرجع نفسه، ص 587.

كما ألحقت وزارة المالية و الشؤون الاقتصادية ببن يوسف بن خدة حتى تكون للرئيس وسيلة للمراقبة و بعض الصلاحيات على الباءات الثلاثة[1].

ثالثا: أهداف تأسيسها و ردود الفعل حولها.

1-أهداف تأسيسها:

أنشأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استجابة لمجموعة من الأهداف التي سعى قادة الثورة لتحقيقها من خلال GPRA و التي حددت في المجالات الأربعة السياسية و العسكرية و الديبلوماسية و الإعلامية:

- **فسياسيا:** الهدف الأسمى الذي أنشأت من أجله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و المهمة الأساسية التي سعت لتحقيقها و تمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي و التهيئة لهذا العمل[2]، كما يعتبر إعلانها بعثا للسيادة الجزائرية، حيث يعتبر حدثا تاريخيا له نفس التأثير في الجزائر و فرنسا[3].

كما هدفت إلى حل مشكل القيادة بخلق نوع من الانسجام و الوحدة التي افتقدت لها لجنة التنسيق و التنفيذ و بالتالي تمحو سلبيات الماضي، حيث أنه تكاد تجمع آراء CCE على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا[4].

بالإضافة إلى مواجهة مشروع استفتاء فرنسا بدستور الجمهورية الخامسة يوم 28 سبتمبر 1958م الذي يحمل في طياته أسطورة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[5].

أما **عسكريا:** فتهدف GPRA إلى وضع حد لمشكلة تزويد الثورة بالسلاح، خاصة بعد إقامة خطي شال و موريس على الحدود التونسية و المغربية، و أصبح قادة الثورة يعانون صعوبة في إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني و فك الضائقة التي كانت تعاني منها جبهات القتال

(1)- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 137.
(2)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 190.
(3)- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 82.
(4)- عمر بوضربة، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 15.
(5)- لعوج نصر الدين: "مكانة قرار 19 سبتمبر 1958م في مسار و مصير الثورة الجزائرية"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية، المجلد 9، العدد 1، ص 389.

في كل الولايات تقريبا[1]، و بهذا فقد هدفت GPRA إلى تدعيم قدرات الشعب النضالية المالية و المادية و منه القضاء على آمال الجنرال شارل ديغول في الحسم العسكري[2].

أما ديبلوماسيا فقد سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول، و استعادة المبادرة منه مع تدارك الصعوبات التي عانت منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات ديبلوماسية، و هو ما عبر عنه عضو لجنة CCE في تقريره إلى اللجنة ذاتها، حيث ألح على ضرورة التعجيل بإعلان تأسيس GPRA كخطوة هجومية من الناحية الديبلوماسية[3].

بالإضافة إلى تكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها، فبتأسيس GPRA تم توفير أداة شرعية و رسمية مع فرنسا، و هو ما عبر عنه في رسالته إلى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيسها بأنها ستكون عملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي[4].

كذلك سعت جبهة التحرير الوطني FLN إلى الاستفادة من الدعم المادي و الديبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري، فالوضع آنذاك كان يتسم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي، فالجبهة أرادت الاستفادة من الوضع دون الانحياز لأي طرف من المعسكرين[5].

أما **إعلاميا:** فهدفت GPRA إلى تدعيم وسائل الدعاية الإعلامية الثورية التي كانت قد وضعت في مؤتمر الصومام الخاصة بالصحافة المكتوبة و المتمثلة في المجاهد باللغتين

(1)- مجاود حسين: الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، تحت إشراف إبراهيم لونيسي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017م، ص 216.

(2)- لعوج نصر الدين: المرجع السابق، ص 389.

(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 16.

(4)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 104.

(5)- عمر بوضربة: الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960، المرجع السابق، ص 104.

العربية و الفرنسية اللتان ظهرتا مكان المقاومة الجزائرية و أصبحتا اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني منذ جوان 1956م[1].

بالإضافة لبعثات جبهة التحرير الوطني FLN في الدول العربية و الأجنبية، حيث تم إدماج هذه المكاتب في أجهزة وزارة الإعلام و أضيف لها وكالة الأنباء الجزائرية و السينما و المسرح[2].

2- ردود الفعل الداخلية و الخارجية:

منذ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة اختلفت الآراء حولها حيث نجد من أيد هذه الفكرة و على رأسهم الشعب و منهم من رفضها مثل بعض القادة، حيث تميزت باعتراف الدول المساندة و الداعمة للقضية الجزائرية و كفاح الشعب من أجل الاستقلال و الحرية.

1. ردود الفعل الداخلية:

يشير تقرير السياسة العامة الذي قدمه فرحات عباس 20 جوان 1959م، بأن تأسيس الحكومة المؤقتة هو تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري و لمطلب جيش التحرير الوطني[3].

نجد العقيد **علي كافي** قائد الولاية التاريخية الثانية (الشمال القسنطيني) من ابرز و أكبر المعارضين لقرار التأسيس حيث يقول: " **رغم المآخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا و بعثا للدولة الجزائرية و انتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المتهم بكل ما يرجع كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس و فرحة، إذ للمرة الأولى 1830م تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده و بدم أبنائه**"[4].

(1)- لعوج نصر الدين: المرجع السابق، ص 390.
(2)- المرجع نفسه، ص 390.
(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 25.
(4)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 111.

كما يشير نداء نائب رئيس الوزراء و وزير القوات المسلحة السيد **كريم بلقاسم** إلى جيش التحرير الوطني: " **في 19 سبتمبر 1958م تحقق ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن هذا التاريخ هو أمجد يوم في ثورتنا بعد الفاتح نوفمبر 1954م، إنه تاريخ حاسم في تحرير وطننا ستسجله الجزائر يوما تدعمت فيه سيادتنا، و إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد اتصلت برسائل الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني المظفر من كل ناحية، و تجدد شكرها على هذه الثقة التي ستعمل على أن تبقى أصلا لها**[1].

حيث يذكر السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كتابه حرب: بأنه بعد الإعلان عن تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دخل جيش التحرير في حيوية جديدة حيث راح ينصب الكمائن و يخوض الاشتباكات[2]، ولقد وقع شيء من الإجماع على شخص فرحات عباس كريس لأول حكومة مؤقتة، و في الوقت نفسه تم معارضة وصول كريم بلقاسم إلى الرئاسة[3]، حيث يقول فرحات عباس في هذا الصدد: "**إن حوادث متوالية و ظروفا سياسية وضعتني على رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لم أطلب هذا الشرف، لم أطمع فيه، فإن طبعي ينفر من الرئاسة، و زمام الحكم و الممارسة، و في حقيقة الأمر، إن السلطة لا قيمة لها إلا إذا كانت تمارس وسط شعب حر، إن الويلات التي أصابت وطني هي التي قذفت بي إلى الميدان السياسي، و لو كانت**[4] **فرنسا وجدت حلولا عادلة للمشاكل التي جابهتها، فلربما اكتفيت بمشاكلي و أشغالي الشخصية**".

(1)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 25.

(2)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 111.

(3)- سعاد بولجويجة: القضية الجزائرية و المجتمع الدولي 1954م-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة -02-، 2018/2017، ص 290.

(4)- فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص ص 79،80.

2. ردود الفعل الخارجية:

تباينت الآراء و ردود الفعل الدولية بعد الإعلان عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية مثلها مثل الآراء الداخلية، و التي نرصدها على النحو الآتي:

2.1. رد فعل الدول العربية:

لم يلق اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أي مشكل، فبمجرد الإعلان عن GPRA من نفس يوم اعترفت بها خمس دول و هي: الجمهورية العربية المتحدة (مصر و سوريا)، المملكة المغربية، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية[1]، حيث كانت العراق أول بلد يعترف بميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و كان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها، فبمجرد إنهاء الرئيس فرحات عباس كلمته حتى نهض سفير العراق الذي كان متواجدا هناك بالقاهرة أمام الصحافة و المصورين و أعلن اعتراف العراق بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2]، و فيما يخص مصر فإنها كانت وراء فكرة تدعيم في حد ذاتها و كانت هي الأخرى من بين أوائل الدول التي اعترفت بتأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بالرغم وجود بعض الاحترازات من طرف السلطات المصرية تجاه GPRA و ذلك راجع لعدم الثقة في رئيسها فرحات عباس الذين يعتبرونه حسب ظنهم رجل دخيل عن الثورة و لا يؤمن إلا بأنصاف الحلول[3].

بعد اعتراف هذه الدول العربية بميلاد GPRA تلاه اعتراف المملكة العربية السعودية و المملكة الهاشمية الأردنية و فلسطين يوم 20 سبتمبر 1958م، و بعده بيوم جاء لاعتراف اليمن يوم 21 سبتمبر 1958م[4]، و في يوم 27 سبتمبر من نفس السنة أعلنت

(1)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 31.
(2)- محمد البجاوي: المصدر السابق، ص 182.
(3)- مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1945-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012م، ص 201.
(4)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 118.

السودان باعترافها بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ثم تلاه لبنان يوم 15 جانفي 1959م[1].

و بهذه الاعترافات بميلاد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تجسد مبدأ المساندة الواسعة للعرب للقضية الجزائرية، و نجاح النشاط الديبلوماسي الحثيث و الذي تمثل في البعثات رفيعة المستوى التي أوفدتها لجنة التنسيق و التنفيذ إلى هذه البلدان[2].

2.2. رد فعل الكتلة الشيوعية:

إن تضامن بعض دول الكتلة الشيوعية مع الشعب الجزائري و القضية الجزائرية قد ظهر منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954م، و تطورت أشكال التضامن لتشمل المساعدات المادية و المعنوية، فبإعلان فرحات عباس عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية اعترفت بها بعض دول هذه الكتلة، ففي يوم 22 سبتمبر 1958م قررت الصين الشعبية الاعتراف بميلادها، ثم اعترف بها كوريا الشمالية يوم 25 سبتمبر 1958م، و تلتها الفيتنام الشمالي يوم 26 سبتمبر 1958م[3].

و لقد تأخر اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى جوان 1960م، و هذا راجع إلى سياسة الرئيس **نيكيتا خروتشوف**[4] المتجهة نحو التعايش السلمي مع المعسكر الغربي، لهذا كان يرى أنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية[5].

3.2. رد فعل دول العالم الثالث:

بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الكثير من برقيات التهنئة و خصوصا من الدول الآسيوية، بالإضافة إلى الدول الشيوعية التي تم ذكرها سابقا تلقت

(1)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 118.
(2)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 31.
(3)- عمر بوضربة: المرجع نفسه، ص ص 31.32.
(4)- نيكتا خروتشوف: ولد في 15 أفريل 1894م، زعيم شيوعي و رجل دولة سياسي، تولى الحكم في الإتحاد السوفياتي من سنة 1953م إلى غاية 1964م، مؤيد فكرة الانفراج الدولي و التعايش السلمي، توفي في 11 ديسمبر 1971م (أنظر: عبد الوهاب كيالي: الموسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ص 611).
(5)- مجاود حسين: المرجع السابق، ص 229.

GPRA التهاني من إندونيسيا ثم اعترفت بها رسميا يوم 27 سبتمبر 1958م[1]، ثم تلتها اعترافات من بعض الدول الإفريقية و هي: أنغولا يوم 28 سبتمبر 1958م، ثم اعترفت بها كل من غانا و غينيا يوم 10 جويلية 1959م، أما باقي الدول فلم تصدر أي ردة فعل و بقيت ملتزمة بالحذر و الترقب، لكن هذه الحصيلة الأولية اعتبرت جد مشجعة[2].

2-4. موقف الكتلة الرأسمالية:

بعد اعتراف الاتحاد السوفياتي بميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولد قلقا كبيرا لدى الحكومة الفرنسية و التي كانت قد هددت منذ أكثر من عام على لسان ديغول بأنها ستقطع علاقاتها الديبلوماسية مع الدول التي تعترف بالحكومة الجزائرية[3].

و بما أن هذه الكتلة تعد حليفة فرنسا، فلم تعط أي اهتمام، و خاصة أن استفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة و الذي كان مقررا يوم 26 سبتمبر 1958م في الجزائر قد غطى على هذا الحدث بالنسبة للدول الغربية[4]، فالبلدان الكبرى في الحلف الأطلسي، كانت تساند فرنسا و لم تتقف عن مساندها منذ بداية الحرب في الجزائر، فأشكال المساعدة كانت مختلفة و متفاوتة من دولة لأخرى حيث شملت الإعانة العسكرية و المالية و السياسية[5].

لكن بعض المؤرخين الفرنسيين كانوا قد حاولوا إظهار مواقف بعض دول الكتلة الغربية التي سادها نوع من الحياد[6]، فالولايات المتحدة و انجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا إي

(1)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 119.
(2)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 32.
(3)- جريدة المجاهد: "الاعتراف الواقعي و الاعتراف القانوني"، العدد 80، تونس، 1960، ص 2.
(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 32.
(5)- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 120.
(6)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 204.

إي أنها لم تعترف بالحكومة المؤقتة و في نفس الوقت لم تساند السياسة الفرنسية في الجزائر[1].

و لقد تغيرت الأمور و تطورت في المعسكر الغربي الذي كانت تعتمد عليه فرنسا بالدرجة الأولى لتفادي العزلة الدولية بسبب القضية الجزائرية، فالولايات المتحدة تغير موقفها من المتظاهر بالحياد إلى موقف ينصح الفرنسيين بتسوية الأمور[2].

لقد كان لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دفعا قويا على الصعيد السياسي و الديبلوماسي، إذ أوقف الادعاءات السلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي بعدم وجود مفاوض شرعي يكون أهلا للتفاوض مع الحكومة الفرنسية و كانت ردا على المناورات الديغولية[3]، إذ أنه و باعتراف بعض الدول بالحكومة المؤقتة و تلقيها الدعم بمختلف الأشكال سيضعف من موقف فرنسا، ففي حال قطعها العلاقات الديبلوماسية مع هذه الدول أو الضغط عليها ستكون الحكومة الجزائرية هي المستفيد الأول في كلتا الحالتين[4].

إن تأسيس حكومة جزائرية لم يفاجئ الجهات الرسمية في باريس، حيث صرح وزير الخارجية السيد غوف دي مارفيل M. Gauvede Merville "أن الأمم المتحدة ليس من حقها مناقشة القضية الجزائرية، هذه القضية التي أصبحت تتلقى دعم إيجابي عالمي يوما عن يوم، و أصبح على فرنسا التفكير جيدا في موقفها تجاه الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية[5].

(1)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 32.

(2)- وهيبة بشرير: القضية الجزائرية بين ديغول و المستوطنين 1958-1962م، أطروحة دكتوراه العلوم و التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2016م، ص ص 1،2.

(3)- هشماوي وردة: قراءة في التفعيل النشاط السياسي و الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية، مجلة القرطاس، العدد 6، 2017، ص 17.

(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، المرجع السابق، ص 34.

(5)- سعاد بولجويجة: القضية الجزائرية و المجتمع الدولي 1954م-1962م، المرجع السابق، ص 295.

مما سبق ذكره نستنتج أن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، يرجع إلى مجموعة من العوامل و الظروف السياسية و العسكرية و الاجتماعية، حيث هدفت بتشكيلاتها الثلاث لإقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، و كان الإعلان عنها بمثابة زعزعة لكيان المستعمر الفرنسي الذي أفسدت حساباته، فمنذ لحظة عنها حتى تلقت ردود فعل مختلفة في الداخل و الخارج، فلقد رحب بها الشعب الجزائري و تلقت الدعم و التبريكات من مختلف الدول العربية و الآفرو- أسيوية.

الفصل الثانـي:

سياسة الجنرال ديغول

و موقف الحكومة المؤقتة منـها

أولا: مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958م.

ثانيا: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958م.

ثالثا: حق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م.

رابعا: دعوة ديغول قادة الثورة 10 نوفمبر 1959م.

أولا: مشروع قسنطينة 23 أكتوبر 1958م.

1- مضمون المشروع:

أعلن الجنرال ديغول عن مخطط قسنطينة من ساحة "لابريش" في 03 أكتوبر 1958م، و هو مخطط خماسي (1958-1963)[1]، حيث وصفه بالمشروع الأكبر الذي ستطبقه حكومته في الجزائر خلال السنوات الخمس القادمة[2]، و هي مجموعة من الوعود الإصلاحية التي وردت في خلال زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد على أن ينفذ خلال خمس سنوات[3]. فالمشروع عبارة عن خطة خماسية اجتماعية، ثقافية، سياسية و عسكرية، حيث شكل خطورة بالغة على الثورة خاصة في جانبه العسكري[4]، و نظرا لأهميته فقد وظف له ديغول أرصدة مالية كبيرة قصد القضاء على الثورة[5].

1. محتواه:

لقد حمل مشروع قسنطينة في طياته مجموعة من الوعود في مختلف المجالات و هي كالآتي:

1.1. في المجال الصناعي:

في هذا المجال وعد ديغول بتحسين الاستثمار الصناعي و ذلك من خلال إنشاء مصانع كبيرة و توزيع الغاز، و تحسين الطرق و المرافئ و المواصلات[6]، و وعد بإنشاء مشاريع صناعية تقدم لها كل التسهيلات و الامتيازات كالإعفاء من الضرائب و التعهد بالتعويضات في حالة إصابتها بضرر جراء الحرب[7]، حيث قرر إضافة قاعدة صناعية ثقيلة خلال الفترة المحددة و المتمثلة في استغلال البترول و التركيز على الصناعة التعدينية

(1)- محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 642.
(2)- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 330.
(3)- مسعود الجزائري: مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، د.س.ن، ص 14.
(4)- يوسف قاسمي: المرجع السابق، ص 235.
(5)- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 1999م، ص 129.
(6)- شارل ديغول: مذكرات الأمل و التجديد، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 71.
(7)- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2009م، ص 150.

و الكيميائية كمصنع الحديد و الصلب بعنابة و مصنع تكرير البترول بسكيكدة و مركز تمييع الغاز بأرزيو[1]، و دعمت الاستثمارات الصناعية في هذا الإطار بإطلاق عدد من المشاريع الصناعية قبل عام 1962 في فروع التعدين و الميكانيك و النسيج[2].

2.1. في المجال الفلاحي:

وعد ديغول بتحسين الاستثمار الزراعي في الجزائر و منح المزارعين المسلمين 250 الف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة[3]، فالمشروع تقرر فيه توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين الفقراء لفلاحتها و ذلك قصد التحسين من وضعهم الاقتصادي و الخروج من دائرة الفقر[4]، حيث تتم هذه العملية بعد شراء هذه الأراضي من المعمرين من من الحكومة الفرنسية، و لقد تمكنت المصالح المعنية من تهيئة 130.000 هكتار و تقسيمها إلى قطع زراعية سنة 1959م[5].

إن مشروع قسنطينة قد ركز على الإصلاح الريفي و ذلك عبر ما اصطلح عليه تجديد و ترقية الريف الجزائري من خلال التأكيد على تحسين أوضاع الفلاحين و تعزيز الاستثمارات و تطوير الري[6]، و على هذا الأساس تم إنشاء الفروع التعاونية الفلاحية لمخطط قسنطينة (S.C.A.P.C.O) طبقا للقرار الصادر بتاريخ 1959/06/18م، و التي تعمل تحت إطار الشركات الزراعية للاحتياط و تعتبر بمثابة حلقة وصل بينها و بين الفلاح[7].

(1)- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.، ص 121.
(2)- عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص 71.
(3)- شارل ديغول: المصدر السابق، ص 74.
(4)- عمار قليل: المصدر السابق، ص 150.
(5)- نصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 252.
(6)- شقرة محمد: "الاستراتيجية الفلاحية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري 1945-1962"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 10، جوان 2017م، ص 84.
(7)- المرجع نفسه، ص 85.

3.1. في المجال الاجتماعي:

تقرر في هذا المجال بناء المساكن لمليون نسمة و استحداث 400 ألف وظيفة جديدة[1] لفائدة المسلمين بنسبة 40.000 وظيفة كل سنة مع تخصيص عشرات الوظائف و الخدمات العمومية (الإدارة، القضاء، الجيش، التعليم...) في فرنسا للعنصر الجزائري المسلم[2]، بالإضافة إلى رفع الأجور إلى مستوى أجور مستوى أجور عمال فرنسا الأم، فبالنسبة للسكن تقرر بناء 400 ألف سكن و تم بناء مجموعة من القرى الزراعية عددها حوالي ألف قرية[3].

أما في المجال التعليمي و التمدرس فلقد وعد بأن نسبة التمدرس في الجزائر سترتفع بسرعة و ستصل خلال الخمس سنوات إلى النسبة نفسها في فرنسا[4]، و أعاد تأكيده على نشر التعليم و أنه سوف يتم تمدرس ثلثي (3/2) الأطفال الجزائريين قبل انتهاء المدة المحددة[5]، بالإضافة إلى إنشاء بعض المرافق الصحية كمستشفى رجاونة بتيزي وزو الذي لم يستفد منه سوى المعمرين و أذنابهم[6].

تكوين الفرد الجزائري و بالتالي خلق إطارات و رؤساء مؤسسات و مدراء جزائريين عن طريق التكوين المهني المكثف، كما أكد المشروع على دور المرأة في المجتمع حيث تقرر توفير حوالي 75.000 منصب شغل للنساء مقابل 300.000 منصب شغل للرجال[7].

(1)- نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 252.
(2)- علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 119.
(3)- عبد القادر نور: حوار حول الثورة، ج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 74.
(4)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 331.
(5)- بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفاش، ط2، بيروت، 1982م، ص 92.
(6)- يحي بوعزيز: الثورة الجزائرية في الولاية الثالثة التاريخية، دار الأمة، الجزائر، 2004م، ص 177.
(7)- عكرم شهرزاد: مشروع قسنطينة: المضمون و الأبعاد (1959-1962م)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، 2009/2008، ص ص 45،46.

4.1. في المجال السياسي:

أكد شارل ديغول « Charles de Gaulle » في خطابه بقسنطينة أنه خلال الشهريين المقبلين ستكون الجزائر على موعد مع انتخاب ممثليها في نفس الظروف التي يتم بها ذلك في فرنسا، و لكن يجب أن يكون ثلثا هؤلاء الممثلين من أصول مسلمة[1].

بالإضافة إلى ذلك وجه ديغول خطابا إلى الثوار، حيث دعاهم إلى وقف الحرب، موجها اللوم إلى الدول التي تدعم الثورة الجزائرية و التي تتخذها جبهة التحرير الوطني كمنابر لانتقاد السياسة الفرنسية، و قال أيضا بأنه لا يوجد في الجزائر إلا طريقين و هما الحرب أو الإخوة[2].

حيث ترك الآفاق السياسية للمستقبل، فلقد اعتبر جزائر الغد التي يريدها تستمتع بشخصيتها، على أن تكون روابطها وثيقة بالمتروبول الفرنسي، مؤكدا بأن فرنسا هي الوحيدة القادرة على إنجاز هذا العمل الضخم[3].

2. المشرف على تنفيذه:

منحت الحكومة الفرنسية مهمة الإشراف على تنفيذ مشروع قسنطينة للمندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر السيد دو لوفرييه (Delouvrier) [4]، و الذي اختاره ديغول باعتباره أستاذ اقتصاد سابق بجامعة باريس[5].

(1)- بوهناف يزيد: مشاريع التهيئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية و انعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص 164.

(2)- سحولي بشير: "الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، خطابات شارل ديغول 1958-1960 نموذجا"، المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية، المجلد 6، العدد 12، 26 جانفي 2001، ص 80.

(3)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 331.

(4)- بول دو لوفرييه: اختصاصي في المسائل الاقتصادية، اختاره الجنرال ديغول ليحل مشكل الجزائر حلا اقتصاديا عن طريق تنفيذ مشروع قسنطينة، (أنظر: عكرم شهرزاد، المرجع السابق، ص 45).

(5)- مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 15.

3. أهداف مشروع قسنطينة:

بعد النظر و التمعن في مضمون و محتوى مشروع قسنطينة فإنه يتبين لنا ظاهريا بأنه مشروع اقتصادي و اجتماعي جاء قصد تطوير و تحسين مستوى الشعب الجزائري و تطوير الاقتصاد الجزائري، لكن بعد تحليل خطاب ديغول فإنه يظهر لنا بانه يحمل في طياته أهداف باطنية و خفية تهدف لضرب الثورة الجزائرية و زعزعة صفوفها.

أ- الأهداف الظاهرية:

- تمكين الجزائريين من العمل في الوظيف العمومي بفرنسا المركز بنسبة تصل حتى 10% من مجموع المناصب الموفرة، و هذه النسبة تكون أكثر حجما في الجزائر[1].
- إنجاز تحول عميق في البنى الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تنمية الإنتاج و قدرات التشغيل، تنمية نسبة التمدرس و تنمية و تحسين السكن[2].
- إعادة نحو من 250 ألف من الأراضي إلى الفلاحين الجزائريين و تصنيع الجزائر على أساس النفط و الغاز الطبيعي اللذين اكتشفا حديثا في الصحراء[3].
- إنشاء أنابيب بترول تمتد من حاسي الرمل إلى وهران و أنابيب الغاز من حاسي مسعود إلى بجاية و إنشاء مراكز بتروكيميائية بأرزيو.
- ترقية الفرد الجزائري و تنميته اقتصاديا و اجتماعيا[4].
- استرجاع السلم بواسطة تحقيق إصلاحات شاملة في ميدان السكن و الشغل و التعليم[5].

(1)- هواري قبايلي: ثمن حرب الثورة الجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، كوكب العلوم، الجزائر، 2012م، ص 90.

(2)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 336.

(3)- بسام العسلي: المرجع السابق، ص 252.

(4)- نظيرة شتوان: الثورة التحريرية: 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008/2007، ص ص 477،478.

(5)- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، 2002م، ص 202.

ب- الأهداف الخفية:

- إبعاد الشعب على الثورة و ذلك بخلق جو نفسي اجتماعي يلهيه عنها عن طريق تكوين فرق رياضية، تنظيم ألعاب مسلية، تشجيع الحفلات و السهرات الفنية في قرى المعمرين و استغلالها لمناهضة الثورة[1].
- القضاء على الثورة الإصلاحية، و إيجاد نخبة متميزة من الجماهير يستطيع الاستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية[2].
- امتصاص غضب الجزائريين و محاولة إرجاع أصل الثورة لاعتبارات مادية و عزلها عن الجماهير[3].
- تنفيذ سياسة الدمج بسياسة ملتوية هدفها القضاء على الثورة المسلحة و ترقيع ثوب الاستعمار المهترئ[4].
- تعزيز آليات التبعية الاقتصادية و الحفاظ على المصالح الاقتصادية الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر فمشروع قسنطينة يعتبر خطة بعيدة المدى[5].
- كسب الجزائريين إلى جانب السلطات الاستعمارية ضد الثورة و ذلك عن طريق منحهم بعض الوظائف الإدارية السامية و منحهم امتيازات مادية معتبرة[6].
- استغلال موارد البلاد و وضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها، و تنشيط عمليات التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية لدعم الاقتصاد الفرنسي المتضرر من الثورة الجزائرية[7].

(1)- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 176.
(2)- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة، 2009م، ص ص 205،206.
(3)- نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 247.
(4)- بسام العسلي: المرجع السابق، ص 92.
(5)- عبد الحميد براهيمي: المرجع السابق، ص 71.
(6)- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 177.
(7)- المرجع نفسه: ص 176.

- خلق قاعدة اجتماعية لقوة سياسية ثالثة موالية لفرنسا على حساب جبهة التحرير الوطني و الثورة الجزائرية[1].
- كسب الرأي العام العالمي و جلبه إليه، و إيهامه بأن فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين و تنمية الجزائر عن طريق إنجازها هذا المشروع الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي[2].
- إفشال الحكومة المؤقتة الجزائرية، و ذلك عن طريق أن الحكومة الفرنسية تقوم بإصلاحات اقتصادية و اجتماعية و تصرف أموالا ضخمة في الجزائر لا يمكن أبدا لحكومة الثوار المفتقرة للإمكانيات المادة و غيرها القيام بها[3].
- فصل الصحراء عن الجزائر و تشجيع الاستثمارات الصحراوية، و هذا حتما إذا استقلت الجزائر فإن تلك المنشآت تعد فرنسية باعتبارها صاحبة تلك المنشآت[4].

4. مصادر تمويله:

أكد الخبراء الذين وضعوا مشروع قسنطينة أن نجاحه يعتمد على الجهد المالي و طريقة استعماله، بالإضافة إلى الانضمام الفعال للجماهير للعمل الجماعي الذي تتوقف عليه ترقيتهم الاجتماعية، فالمشروع يتطلب استثمار عمومي و خاص، حيث يبلغ مجموعه 2000 مليار فرنك، و ستنقل وتيرة الاستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958م إلى 500 مليار فرنك سنة 1963م[5].

و عليه فإن المصدر التمويلي لهذا المشروع ستكون على النحو الآتي:

(1)- وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، المتحف الوطني للمجاهد، ص 84.
(2)- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 176.
(3)- سعدوني بشير: "ديغول و الثورة الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 1، العدد 4، 1 ديسمبر 2014، ص ص 29،30.
(4)- عكرم شهرزاد: المرجع السابق، ص ص 67،68.
(5)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 339.

- مساهمة الوطن الأم: 270 مليار فرنك و هي مساهمة تنسجم مع نتائج عمل لجنة ماسبيترول (Maspetrol) التي أوصت بأن يقدم المتروبول دعما ماليا متزايدا للجزائر[1].
- الجهد الخاص بميزانية الجزائر: و ذلك عن طريق القروض المحلية للخزينة الجزائرية و الجماعات الجزائرية 270 مليار فرنك[2].
- المؤسسات الكبرى المتخصصة و هي الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، صندوق الودائع، القرض الوطني، القرض العقاري لفرنسا[3].

2- موقف الحكومة المؤقتة منه:

لقي هذا المشروع معارضة شديدة و رفض كبير سواءا من طرف الشعب الجزائري أو المعمر الفرنسي رغم اختلاف دوافهم و أهدافهم.

1. **موقف المعمرون:** لا يريدون المساواة مع الجزائريين لأنهم يرون أنفسهم السادة[4].
2. **موقف الجزائريون:** رفض الشعب الجزائري هذا المشروع بشدة لأنهم يعرفون الأهداف الحقيقية لفرنسا من وراء وضعها للمشاريع، حيث يتجلى رفض الشعب الجزائري لهذا المشروع في قول ابن طامة: "**الشركة الجونيفية كانت تملك حوالي 40 ألف هكتار قسمت على الفلاحين و أقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده فقاطعه الشعب، كذلك الشركة الجزائرية للبنك كانت تمتلك حوالي 200 ألف هكتار في قسنطينة و سطيف فشلت كذلك**"[5].
3. **جبهة التحرير الوطني:** أيضا كانت من أشد الرافضين للمشروع حيث قامت بإصدار المناشير و إقامة الجمعيات و إدلاء بالتصريحات في الإذاعات إضافة لقمع

(1)- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 339.
(2)- نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 252.
(3)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 339.
(4)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 195.
(5)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع نفسه، ص 195.

الاستعمار[1]، إضافة لتنبيه السكان بمخاطره و دفعهم لمقاطعته و عدم تقبل التسهيلات و الفوائد التي أتى بها، و أوقعت العقاب ببعض الذين تسلموا قطعة أرض مستصلحة.

- داومت جبهة التحرير الوطني على موقفها و محاولتها الجبارة لإنقاذ الشعب من الوقوع في خطر هذا المشروع، لكن الضغط العسكري الفرنسي المصاحب لتطبيق هذا المشروع حال دون مواصلتها.
- فجبهة التحرير الوطني رفضت المشروع لأنه في جوهره فخ سياسي بقناع اقتصادي اجتماعي، لهذا كان عليها عرض البديل الذي تنوي تطبيقه بعد استعادة السيادة الوطنية على الرأي العام[2].
- حيث قدمت مجلة **العامل الجزائري**[3] في عددها الصادر يوم 08 ديسمبر 1961م دراسة حول البرنامج الذي تنوي جبهة التحرير تطبيقه بعد استعادة الاستقلال فهذا البرنامج يخص الإصلاح الزراعي، فكانت الدراسة تحت عنوان: "**التنمية الفلاحية الجزائرية من خلال الإصلاح الفلاحي**" مؤكدة أن الفلاحة ستلعب الدور الجوهري في التنمية الاقتصادية[4].
- علقت أيضا صحيفة المجاهد في افتتاحيتها: "**بعد إجراء الاستفتاء و الانتخابات التي كرست بالطريقة المعروفة الخلود المزعوم للجزائر فرنسية، حيث أراد الجنرال ديغول إضفاء مزيد من الشرعية على هذه النتيجة من خلال القيام بتغييرات اقتصادية و اجتماعية تعطي الشعب الجزائري المدارس و السكنات و المستشفيات و تجلب له مناصب العمل و الازدهار، و في الوقت الذي رفع فيه الجنرال ديغول راية**

(1)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص ص 95،96.
(2)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 398.
(3)- مجلة العامل الجزائري: تعتبر اللسان المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.
(4)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 399.

الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية، امتطى بعزم الحصان المتعب للتهدئة و أدار ظهره للسلام"[1].

- قيام السيد محمد حربي بتقديم تقرير حول المشروع إلى نائب رئيس الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم حيث اقترح خلق جهاز للثورة في وضعية دعم لحرب طويلة، من أجل هذا تجب الاستعداد لكسب الرأي العام الجزائري و الفرنسي على حد سواء، لأن المشروع في نظره يستهدف كسب المحرومين من خلال تحسين أوضاعهم[2].
- تفطنت جبهة و جيش التحرير الوطني بمخاطر المشروع فقاموا بإفشاله عن طريق إبراز الدوافع الحقيقية لفرنسا من وراء المشروع و توعية الشعب عن طريق تهديد كل من يحاول الاستفاضة منه[3].
- تدعيم صحيفة المجاهد بإنشاء وكالة الأنباء الجزائرية في ديسمبر 1961م بهدف تعريف العالم بنضال الشعب الجزائري، و الوجه الحقيقي للحكومة الجزائرية حيث كانت تصدر نشرة يومية من 10 إلى 12 صفحة، توزعها على وكالات الأنباء العالمية، و في الداخل تتضمن الأخبار السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية[4].
- بالإضافة لتخريب منجزاته المادية أي عدم المغامرة بصرف الأموال[5]. فالشعب الجزائري نفسه رفض التجاوب مع هذا المشروع لأنه لا يقوم بثورته المجيدة من أجل الخبز و العيش الكريم في ظل العبودية.

(1)- رمضان بورغدة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، المرجع السابق، ص 399.

(2)- المرجع نفسه، ص 399.

(3)- سعدوني بشير: المرجع السابق، ص 23.

(4)- Mouloud Aouimeur: propagande et diplomatie au service de la guerre de libération, Ed Massadir, N°10 (2ème 5re 2004), p 35.

(5)- سعدوني بشير: المرجع السابق، ص 30.

ثانيا: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958م.

أعلن عنه الجنرال ديغول في 23 أكتوبر 1958م في ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسية منذ توليه السلطة، من أجل إيجاد الحل الجذري للمشكل الجزائري و هو سلم الشجعان[1].

حيث قام الجنرال ديغول في هذه الندوة بتقديم خطاب طالب فيه من أعضاء جبهة التحرير الوطني: "**أولئك الذين يقومون بمعارك فوق التراب الجزائري و الذين أعترف أنا بأنهم شجعان، لأن الشجاعة لا تنقص على الأرض الجزائرية**"[2].

حيث قام بتقديم مفهوم موجز عن هذا المشروع حيث قال عنه: "**ببساطة هو أن يوقف إطلاق النار أولئك الذين فتحوا النار، و أن يعودوا إلى عائلاتهم و عملهم من غير إذلال**"[3].

فسلم الشجعان في نظر الجنرال ديغول هو محاولة إيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية و القضاء على الثورة الشريفة، فبعد أن رفض المعالجة السياسية للأزمة لإمتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد و شرعي للشعب الجزائري[4] خاصة بعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م[5].

فديغول بين لأفراد جيش التحرير الوطني الطريقة العملية التي يجب عليهم اتباعها لإلقاء السلاح و النزول من الجبال، و هو ما عبر عنه بقوله "**لكن كيف يمكنهم أن يفعلوا من أجل ترتيب نهاية المعارك؟ فأجيب: هناك حيث هم منظمون من أجل الكفاح، يكمن لرؤسائهم فقط أن يتصلوا بالقيادة[6]، فالمحكمة العسكرية القديمة المتبعة من زمن بعيد، هي أنه لما**

(1)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 52.
(2)- رمضان بورغدة: "عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان و تقرير المصير، و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، رقم 2، 2008، ص 97.
(3)- المرجع نفسه، ص 99.
(4)- قدادرة الشايب: "مشروع ديغول سبتمبر 1958م"، صدى المتحف، العدد 1، دار هومة، الجزائر، 2004م، ص 32.
(5)- Abdelmadjid Belkerroubi: La naissance et la reconnaissance de la république algérienne, algérienne,
Ed : Enage, Alger, 2008, p 83.
(6)- القيادة: هي قيادة القوات الفرنسية في الجزائر.

لما يراد توقيف صوت السلاح ترفع الراية البيضاء للنواب، و أجيب أنه في هذه الحالة سيستقبل المقاتلون و يعاملون معاملة مشرفة"[1].

فالهدف الحقيقي للجنرال ديغول هو: السعي لإحداث انشقاقات داخل صفوف الثوار و الثورة الجزائرية بطريقة تساعده في إرغام أعضاء الحكومة المؤقتة للقبول بحلوله السياسية التي ينظر إليها الشعب الجزائري أنها غير مجدية و تتجاهل حقهم في تقرير مصيرهم[2].

فهذا المشروع يعتبر بمثابة عرض عسكري لكنه في الأصل ذو أهداف سياسية[3] من بينها: القضاء على الثورة و إفراغ محتواها و إظهارها للعالم أنها ثورة قطاع طرق و جياع، زرع الخلافات و الانقسامات بين القادة، إضافة لزرع بذور الإحباط و الانهزام و إضعاف القضية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي و تلميع صورة فرنسا.

1- مضمون سلم الشجعان:

- دعوة عناصر جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح و تسليم أنفسهم لأقرب مركز للدرك أو الشرطة[4] و التعهد لأعضاء المجلس الوطني للثورة في الخارج بعدم وصفهم وصفهم بالشرعية[5].
- دعوة عناصر القيادة السياسية في الخارج[6] للتوجه لباريس لتصفية إنهاء الحوادث أي أي الاستسلام المزدوج أحدهما عسكري يجري غلى الأراضي الجزائرية و الآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية، يكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا[7].
- بعدها لجأ ديغول لتسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي كان يعتزم إجراؤها

(1)- داعي محمد: "السياسة و إدارة التطرف، شارل ديغول نموذجا"، المرجع السابق، ص 137.
(2)- رمضان بورغدة: "عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان، و تقرير المصير، و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص 100.
(3)- رمضان بورغدة: المرجع نفسه، ص 99.
(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 52.
(5)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 215.
(6)- القيادة السياسية بالخارج: أطلق عليهم الجنرال ديغول اسم : المنظمة الخارجية.
(7)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 52.

يوم 28 نوفمبر 1958م[1] عن طريق التفاوض[2].

- هذا المشروع الذي جاء به ديغول يمكن تسميته "استسلام الرجل الجبان"، و ليس بين الجزائريين الجبان، فرد ديغول على الحكومة المؤقتة عن استعدادها للدخول في مفاوضات حرة مع فرنسا من غير شروط و لا تحفظات.
- المستوطنون الأوروبيون اعتبروا سلم الشجعان عبارة عن تنازل حيث لم يقبلوا به[3].
- فديغول هنا يؤكد تمسكه بسياسته التي تمرد من أجلها الكولون في 13 ماي 1958م، فهذا سلم السجعان قديم في محتواه حيث لا يختلف كثيرا عن مثلث رئيس الحكومة الأسبق غي مولي[4].
- أراد ديغول بهذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير خلق الفتنة حيث اعتمد على أسلوب الإغراء[5] و اعترف من جهة أخرى بأن ما يجرى في الجزائر حرب و ليست تهيئة[6].

من خلال ما سبقه ذكره اتضحت الهداف الماكرة للمشروع و المتمثلة خاصة في القضاء على الثورة و زرع الخلافات بين القادة.

2- موقف الحكومة المؤقتة منه:

بعد الإعلان عن هذه المبادرة الديغولية، بدأت الشكوك تنتاب الحكومة المؤقتة الجزائرية حول أهداف شارل ديغول من وراء هذه الاستراتيجية الجديدة، حيث اعتبرتها محاولة جديدة لزعزعة الصفوف الجزائرية و أنه عبارة عن مشروع كاذب[7]، لأن الجنرال ديغول بمشروعه

(1)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 52.
(2)- التفاوض: يكون مع مفاوضين أكفاء يتم معهم ما تبقى من المشكلة الجزائرية حسبه.
(3)- حسينة حماميد: "المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1962م"، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 238.
(4)- مثلث غي مولي: وقف القتال ثم الانتخابات بعدها التفاوض.
(5)- أسلوب الإغراء: استعمال عبارة ثوار بدلا من المتمردين.
(6)- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، المصدر السابق، ص 144.
(7)- عمر بوضربة: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها (1958-1959)"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، 2017م، ص 201.

هذا قد تخلى عن مقترحات سابقيه و بالأخص مشروع "غي مولي"[1] و الذي بالرغم من سياسة من سياسته لم يتجرأ و يطلب من جيش التحرير الوطني أن يقوموا بتسليم أنفسهم في حيث الجنرال ديغول تجرأ و فعلها[2].

و عليه فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمشروع ديغول[3]، أصدرت بيانا من القاهرة أعلنت فيه رفضها جملة و تفصيلا لهذا المشروع لأنه جاء بدون شروط للاستسلام و وضحوا سياستهم معلنين بأن المفاوضات ستكون حول الاستقلال الكامل للجزائر و في دولة محايدة[4]، فالحكومة المؤقتة أعلنت و كررت أنها مستعدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية متمسكة بشرط الاستقلال الكامل للجزائر[5].

و بذلك فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تلبي الدعوة التي وجهت لها و التي استغنت عن الاتصالات بعد الكلمة المشؤومة حول "راية البرلمانيين البيضاء"[6].

لقد جاء في رد الحكومة المؤقتة على مشروع "سلم الشجعان" ما يلي: "لا صلح إلا على الشروط الآتية":

1. التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و هي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة.
2. الاعتراف بنهاية الاستعمار، و قيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.
3. فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية و الفرنسية.
4. إعلان إيقاف النار على هذه الخطط[7].

(1)- غي مولي (Gay Mollet) : ولد في 1905 بأراسArras ، أنتخب رئيسا لها سنة 1954، شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة، عين رئيسا للحكومة سنة 1956. (أنظر: سعدي بزيان: جرائم فرنسا بالجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2002م، ص 110،111).

(2)- لخضر شريط: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص 51.

(3)- المرجع نفسه، ص 51.

(4)- عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د.س.ن، ص 124.

(5)- جريدة المجاهد: "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، العدد 32، 1958/11/19م.

(6)- شارل روبير أجيرون: تر: عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصرة، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص 174.

(7)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 215.

و بعد هذا الرد من قبل GPRA وجد ديغول نفسه يصطدم بالأمر الواقع و هو إما أن يقبل بشروط الصلح التي عرضتها الحكومة المؤقتة أو استمرار الحرب[1].

و هو ما رفضه الرئيس الفرنسي الذي قال بعد اطلاعه على رد الحكومة المؤقتة: "إنهم مستعجلون هؤلاء السادة في الأفلان فليتركوني أتصرف و سيرون كيف ذلك: "سأغني أغنيتهم"[2]. و لا شك في أنه يقصد بذلك استعمال القوة العسكرية و هو ما تمثل في مشروع شال العسكري. فالحكومة المؤقتة الجزائرية كانت قد أكدت في بيانها بأن ديغول يصر على رفضه للتفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إذ أنه أظهر نواياه خلال تصريحه في 23 أكتوبر 1958م على تسوية القضية الجزائرية عن طريق غير طريق جبهة التحرير الوطني[3].

إن تصريح ديغول حول مشروع سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958م قد ترك دويا بالغا في جميع الأذهان[4]، و أثار ردود فعل كبيرة تجاه تحول السياسة الفرنسية في معالجة القضية الجزائرية[5]، حيث ان فرحات عباس رفض في 25 أكتوبر 1958م إقتراح وقف إطلاق النار باعتبار أن القضية الجزائرية ليست قضية عسكرية فقط بل سياسية و مشكل الجزائر يجب أن يطرح بضفة شاملة[6]، لأن ديغول سعى من خلال هذه المبادرة المفخخة إلى زرع الانقسام داخل الشعب الجزائري و خاصة في صفوف جيش التحرير الوطني و من ثم القضاء على الثورة و كسب الرأي العام العالمي خاصة في هيئة الأمم المتحدة[7]، حيث أراد تجزئة قادة الثورة إلى عسكريين و سياسيين و ينظر للثورة كما لو كانت منقسمة إلى قسمين متنازعين و يعمل من جهته على إذكاء هذا الانقسام و تكريسه من خلال تنويهه

(1)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق ، ص 215.
(2) المرجع نفسه، ص 215.
(3)- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008م، ص 116.
(4)- شارل ديغول: مذكرات الأمل و التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971م، ص 71.
(5)- الطاهر جبلي: "الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال"، المصادر، العدد 14، تلمسان، ص 117.
(6)- Alister Horne: Histoire de la guerre de l'Algérie, Albin Michel, Paris, 1980, p 319.
(7)- عمر بوضربة: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص 118.

ببطولة العسكريين و شجاعتهم و يتهم السياسيين، كما حاول تقسيم السياسيين إلى معتدلين و متطرفين[1].

إلا أن جبهة التحرير الوطني ردت بفضح الموقف و طالبت بمفاوضات نزيهة[2].

و لما فشلت الحكومة الفرنسية في تنفيذ مشروعها أخذت تروج للعالم بأن رجال جبهة التحرير الوطني لا يريدون السلم حيث جاء في جريدة البرلمان الفرنسية: "هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدة عن الأخطار... فالكفاح منذ الأن بدون أمل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني[3].

فنداء ديغول للثوار و المسمى بسلم الشجعان لم يستمعوا إليه بصفة عامة، ثم صرح بأنه يعترف بالشخصية الجزائرية فلم يعبأ به أحد[4].

ثالثا: حق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م.

1- مضمونه:

أعلن فيه الجنرال ديغول في خطاب ألقاه يوم 16-09-1959 حيث صرح بأن الجزائريين سيكون لهم الحق في تقرير مصيرهم، حيث تضمن خطاب هذا الأخير ثلاثة حلول للقضية الجزائرية و هي:

1. **الإدماج:** أي المساواة في الحقوق و الواجبات بين الجزائريين و الأوروبيين، أي ممارسة الجزائري لكل وظائفه السياسية و الإدارية و القضائية[5].
2. **الاتحاد الفيدرالي:** أي تشكيل حكومة جزائرية و تتشكل من وزراء جزائريين أي: "**أن يحكم الجزائريون من طرف جزائريين، بمساعدة فرنسا في إطار إتحاد وثيق معها**

(1)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 52.
(2)- عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة 1954-1962، شمس الزيبان للنشر و التوزيع، ص 333.
(3)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 216.
(4)- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة التحريرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007م، ص 64.
(5)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 56.

في المجال الاقتصادي، الدفاع، التعليم، العلاقات الخارجية" و هذا حسب قول الجنرال ديغول[1]، حيث رفض ديغول الاستقلال و الفرنسة و اختار المشاركة، أي الحكم الذاتي ذو السيادة المحدودة، فهذه السيادة لا يكتفي بها ديغول حيث عمد لتجزئة الأمة لإضعافها[2].

3. **الانفصال عن فرنسا:** و معناه الاستقلال حيث قال: "**أني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة، بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى، و بما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحال من الرقي بفضل فرنسا، و العالم كله يشهد بذلك**[3]**، و اقلها بصراحة، فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى و يتيح الفرصة للتنكيل و التعذيب و الذبح و الشنق، و تكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها و نفوذها، و أنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية...، و على كل إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى هذه الفكرة الخاطئة فإن الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، و ستعمل ما في وسعها ان تجمعهم في مكان معين و تشرف على أموالهم و أرواحهم، و يجب أن أقول بأن استغلال البترول و شحنه باق من اختصاص فرنسا، و أن للغرب مصالح فيه، و سنحافظ عليه و لو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة...**"[4].

حيث أضاف أن المستقبل السياسي للجزائر عندما يحل السلم يختاره الجزائريون بأنفسهم، و أكد أن هناك ثلاثة حلول للمشكلة الجزائرية ففرنسا تقتضي معالجة المشكلة من دون أي غموض[5].

نجد أن الجنرال ديغول أحاط مشروعه بقيود و شروط منها:

- أن يتوقف القتال فورا.

(1)- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 56.
(2)- يوسف بن خدة: إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 17.
(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 57.
(4)- المرجع نفسه، ص 57.
(5)- المرجع نفسه، ص 106.

- أن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات و أن يجري في ختام السنوات الأربعة استفتاء للشعب الجزائري حول اختيار مصيرهم (الانفصال، الاندماج أو الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي)[1].

كانت الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية حذرة حيث أعلنت في 28 سبتمبر استعدادها للدخول في محادثات بشأن وقف إطلاق النار و ضمانات تقرير المصير، شرط القبول بالوحدة الوطنية و سلامة الأرض بما فيها الصحراء[2].

إن التصريح الذي أدلى به ديغول يريد أن يخلق في الجزائر مشكلة طائفية عنصرية، و ذلك بتقسيم سكانها لعدة جاليات: إباضية، عربية، قبائلية. فهذا التصريح ينفي أن يكون في الجزائر شعب أو دولة قبل مجيء الاحتلال الفرنسي[3].

و زيادة على هذا فقد هدد ديغول في تصريحه بتقسيم الجزائر ترابيا إذا اختار الجزائريون الانفصال عن فرنسا، و خلق دولة شبيهة بدولة الصهاينة في فلسطين، و هذا يتناقض مع حرية حق تقرير المصير[4].

فديغول معترف بثقل المشكل الجزائري على فرنسا، حيث أكد على ضرورة حله حيث قال في خطابه: "**ما زالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا و يجب علينا أن نجد حلا لها من دون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغموا على الانحياز لهذا و لذاك... إننا دولة كبيرة و يجب علينا أن نعالج المشكلة على هذا المقاس بروح عالية حتى نمكن الجزائريين أن يقرروا مصيرهم أو يختاروا الوضع الذي يناسبهم**"[5].

لقد اضطر رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الاعتراف للجزائريين بحق البث في مستقبلهم بملء الحرية، حيث أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبلت بهذا الأسلوب

(1)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 218.
(2)- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المصدر السابق، ص 177.
(3)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج 3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1996، ص 270.
(4)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص 270.
(5)- لخضر بوشريط: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 58.

من تقرير المصير على اعتباره يستجيب لرغباتها، غير انها قبل ذلك تريد أن تضع للأعمال الحربية[1].

تقرير المصير هذا تشارك فيه 12 ولاية، أما الولايتان: الواحات و الساورة فلا دخل لهما في هذا الاستفتاء و تقرير المصير[2].

هكذا فقفد اعترف الجنرال ديغول للشعب الجزائري أخيرا بحقه في تقرير مصيره، فهذا التطور الكبير لم يكن ممكنا لو لم يواجه الشعب الجزائري بنجاح منذ خمس سنوات واحدة من أكبر الحروب الاستدمارية دموية. و لم يكن ممكنا لو لا فضل و دعم جميع الشعوب الشقيقة و تأييد الرأي العالمي[3].

فكل المشاريع و المخططات باءت بالفشل حيث أدى به هذا الفشل إلى:

- الاعتراف بوحدة التراب الجزائري بما فيها الصحراء.
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد و شرعي للشعب الجزائري[4].

2- موقف الحكومة المؤقتة منه:

أدت المبادرة الديغولية المعروفة بسياسة تقرير المصير[5] 16 سبتمبر 1959م إلى حدوث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي جمعت شتاتها عقب الأزمة التي كانت تعصف بها منذ الفاتح جويلية 1959م[6]، و هذا ما أكده علي كافي في مذكراته بقوله: "**منذ تشكيل الحكومة المؤقتة التي كان على رأسها فرحات عباس و يشعر بالتذمر و صابر نفسه طويلا حتى لا يحدث الشرخ لكن المناقشات تكرست**

(1)- محمد بجاوي: المصدر السابق، ص 328.
(2)- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1945م، دار الهدى للطباعة و النسر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص 214.
(3)- أندريه ماندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، منشورات ANEP ، 2007، ص 150.
(4)- عمار ملاح: المصدر السابق، ص 215.
(5)- تقرير المصير: من العبارات الحديثة جدا في جميع اللغات الإنسانية، لم تدخل إلى أي لغة قبل القرن العشرين، و هي كلمة مركبة من لفظين، الأول يعني التثبيت أي الاستقرار، و الثنية تعني المال أي الصيرورة الناشئة عن حال سابقة، و المفهوم السياسي هو تحديد وضعية سياسية لبلد ما من قبل سكانه بواسطة سكانه، (أنظر: عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1934-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص 22).
(6)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 59.

و اللهجة تباينت و المواقف تنافرا و المبادئ تميعت، فانعدم الحوار بينه و بين القيادة"[1]، حيث جاء رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد اثنتي عشر يوما من إعلان ديغول مشروعه[2]، و ذلك بعد عقد سبع اجتماعات، ثلاث مننها كانت مشتركة بين أعضاء الحكومة و العقداء العشرة[3] المتواجدين في تونس آنذاك[4].

حيث شملت المشاورات قادة الولايات و مسؤولي جيش التحرير المرابط في الحدود، و كذا المساجين الخمس[5]،

بالإضافة مع دول الجوار و الدول الصديقة لكسبها غلى صف الثورة قبيل انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة[6]،

فرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتصل بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة[7] بورقيبة[7] حيث نصح هذا الأخير قادة الثورة بقبول حق التقرير المصير ثم وضع الشروط التي تراها الحكومة ضرورية[8].

أما كريم بلقاسم فلقد اتصل برئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر حيث اقترح ضرورة التأكيد على التمسك بهدف الثورة و الاستقلال، و رفض الحلول الوسطى، و أكد دعمه للثورة في حال رفضها لمبادرة ديغول[9].

---

(1)- علي كافي: المصدر السابق، ص 236.

(2)- عمار قليل: المصدر السابق، ص 340.

(3)- العقداء العشر هم: عن الولاية الأولى: عيدي حاج لخضر، عن الولاية الثانية: علي كافي، عن الولاية الثالثة: محمد يزوران، عن الولاية الرابعة: سليمان (الصادق) دهيليس، عن الولاية الخامسة: بودغن بن علي (لطفي)، و قائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب هواري بومدين و قائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق محمدي السعيد، بالإضافة إلى الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة. (أنظر: لخضر شريط: المرجع السابق، ص 59).

(4)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 59.

(5)- هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط (أنظر: محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 134).

(6)- أحمد مسعود سيدي علي: "مسألة تقرير المصير في المفاوضات الفرنسية الجزائرية"، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 11، 2011، ص 282.

(7)- لحبيب بورقيبة: ولد في المنستير الساحلية، في 03 أوت 1903م، انضم إلى الحزب الدستوري الحر سنة 1933م، ثم استقال و أسس الحزب الدستوري الجديد في 2 مارس 1934-1952، وقع معاهدة الاستقلال في 20 مارس 1956م، تولى رئاسة الجمهورية التونسية بتاريخ 25 جويلية 1957م إلى غاية 1987م، توفي في 6 أفريل 2000م، (أنظر: الصافي السعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرايس للكتاب و النشر، بيروت، 2000م، ص ص 31،32).

(8)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 63.

(9)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 60.

كما أجريت اتصالات مع دول عربية أخرى مثل: المملكة الليبية، المملكة العربية السعودية و لبنان، و بدول صديقة مثل: الصين الشعبية و الذي جاء على لسان سفيرها في تونس بأنه من الضرورة وضع شروط سياسية مثل الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و شروط عسكرية مثل جلاء القوات الفرنسية[1].

فحسب هواري بومدين فإنه بعد مناقشات حادة حول هل يصح تقرير ثورة مسلحة من خلال ورقة تصويت[2]، كان رد فعل جبهة التحرير الوطني الجزائري هو الترحيب بفكرة تقرير التي اعترف بها المستعمر بعد معارك طويلة خاضها جيش التحرير الوطني الجزائري و أجبرت العدو على دفن فكرة الجزائر الفرنسية[3]، ففرحات عباس يرى بأن 16 سبتمبر 1959م يردد صدى الأول نوفمبر 1954م، فأول نوفمبر كان ثورة ضد الكذبة الاستعمارية، فإن 16 سبتمبر 1959م يمثل نهاية هيمنة الأقوى، و أن ديغول بعرضه تقرير المصير و حرية الجزائريين باختيارهم لمصيرهم قد حسم المشكلة الجزائرية عمليا و اعترف بحقهم في الاستقلال[4].

و لقد جاء في بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي أصدرته في 28 سبتمبر 1959م ما يلي:

"**إن الذات القومية التي تكونها الجزائر، و الوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية، و لهذا فمن الوهم تطبيق – تقرير المصير- بكيفية لا تقرأ حسابا لهذه الحقائق، أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية و تجزئتها إلى مجموعات عنصرية أو دينية... إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر زيادة على هذا بالمبدأ الذي لا يمكن نيل منه و هو وحدة التراب الوطني، و تعبر عن عزيمة الشعب التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم...أما فيما يخص ثروات الصحراء، فإن التنقيب عنها**

(1)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 64.
(2)- لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة و بالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومدييني الإسلامي، قسنطينة، ص 190.
(3)- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 438.
(4)- Ferhat Abbas: autopsie d'une guerre, Ed : Alger-livres, Alger, 2011, p 264.

واستغلالها لا يمكن أن يتحول إلى ملكية شرعية و من البديهي بعد التحليل الكامل لهذه المبادئ، إن الالتجاء إلى الاستفتاء لا يمكن أن يكون بغير العودة إلى السلم"[1].

حيث اضاف بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن الاختيار الحر للشعب لا يمكن أن يتم تحت ضغط جيش احتلال يزيد تعداده عن نصف مليون جندي، و ان الحكومة المؤقتة التي اعترف بها عدد كبير من الدول هي الضامن الحقيقي لمصالح الشعب الجزائري، و جددت استعدادها في الدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية حول شروط أيقاف النار و ضمانات تطبيق مبدأ تقرير المصير[2].

و على العموم فإن مضمون بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اشتمل على ما يلي:

- الإشارة إلى دخول الثورة عامها السادس و استعداد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية.
- ذكرت الحكومة المؤقتة بكفاح الشعب الجزائري و إصراره على استرجاع سيادته الوطنية.
- أكد البيان على قبول الحكومة المؤقتة الجزائرية مبدأ تقرير المصير على شرط الدخول في مفاوضات مباشرة حول الضمانات الأساسية لتطبيقه.
- عدم إمكانية إجراء استفتاء على تقرير المصير تحت ضغط جيش الاحتلال.
- الرفض التام لإقطاع أي جزء من التراب الوطني و التأكيد على وحدة الشعب و أن الحكومة المؤقتة هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري[3].

(1)- مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط4، دار طلاس، دمشق، 2003، ص 538.
(2)- رمضان بورغدة: الجنرال ديغول و الثورة الجزائرية (1958،1962)،المرجع السابق، ص 381.
(3)- عمر بوضربة: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها "1958-1959"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، ديسمبر 2017، ص ص 213،214.

- الاستفتاء يتعلق بمصير الشعب الجزائري و لذا فلا يمكن أن يقرر من قبل الشعب الفرنسي[1].

بعد هذا الإعلان أدرك المستعمر الفرنسي أنه لم يعد بإمكانه قهر الجزائريين أو الاحتيال عليهم بالمكر و الخديعة، و ذلك لشعورهم بالمسؤولية[2].

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واجهت هذا المشروع الهادف لتقسيم الشعب بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد منذ عصور عديدة، و أنه إلى جانب هذا الشعب توجد أقلية أوروبية مسيطرة و أنه لا يجوز لاتخاذها كوسيلة للإبقاء على امتيازات المعمرين، و لهذا لابد من إيجاد حل للمشكل في إطار دولة جزائرية موحدة[3].

و على إثر نشر الحكومة المؤقتة لبيان ردها على مبدأ حق تقرير المصير، تباينت الآراء حول موقفها، حيث جاءت على النحو الآتي:

أ- ردود الفعل الداخلية:

كانت ردود الفعل الداخلية مؤيدة لرد الحكومة المؤقتة بالنظر إلى مشاركة قادة الولايات و الإطارات الموجودة على الحدود في المشاورات التي أجريت بشأن الرد، فقد أظهر الجزائريون التفافهم حول حكومتهم، و هو ما يتضح من خلال ما أدلى به وزير الاتصالات العامة عبد الحفيظ بوصوف حيث قال: "**انكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح الجنرال ديغول و أجمعوا على قبول تصريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ردا على مبادرة ديغول**"[4]. بالإضافة إلى تأكيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية تزكية الجالية الجزائرية المقيمة في تونس رد الحكومة المؤقتة، حيث قال:

(1)- سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 114.

(2)- إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م/1962م، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2005. ص 295.

(3)- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زعدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 18.

(4)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص ص 68،69.

"زكى الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة المؤقتة فقد وجده المثقفون جافا نوعا ما و لكنه مقبول على العموم"[1].

و أكد أيضا من جهته المجلس الوطني للثورة الجزائرية تأييده لموقف الحكومة المؤقتة، و اعتبر أن تقرير المصير يعتبر إحدى الوسائل التي يتحصل بها الشعب الجزائري على استقلاله الوطني الذي يكافح من أجله، و أيد إصرار الحكومة الجزائرية على عدم قبول تقرير المصير إلا بضمانات تبحث بين الطرفين[2].

ب- ردود الفعل الخارجية:

إن بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959م قد عكس حنكة ديبلوماسية و دراية كبيرة بالمعطيات الدولية، و لذا قد حقق نجاحا ديبلوماسيا، و هذا ما استخلصه أعضاء الحكومة المؤقتة بعد تقييمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي[3]. فالموقف الجزائري تلقى إعجاب من الدول الصديقة و الشقيقة، و من بينها جمهورية الصين الشعبية و جمهورية يوغوسلافيا، بالإضافة إلى إعلان الولايات المتحدة عن رضاها على المبادرة الديغولية و على قبول الطرف الجزائري بتطبيق حق تقرير المصير[4].

أما فيما يخص الموقف التونسي فإن بورقيبة غضب لما تأكد بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تأخذ بالتعديلات التي اقترحها عليها عند استشارته، و بالتالي فقد اعتبرها إهانة لشخصه و أبدى تراجعه عن فكرة عقد ندوة مغاربية ثلاثية جزائرية تونسية و مغربية[5].

و بالنسبة للمغرب فقد أبدى الملك محمد الخامس غضبه من المبادرات التونسية،

و اعتقد بأن الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية قد أهملت بلده فيما يخص استشارته في

(1)- عمر بوضربة: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959"، المرجع السابق، ص ص 214،215.
(2)- جريدة المجاهد: "المجلس الثورة تقرر مصير الثورة"، العدد 60، 25 جابفي 1960، ص 3.
(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 64.
(4)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 70.
(5)- عمر بوضربة: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959"، المرجع السابق، ص 216.

مسألة حق تقرير المصير[1].

حيث استخلص عبد الحفيظ بو الصوف[2] بأن كل من تونس و المغرب يتنافسان للعب المفاوضات أو دور الوساطة[3].

أما الجمهورية العربية المتحدة فقد أعلنت دعمها لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية، و لكن في المقابل لامتها على عدم استشارتها في الوقت المناسب حيث قدم البيان للرئيس جمال عبد الناصر قبل ساعة فقط من إذاعته، في حين قدمت نسخة منه لبورقيبة و محمد الخامس قبل 24 ساعة[4].

رابعا: دعوة ديغول قادة الثورة 1959/11/10م.

1- دوافع و مضمون المبادرة:

بعد الخطاب الشهير للجنرال ديغول بشأن تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م، و تلقيه الرد من الحكومة المؤقتة في 28 سبتمبر 1959م[5]، فقد راوغ مرة أخرى و صرح في ندوته الصحفية يوم 10 نوفمبر 1959م تذكيره باعترافه مبدئيا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، أما فيما يخص الجديد الذي تضمنه تصريحه هو إعلانه استعداده لاستقبال قادة الثورة بالعاصمة باريس من أجل الشروع في المفاوضات[6]، حيث وجه خطابه خطابه إلى كل الجزائريين مسلمين و فرنسيين بلغة صريحة و بناءة: "**أقول لكل الجزائريين، بكل الجماعات بكل الميول، بكل الأفكار أنتم ملزمون و تستطيعون الإشراك في التغيير**

(1)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 71.
(2)- عبد الحفيظ بو الصوف: ولد بميلة سنة 1926م، ناضل في صفوف حزب الشعب، عضو مجموعة الـ22 قادا للولاية الخامسة بين 1956-1957، عضو المجلس الوطني للثورة بين 1956-1962، وزيرا للإتصالات العامة في الحكومة المؤقتة الأولى و وزيرا للتسليح و الإتصال في الحكومتين التالتين، إنسحب من العمل السياسي بعد 1962 إلى أن توفي سنة 1982. (أنظر: محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 178).
(3)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 71.
(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 65.
(5)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 72.
(6)- عمر بوضربة: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959"، المرجع السابق، ص 218.

الذي سيجعل من الجزائر بلد الإنسان الحر، المحترم، الأنوف و المزدهر...، على كل حال إنها فرصتكم المشتركة"[1].

و الدافع من وراء هذه الدعوة هو تصعيد الحرب النفسية ضد الجزائريين[2]، حيث صرح السيد عبد الحميد مهري حول الدوافع الحقيقية لهذه الدعوة قائلا:

"**تصريح ديغول المتضمن دعوة قادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، إنما هو من أجل كسب الرأي العام العالمي، و كان لزاما علينا أن نسبقه**"[3].

و الرأي نفسه عند كريم بلقاسم حيث قال: "**الهدف من تصريح ديغول هو إحراج الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيد الدولي، فالحكومة المؤقتة تركت المبادرة، و ديغول قال بأنه مستعد لاستقبالها في باريس و هذا سيؤثر على الأمم المتحدة، مثلما فعلنا نحن لما قلنا بأننا مستعدون للتفاوض، فالرأي العام سيقول بأننا لسنا مستعدين... فالإجابة بلا هي مناقضة لتصريحنا في 1959/09/28م، و الإجابة بنعم للذهاب إلى باريس هي بمثابة تجريد ثورتنا من السلاح، و السكوت هو كذلك خطير...**"[4]

إذا فإن الحكومة المؤقتة لو كان جوابها إيجابيا لحملت على بدأ المفاوضات في أرض الخصم نفسه، و هذا يضعف موقفها، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي قد يتعرض لها رجال الجبهة التحرير الوطني، و الذين يعتبرون في نظر الحكومة الفرنسية متمردين[5]، و من جهة أخرى لو كان الجواب سلبي سيسيئ سياسيا إلى الحكومة المؤقتة التي يمكن أن تعتبر المسؤول الأول من تطاول الأعمال العسكرية[6].

(1)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 198.
(2)- بلجة عبد القادر: "المفاوضات بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية"، مجلة متون، المجلد 10، العدد 2، 1 ديسمبر 2018، ص 218.
(3)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 66.
(4)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 73.
(5)- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 114.
(6)- المرجع نفسه، ص 114.

2- رد الحكومة المؤقتة على المبادرة:

بعد إعلان ديغول في ندوته الصحفية يوم 10 نوفمبر 1959م و دعوته لقادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا يومي 11 و 12 بوفمبر 1959م، حيث تم فيه مناقشة ما جاء في الندوة الصحفية للجنرال ديغول[1]، و قد تضاربت الآراء حول الرد و مضمونه و أو عدم الرد و انعكاساته السلبية على تدويل القضية الجزائرية، فتباينت الآراء في اتجاهين:

- الاتجاه الأول[2]: يرى ضرورة الرد على مبادرة ديغول لكسب الرأي العام العالمي، خاصة في الأمم المتحدة أين تنعقد الدورة الرابعة عشر لجمعيتها العامة.
- الاتجاه الثاني: يتصدره السيد بن يوسف بن خدة، و الذي ضرورة انتظار انعقاد الدورة الثلاثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية للفصل في مسألة المفاوضات، باعتباره الهيئة العليا للثورة و وقف إطلاق النار[3].

فكل كان متخوف من الوقوع في فخ محتمل بالدخول في لعبة الجنرال ديغول و الالتزام بالمبادرة، و في نفس الوقت من إضاعة فرصة الانفراج و السلم و بالتالي إضعاف الموقف الديبلوماسي برفض تلك المبادرة[4].

و للتوفيق بين الاتجاهين طرح عبد الحميد مهري مقترحه، حيث اقترح تكليف المسجونين الخمس في فرنسا في جزيرة أكس و الصحة، لمباشرة محادثات مع ممثلي الحكومة الفرنسية، و أنه و إذا كان و تحصلوا على ضمانات سترسل الحكومة تقنين لمناقشة وقف إطلاق النار[5]، و كان هذا الرد بغرض إحراج ديغول أمام الرأي العام و في نفس

(1)- عمر بوضربة: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959"، المرجع السابق، ص 219.
(2)- و هم السادة: عباس فرحات، عبد الحميد مهري، كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس و لخضر بن طوبال (أنظر: لخضر شريط: المرجع السابق، ص 74).
(3)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 75.
(4)- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 337.
(5)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 68.

الوقت التمسك بشرعية مؤسسات الثورة و ذلك برفضهم الدخول في أي مفاوضات رسمية قبل انعقاد المجلس الوطني للثورة[1].

لقد دل موقف السيد عبد الحميد مهري على حنكته السياسية[2]، حيث نال تصويت الأغلبية لصالحه بسبعة أصوات[3]، في حين صوت ثلاث[4] أعضاء ضد المقترح[5].

و بهذا الرد أكدت الحكومة المؤقتة أنها تحرج ديغول و تحكم على مدى صدقه[6].

حيث أكدت الحكومة المؤقتة في بيانها بأن موقفها سيلقي الموافقة و الدعم اللازمين من كل الشعوب المحبة للحرية و التواقة لاستتباب السلم في العالم[7].

فلقد أرسلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعليماتها إلى الزعماء المسجونين بفرنسا تضمنتها رسالة من رئيسها فرحات عباس، و تتمثل أهم نقاطها في: أن اللعبة السياسية قادت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإذاعة بيان 12 نوفمبر 1959م المرفق بنص الرسالة، و لهذا فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطلب منكم بإلحاح:

أ- ألا تقبلوا بأي اتصال مطول مع الفرنسيين ما دمتم في حال اعتقال، اشترطوا حريتكم قبل أي محادثات.

ب- و بعد أن تصبحوا أحرار، اشترطوا الاتصال بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بكل حرية قبل أي تفاوض.

(1)- أحمد مسعود سيد علي: "المجلس الوطني للثورة و عروض ديغول لإحلال السلم 1961/1959"، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 21، 2016، ص 299.

(2)- المرجع نفسه، ص 299.

(3)- و هم السادة: لخضر بن طوبال، أحمد فرنسيس، عبد الحميد بن مهري، عبد الحفيظ بو الصوف، كريم بلقاسم، فرحات عباس و محمود شريف. (أنظر: عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 68).

(4)- و هم السادة: بن يوسف بن خدة، لمين خان، عمر أوصديق.(أنظر: سيد علي أحمد مسعود: المجلس الوطني للثورة و عروض ديغول لإحلال السلم 1961/1959"، المرجع السابق، ص 299).

(5)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 76.

(6)- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، تر: قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983، ص ص 214،215.

(7)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 77.

ج- و من جهتنا فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لن تقبل بأي تفاوض مع الفرنسيين إلا بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

و بطبيعة الحال رفض ديغول هذا العرض بحجة أنه يريد أن يتفاوض مع المحاربين و ليس مع المساجين، و كان السبب الحقيقي هو أنه لم يكن يرمي إلى التفاوض الحقيقي، و إنما كان يتظاهر للرأي العام بذلك[2]، و اكتف بأن يكرر روسمات باطلة لم تعد موجودة إلا في الكتيبات المغبرة بين أيدي المستوطنين[3].

فاتخاذ الحكومة الجزائرية مثل هذا الموقف الديبلوماسي في ظل الأزمة التي كانت تعاني منها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الذي نجح في وضع الحكومة الفرنسية في مأزق حقيقي، لا يمكن تقييمه إلا بالذكي و الناجح ظرفيا، فالحكومة الفرنسية بين خيارين إما إن تقبل التفاوض مع الزعماء الخمس المسجونين و هو انتصار ديبلوماسي للطرف الجزائري[4]، و إما ترفض العرض فتبدو معارضة للحل التفاوضي السلمي على الساحة الدولية، و هذا ما أعطى مجالا كبيرا لديبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[5].

صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية[6] في دورته المنعقدة في طرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959م و 18 جانفي 1960م موقف الحكومة المؤقتة، كما زكى قرار تعيينها السجناء الخمس قصد الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، كما تأسف لرفض الحكومة الفرنسية مقترح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تهربا من المفاوضات، و اعتبر مبرراتها من الذرائع خاصة عندما اعتبرت المسجونين الخمسة موقوفين، و هذا ما

(1)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 69.
(2)- الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج2، المرجع السابق، ص 69.
(3)- أندريه ماندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، د.س.ن، ص 159.
(4)- عمر بوضربة: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959"، المرجع السابق، ص 221.
(5)- لخضر شريط: المرجع السابق، ص 79.
(6)- جريدة المجاهد: "مؤتمر هام يعقده المجلس الوطني للثورة في طرابلس"، العدد 60، 25 جانفي 1960، ص 8.

يظهر تناقضها مع نفسها، فهي من جهة تعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير، و من جهة أخرى ترفض التفاوض مع ممثليه و تصر على مواصلة الحرب[1].

أما جبهة التحرير الوطني فقد قررت أن تفشل مشروع ديغول، و أن تقضي عليه نهائيا، فأعطت أمرا بالقيام بمظاهرات كبرى في جميع مدن القطر الجزائري، و حددت يوم 11 ديسمبر 1960م كموعد لها[2]، حيث تجاوبت الجماهير الشعبية بمختلف الأجناس و الأعمار المتحمسة للاستقلال مع نداءات جبهة التحرير الوطني و الحكومة الجزائرية المؤقتة[3].

أين خرج الجزائريون في مظاهرات واسعة في كل المدن الكبرى الجزائرية، التي مر بها الجنرال ديغول عند زيارته للجزائر، حيث كانوا يحملون العلم الوطني و يهتفون "بالجزائر الجزائرية"[4]، و " تحيا الجمهورية الجزائرية يحيا الاستقلال"، "يحيا جيش التحرير و جبهة التحرير الوطني الجزائري"، مؤكدا بهذه الشعارات بأن المعركة التي تخاض هي معركة واحدة[5].

و عليه فإن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م قد أفسدت جميع مخططات الحكومة الفرنسية، و بالأخص استراتيجية الجنرال ديغول، فلقد زلزلت كيانه و أثبتت له أن يد الثورة تتعدى الجبال إلى المدن و تحرك الجماهير متى تشاء و كيف تشاء، و تدمر مؤسساته العسكرية و المدنية على السواء، فهذه المظاهرات كانت رسالة قوية موجهة للقيادة الفرنسية و بالأخص الجنرال ديغول و الرأي العام الدولي، بأن الشعب الجزائري مصمم على استرجاع

(1)- هو الهيئة العليا التي تقود الثورة، يرسم معالمها و يحدد استراتيجيتها، و قد عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز للسيادة الوطنية، يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني، كما يقوم بدور المراقبة.
(أنظر: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 54).

(2)- عمار ملاح: المصدر السابق، ص 250.

(3)- بوسيف مخالد: "مظاهرات 11 ديسمبر 1960م بين رفض سياسة ديغول و تحقيق إرادة الشعب"، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 22، ماي 2014، ص 234.

(4)- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص ص 77،78.

(5)- جريدة المجاهد: "صور خالدة لبطولة شعب"، العدد 85، 19 ديسمبر 1960م، ص6.

سيادته مهما كان الثمن و ظروف التصدي، و انه لا يقبل بما دون الحرية و الاستقلال التامين[1].

و من نتائج مظاهرات 11 ديسمبر 1960م:

- أكدت على أن الممثل الوحيد و الشرعي للشعب الجزائري و الثورة هو جبهة التحرير الوطني، و أنها الهيئة التي ستتفاوض مع الحكومة الفرنسية.
- أنهت أسطورة الجزائر الفرنسية.
- أقنعت الرأي العام العالمي بعدالة القضية الجزائرية و تجلى ذلك في التصويت على اللائحة الخاصة بالجزائر في جمعية الأمم المتحدة، و كان التصويت في الدورة الأخيرة: (62) مع و (0) ضد و (32) امتناع[2].
- و الأهم أنها دفعت الجنرال ديغول على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، و كانت حاسمة لدفع الاستعماريين إلى الظهور بمظهرهم الحقيقي الذي بدأ من خلال عمليات منظمة الجيش السري (O.A.S)* [3].
- خلقت في الشعب الفرنسي تيارا مناهضا للسياسة الاستعمارية، و أثبت للحكومة الفرنسية بأنها خسرت الحرب نهائيا[4].
- تكسير القوة الثالثة التي راهن عليها الجنرال ديغول، و الكشف عن دسائس الخونة و المنافقين الذين كانوا يهدفون إلى تكسير الثورة.

(1)- لخضر بورقعة: شاهد على إغتيال الثورة، ط2، دار الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص ص 35،36.
(2)- عمار ملاح: المصدر السابق، ص 252.
(*)- هي منظمة إرهابية مدمية، تأسست في فيفري 1960م، رغم أن جذورها تعود لفترة سابقة حسبما جاء في محاكمة "رووال سالان"، حيث جمعت في صفوفها الأوروبيين أنصار "الجزائر الفرنسية" لتصعيد الأعمال الإرهابية خاصة بعد الإمضاء على اتفاقيات إيفيان، قاموا باغتيال مئات الجزائريين من المناضلين و الأبرياء رجالا و نساءا، بالإضافة إلى الانفجارات، من أبشع جرائمهم الإرهابية تفجير ملغمة في ميناء الجزائر يوم 2 ماي 1962م، أدى إلى مقتل 62 شخصا و 110 جريحا كلهم جزائريين. (أنظر: عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص 208.
(3)- محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات و وثائق، ط 4، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 252.
(4)- أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 246.

– تعميق الهوة بين المسؤولين الفرنسيين، حيث اتضح ذلك في حل الهيئات الفرنسية بالجزائر و اتخاذ عقوبات ضد الجنرال سالان و أتباعه[1].

مما سبق نستخلص بأن الجنرال ديغول منذ مجيئه للحكم في 13 أوت 1958م و الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بدأ بمراوغاته الاستعمارية، حيث طرح العديد من المشاريع الإغرائية، أولها كان مشروع قسنطينة في 3 أكتوبر 1958م، ثم سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958م، ثم مبادرة حق تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م، و اختتمها بدعوته لقادة الثورة في 10 نوفمبر 1959م بهدف التفاوض، و بدورها جابهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذه المشاريع بحنكة سياسية كبيرة، حيث قلبت الموازين لصالحها باستغلالها لهذه المراوغات و أجبرت ديغول على التفاوض.

(1)- أحمد مريوش: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص 364.

الفصل الثالث:

دور الحكومة المؤقتة

في المفاوضات و الاستقلال

أولا: الاتصالات السرية 1955م-1960م.

ثانيا: المفاوضات الرسمية 1960م-1962م.

ثالثا: الاستفتاء و الاستقلال: 3-5 جويلية 1962م.

أولا: الاتصالات السرية (1955-1960).

1-الاتصالات الأولى (1955-1956).

بعد اندلاع الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على خنق و إجهاض العمل المسلح الذي تقوده جبهة التحرير الوطني و بشتى الطرق، حيث رفضت في البداية إجراء أي اتصال معهم، و وصفهم بالفلاقة[1]، و الخارجون عن القانون[2]، و أن المفاوضات الوحيدة هي الحرب[3].

و من جهة أخرى، سعت السلطات الفرنسية للتعرف على مفجري الثورة و جس نبض قادتها[4]، بعد إدراكها بأن الحل العسكري وحده لا يكفي لضمان السلم و الأمن للأوروبيين في الجزائر، و لذا فقد بادرت بالاتصال بقادة الثورة للتفاوض معهم، منذ عام 1956م، و بذلك تكون قد بدأت سياسة جس النبض لمعرفة أهداف هذه الثورة[5]، حيث تعود جذور هذه الاتصالات أو بالأحرى محاولات الاتصال بين جبهة التحرير الوطني و ممثلي الحكومة الفرنسية إلى سنة 1955م بعد وصول جاك سوستال للجزائر، و استلامه مهامه يوم 15 فيفري 1955م، بعدها قام بإرسال الرائد فانسان مونتاي[6] « Vincent Monteil » لإجراء

(1)- الفلاقة: مصطلح ردده أعداء ثورة التحرير الوطني و أعداء الثورة الجزائرية بهدف ذمهم و إظهارهم الرأي العام الفرنسي و العالمي بمظهر كاريكاتوري و متهجم، حتى يرتاب الناس في شرعية الثورة الجزائرية و تحضر جبهة التحرير الوطني، و لعل اللفظ آت من الفلق، و الشطر أي أنهم يفلقون الرؤوس في مزعم الفرنسيين و من الأهم من الخونة، حيث كان المصطلح يطلق على الفدائيين في تونس، و لكن هذا المصطلح انعدم أو كاد ينعدم بعد ذلك و أصبح الفرنسيون يطلقون على المجاهدون عبارة "الخارجين عن القانون". (أنظر: عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص 64).

(2)- الخارجون عن القانون: أو المارقين عن القانون، باللغة الفرنسية hors la loi و هو وصف أطلقته السلطات الاستعمارية على الثوار الجزائريين منذ بداية الثورة بتاريخ 1 نوفمبر 1954م، و ذلك لزعزعة ثقة الشعب بهؤلاء الثوار و التشكيك في مشروعهم الثوري، و بالتالي حرمانهم من التأييد الشعبي و الجماهيري. (أنظر: مقدم سيد أحمد: المفاوضات و المفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960م-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، 20162017، ص 43).

(3)- مقدم سيد أحمد: المرجع نفسه، ص ص 42.43.

(4)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 74.

(5)- بلجة عبد القادر: المرجع السابق، ص 181.

(6)- فانسان مونتاي « Vincent Monteil »: ولد سنة 1912م، يجيد اللغة العربية و اللهجات المحلية لبلاد المغرب العربي، التحق بقوات فرنسا الحرة أين عمل إلى جانب القيادة العليا الخاصة للجنرال ديغول، فيما بعد انتقل إلى الهند الصينية ُم إلى كوريا، ثم شغل منصب رئيس الديوان العسكري لجاك سوستال بالجزائر إلى جانب جرمان تيون من 15 فيفري إلى جوان 1955م تاريخ استقالته (أنظر: كوثر هاشمي: المرجع السابق، ص 73).

اتصال مع مصطفى بن بولعيد[1] بسجنه في تونس، حيث تمت المقابلة خارج السجن بفيلا بمونفلوري « Montfleury » بضواحي تونس، حيث أوضح مونتاي بأن الحوار كان صعبا، و لم تثمر عنه أي نتيجة[2]، بالإضافة إلى مقابلة الحاكم العام جاك سوستال مع فرحات عباس مرتين من نفس السنة (1955)، و التي بدورها كشفت عن اختلاف كبير في وجهة نظرهما حول السياسة العامة في الجزائر[3].

أما في الجزائر فكان أول اتصال سري بفضل وساطة الأستاذ الجامعي أندري ماندوز[4] « André Mandouze » في ربيع 1956م، الذي عقد لقاء سري حضره من جبهة التحرير الوطني كل من عبان رمضان و بن يوسف بن خدة، و من جهة أخرى مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية[5]، إلا أن تباعد وجهات النظر بين الطرفين و إصرار غي مولي على التمسك بموقفه بشأن تشكيلة الوفد الجزائري الذي كان مكونا من قادة جبهة التحرير الوطني، أدت إلى عرقلة هذه الاتصالات الأولى[6]، حيث كاد أن يكون عام 1956م سنة الحسم بالنسبة للقضية الجزائرية و نهاية آلام و تضحيات الشعب الجزائري لو نجحت هذه الاتصالات[7].

(1)- مصطفى بن بولعيد: ولد في 5 فيفري 1917م بأريس بباتنة، من عائلة ميسورة، دخل المدرسة الفرنسية حتى المرحلة الإعدادية، أدى الخدمة العسكرية الإجبارية سنة 1938م، التحق بحزب الشعب بعد أحداث 8 ماي 1945م، و انظم إلى المنظمة الخاصة عند تأسيسها، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة و العمل، قاد الثورة المسلحة في الأوراس، أستشهد مساء يوم 22 مارس 1956م. (أنظر: محمد عباس: ثوار عظماء، دار هومة، 2005، ص 37).

(2)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 44.

(3)- خثير عزيز: المرجع السابق، ص 378.

(4)- أندري ماندوز « André Mandouze »: أستاذ جامعي، كان مناصرا منذ زمن طويل للقضية الجزائرية و شارك بعدة مقالات في مجلة "الوعي المغاربي" ألف كتابا عن الثورة بعنوان "الثورة الجزائرية من خلال النصوص". (أنظر: سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 120).

(5)- André Mandouze: la révolution algérienne par les textes, Ed : ANEP, Alger, 2006, p 138.

(6)- أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، أطروحة ماجيستر في العلوم السياسية فرع العلاقات العامة، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سبتمبر 1985م، ص 394).

(7)- أوسليم عبد القادر: "الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" بجبهة التحرير الوطني أفريل – سبتمبر 1956"، المجلة التاريخية المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية، العدد الأول، ص 181.

و في يوم 28 مارس 1956م استقبل فانسان مونتاي في مكتب الشيخ خير الدين[1] و هو عضو من الجمعية العلماء الجزائريين، ثم الحاج شرشالي من المركزيين ثم السيد أحمد فرنسيس[2] من حزب البيان، بالإضافة إلى محاولة بعض المثقفين الفرنسين إبراز الوجه الحقيقي للحرب، حيث اتصل الصحفي روبرت بارات[3] " Robert Barrat" بقادة المنطقة الرابعة، و استقبل من قبل أوعمران و أجرى معه لقاءا صحفيا بحضور عبان رمضان[4]، و بعده جاء ألبير كاموس Albert Camus الذي روج بدوره لفكرة الهدنة المدنية التي سانها فرحات عباس، فحضر اجتماع 22 جانفي 1956م بالقصبة السفلى، تحدث فيه عن السلم و التعايش على أرض الجزائر و إبقاء الأمل في حل سلمي للقصبة الجزائر[5].

(1)- الشيخ خير الدين: ولد في شهر ديسمبر 1902م ببلدة فرفار بواحات الزيبان ببسكرة، من أب يدعى خير الدين بن محمد أبي جملين، و أم هي الحاجة الزهراء بنت المغربي، و نشأ مع أربعة إخوة ولدوا بعده، توفي محمد خير الدين - رحمه الله- يوم الجمعة 10 ديسمبر 1993م في الجزائر العاصمة بعد مرض عضال، ثم نقل جثمانه إلى بسكرة و دفن يوم 11 ديسمبر.

(2)- أحمد فرنسيس: ولد بمدينة غليزان عام 1912م، تابع جل تعليمه بفرنسا، أين تحصل على دكتوراه في الطب من جامعة باريس، عاد إلى الجزائر و باشر مهنته بمدينة سطيف عام 1942م، باشر نضاله السياسي و هو طالب بفرنسا، عند عودته للجزائر أستأنف نشاطه السياسي مع فرحات عباس، شارك في تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية و حزب الاتحاد الديموقراطي للبان الجزائري، عين مندوبا لدي المجلس الجزائري، التحق بالثورة سنة 1956م، عين أمينا دائما في مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، أصبح وزيرا للمالية في التشكيلة الأولى و الثانية لـ: GPRA، شارك في مفاوضات إيفيان الأولى، أقيل من منصبه بعد عزل فرحات عباس، عين بعد الاستقلال نائبا بالمجلس التأسيسي الأول و وزيرا للمال في 27 ديسمبر 1962. (أنظر: Achour Cheurfi, op, it, p 161).

(3)- روبرت بارات (Robert Barrat): صحافي مناضل للاستعمار، كان صحافي في جريدة "تيموانياج كريتيان"، من الشخصيات التي وقفت بشدة سنة 1952، إلى جانب كفاح الشعب المغربي، و من السباقين الأوائل في نصرة الجزائريين، و كان منزله مأوى لعشرات المناضلين الجزائريين. (أنظر: سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 119).

(4)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص ص 45،46.

(5)- المرجع نفسه، ص 47.

2- الاتصالات شبه الرسمية (1956م-1958م):

أ- لقاء القاهرة 12 أفريل 1956م:

تم أول لقاء في 12 أفريل 1956م، حينما اجتمع جوزيف بيغارا " Joseph Begarra"[1] النائب الاشتراكي في مجلس الاتحاد الفرنسي بممثل جبهة التحرير الوطني محمد خيضر[2]، حيث عرض بيغارا على الممثل الجزائري اقتراحات غي مولي و المتمثلة في:

- إجراء انتخابات يشارك فيها جميع السكان الجزائريون و الأوروبيون في صندوق واحد.
- التفاوض بعد ذلك مع المنتخبين الجدد و مع وضع دستور جديد للبلاد.
- وقف إطلاق النار قبل الانتخابات، و عرفت بثلاثية غي مولي[3].

فرد عليه محمد خيضر:

- الشخص الجزائري الرسمي في أي مفاوضات هو من ممثلي جيش التحرير الوطني.
- لا تجرى الانتخابات حتى يجرى الاتفاق على الخطوط العريضة و المبادئ الأساسية للدستور الجديد مه جيش التحرير.
- وقف إطلاق النار ثم الشروع في الانتخابات مباشرة[4].

و نظرا لتباعد رؤى الطرفين، و رفض مبعوث جبهة التحرير الوطني المقترحات

(1)- جوزيف بيغارا (Joseph Begarra): هو عضو لجنة إدارية في الفرع الفرنسي للأممية العالمية (S.F.I.O) و مسار الاتحاد الفرنسي. (أنظر: ميلودي سهام: اتفاقية إيفيان، أسبابها و مضمونها و ردود الأفعال –دراسة تحليلية- أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015م-2016م ص 4).

(2)- محمد خيضر: من مواليد 13 مارس 1912م في العاصمة الجزائر، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب، انتخب نائبا عن الجزائر العاصمة عام 1946م، اعتقل مع بلة و رفاقه يوم 22 أكتوبر 1956م و لم يطلق سراحه إلا بعد الحرب، اصبح كاتب عام بجبهة التحرير الوطني. (أنظر: محمد حربي: سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 190).

(3)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص ص 49،50.

(4)- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 195.

الفرنسية قد فشل اللقاء الذي دام حوالي شهر[1].

ب- لقاء بلغراد – روما – بلغراد (جويلية – سبتمبر 1956م).

تجدد ثاني لقاء بين الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني يوم 25 جويلية 1956م في العاصمة اليوغسلافية بلغراد، حيث جمع هذا اللقاء بين أمحمد يزيد و أحمد فرنسيس ممثلي جبهة التحرير الوطني، و بيير كومين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي للفرنسي ممثلا للحكومة الفرنسية[2].

حيث جدد فيه الطرف الفرنسي نظرتهم في إيقاف القتال مع الانتخابات ثم المفاوضات مع النواب، و بدوره دافع الوفد الجزائري عن نظرته أيضا المتمثلة أن إيقاف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى اتفاق سياسي شامل، و اقترح اجتياز مرحلة الاتصالات التمهيدية السرية إلى المحادثات الرسمية[3].

حيث توصل في هذا اللقاء إلى اتفاق مشترك من أجل محادثات ابتدائية سرية مباشرة بين الطرفين[4]، و تم الاتفاق على إجراء اجتماع آخر[5]، ثم أجري ثالث لقاء يومي 2 و 3 سبتمبر 1956م في روما، حيث التقى كل من أمحمد يزيد و محمد خيضر و عبد الرحمان كيوان مه هيربو "Herbaut" و كازيل "Cazelles"[6] حيث اقترح الوفد الفرنسي دستورا يستوحى من اللائحة الاشتراكية، أي انتخاب مجلس تشريعي ثم تكوين هيئة تنفيذية جزائرية تتناول صلاحيتها كل ميادين السياسة الداخلية ما عدا المتصلة بقانون الأحوال الشخصية لا وروبيي الجزائر، و تشكيل هيئة جزائرية فرنسية تتصرف في ميادين الديبلوماسية و الاقتصادية و الأمن العسكري و نظام الحريات العمومية[7].

(1)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 74،75.
(2)- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زعدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن. 2005، ص 15.
(3)- جريدة المجاهد: العدد 92، ص 7.
(4)- أوسليم عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 183.
(5)- رضا مالك: الجزائر في إيفيان، المفاوضات السرية1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، الجزائر، 2003، ص 40.
(6)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 15.
(7)- جريدة المجاهد: المصدر السابق، ص7.

و في 22 سبتمبر 1956م تم اللقاء الرابع ببلغراد، حضره كل من محمد خيضر و محمد الأمين دباغين ممثلا لجبهة التحرير الوطني، و بيير هيربوت ممثلا عن الحكومة الفرنسية، حيث دارت المحادثات بحق الشعب في الاستقلال، و اقترح الوفد الجزائري بأن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية و الجزائرية موضوع اتفاقات ثنائية، فطلب هيربوت أن يطلع حكومته في انتظار مقابلة أخرى[1].

و لقد توقفت هذه الاتصالات السرية بعد اختطاف طائرة القادة الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956م بواسطة الطيران الفرنسي، و التي ألغي على إثرها مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس[2].

ج- اتصالات في عهد بورجيس مونوري Bourgès-Maunoury :

بعد سقوط حكومة غي مولي و قيام حكومة بورجيس مونوري[3] " Bourgès-Maunoury" كلف غو بوسيونيير عضو ديوان كريستيان بينو Christian Pineau للاتصال بممثلي الجبهة في تونس[4]، و كان يحمل معه رسالة تحمل إمضاء بولوش مدير ديوان بورجيس مونوري، و حل بتونس يوم 05 جويلية 1957م، بصفة ملاحظ أشغال مؤتمر النقابات العالمية الحرة، و اتصل حينها ببعض ممثلي الثورة الذين أعلموه بأن استئناف الاتصالات ممكن بشرط الاعتراف بالشخصية الجزائرية[5]، حيث انها قبلها في يوم 2 جويلية 1957م استقبل بومنجل في مكتبه غو بوسيومنيير برفقة النائب رولان، و لأسباب السرية عقد اللقاء دون موعد مسبق[6].

(1)- مبروك غريس، إلياس نايت قاسي: "المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956م-1962م من خلال الكتابات الجزائرية و الفرنسية و الوثائق الأرشيفية"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، 2021/08/01، ص 789.
(2)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 15.
(3)- موريس بورجيس مونوري: رئيس حكومة فرنسا من 12 جوان 1957م إلى 7 سبتمبر 1957م، من مواليد 19 أوت 1914 بلويزانت "Luisent"، يعتبر رجل سياسي فرنسي، حاصل على شهادة ليسانس في الحقوق من مدرسة العلوم السياسية، كان ضابطا في سلاح المدفعية من سنة 1935م إلى غاية 1940م، عرف بتقربه من إسرائيل، توفي في 10 فيفري 1993. (أنظر: مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 54).
(4)- مقدم سيد أحمد: المرجع نفسه، ص 54.
(5)- جريدة المجاهد: "قصة الاتصالات السرية من 1956م إلى 1960م"، المصدر السابق، ص 7.
(6)- مبروك غريس، إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 790.

و في 4 جويلية 1957م التقت الصحافية و الكاتبة جيرمين تيلون " Germaines tillion" بمناضلين من جبهة التحرير الوطني أحدهما كان ياسف سعدي[1]، حيث دار بينهما حديث حول العمليات الإرهابية الأوروبية و عمليات الفدائيين، و يوم 08 جويلية من نفس السنة أخبرت بورجيس مونوري بالأمر، و الذي طلب منها أن تجتمع به مجددا و تبحث معه عن إمكانية تنظيم مقابلة بين ممثلي حكومته و بين جبهة التحرير الوطني[2]، و تمت المقابلة يوم 27 جويلية و كان جوابه أن لجنة التنسيق و التنفيذ وحدها تستطيع تنظيم هذه المقابلة، و أن أعضاءها غادروا الجزائر، و بعدها بشهريين قبض عليه و حكم عليه بالإعدام[3].

3-الاتصالات في عهد ديغول (1958م-1960م):

بعد تولي ديغول الحكم في 13 ماي 1958م، كلف عبد الرحمان فارس و جون عمروش بالاتصال بجبهة التحرير الوطني، و إعلامها بأنه مستعد لمناقشة وقف القتال[4]، فقام الرجلان ما بين 20 أوت و 20 أكتوبر بعدة اتصالات مع الجبهة، إلا أنها في هذه الفترة تشكلت الحكومة المؤقتة و اجتمعت في القاهرة لترد على ديغول[5]، حيث كللت بالفشل هذه الاتصالات نظرا لتباعد مواقف الطرفين[6]، و بسبب إعلان ديغول عن سلم الشجعان الذي كان دعوة صريحة للاستسلام[7].

(1)- ياسف سعدي: ولد في حي القصبة الشهير في الجزائر العاصمة عام 1928م، تلقى تعليمه الأول بالقصبة حتى سن 14، بدأ نشاطه السياسي مبكرا، إذ شارك في المظاهرات التي نظمها حزب الشعب الجزائري في 1 ماي 1945م، حتى 8 ماي 1945م، قاد الحملة الانتخابية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، في المدية و العاصمة، تكفل بربط الاتصالات مع خلايا المناضلين في القصبة، عين قائدا للمنطقة المستقلة للعاصمة، ساهم في تكثيف العمل الفدائي بالعاصمة، أعتقل في 23 سبتمبر 1957م و حكم علية بالإعدام و لكن لم ينفذ بعد إعلان وقف إطلاق النار. (أنظر: Achour Cheurfi : op, it, p 307).

(2)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 87.

(3)- جريدة المجاهد: "قصة الاتصالات السرية من 1956م إلى 1960م"، المصدر السابق، ص 8.

(4)- مبروك غريس، إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 791.

(5)- مبروك غريس، إلياس نايت قاسي: المرجع نفسه، ص 8.

(6)- عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 76.

(7)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص 322.

و بعد إعلان ديغول حق تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م، جرت عدت اتصالات مع وسطاء فرنسيين و ممثلي الحكومة المؤقتة بهدف تفسير هذا التصريح، و لكن الحكومة المؤقتة لم تعتبرهم مبعوثين رسميين لأنهم لم يكونوا يحملون معهم أي اعتماد رسمي[1]، لكنها أعلنت في بيان 28 سبتمبر عن استعدادها للدخول مع الحكومة الفرنسية حول الشروط السياسية و العسكرية لإيقاف القتال، و شروط ضمانات تطبيق تقرير المصير[2].

و في 10 نوفمبر 1959م عرض الجنرال ديغول على قادة الثورة التفاوض لبحث شرط تعيينها الوزراء الخمسة المعتقلين في فرنسا، لبحث شروط إنهاء المعارك، فردت الحكومة المؤقتة بقبولها العرض شرط تعيينها الوزراء الخمسة المعتقلين في فرنسا، و الذي رفضه الجنرال ديغول بحجة أنهم خارج المعركة، و هو يريد التباحث مع من هم داخل المعركة[3].

و في فيفري 1960م، اجتمع المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان " Charles André Julien" و بوزير التسليح و التموين الجزائري عبد الحفيظ بو الصوف، فحدثه عن الشروط التي ترغب الحكومة الجزائرية توفرها حتى يتمكن الشعب الجزائري من تقريره مصيره بحرية[4].

و عليه فقد قام جوليان باطلاع السيد بارودي سفير فرنسا في تونس محتوى هذه المحادثات، و الذي نقله بدوره إلى باريس[5]، و في نفس المدة عرضت الحكومة المؤقتة على الحكومة الفرنسية أن توجه مبعوث إلى باريس لضبط الشروط الفنية بين ممثلي الحكومتين، لكن ديغول لم يرد على هذا العرض[6].

(1)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 59.
(2)- جريدة المجاهد: "قصة الاتصالات السرية من 1956م إلى 1960م"، المصدر السابق، ص 8.
(3)- بلجة عبد القادر: المرجع السابق، ص 183.
(4)- جريدة المجاهد: العدد 92، ص8.
(5)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص 307.
(6)- جريدة المجاهد: العدد 92، ص8.

و في أول جوان 1960م ذهب وفد جزائري يتكون من أحمد بومنجل[1] و محمد بن يحي إلى مولان بفرنسا للتمهيد للمفاوضات بين الجزائر و فرنسا، بعد أن طلب ديغول رسميا من الحكومة الجزائرية التفاوض معه بخصوص حل القضية الجزائرية، إلا أن هذا اللقاء لم ينجح بسبب عدم اعتراف الفرنسيين بمبدأ استقلال الجزائر[2].

و عمد ديغول إلى فتح المفاوضات سرية مع بعض القادة العسكريين، كان أبرزهم سي صالح[3] أحد القادة في الداخل و نائبه محمد بونعامة و لخضر بوشامة، و كان اللقاء يوم 10 جوان 1960م بقصر الإيليزي[4]، حيث كان هم سي صالح للحصول على مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري، ولكن ديغول كان هدفه من هذا اللقاء هو زرع البلبلة بين قادة الثورة التحريرية[5]، إلا أن مسعاه لم يتحقق و فشلت مؤامرته بعد تدخل جيش التحرير الوطني الذي عمل على محاصرتها و تحطيمها[6].

ثانيا: المفاوضات الرسمية 1960م إلى 1962م:

1. المفاوضات الرسمية الأولى: 25 جوان 1960م إلى 5 مارس 1961م:

1.1. مفاوضات مولان Melun 25-29 جوان 1960م:

في يوم 14 جوان 1960م، ألقى الرئيس ديغول خطابا أعلن فيه عم استعداد فرنسا لاستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية[7]،

(1)- أحمد بومنجل: ولد في 22 أفريل 1906م في منطقة تيزي وزو، مناضل في نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري، ثم عضو في المجلس الوطني للثورة في سبتمبر 1959م، نائب محمد الصديق بن يحي في الحكومة المؤقتة و مفاوضات 1960م. (أنظر: Achour cheurfi, op ;it, p 89).

(2)- أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 82.

(3)- سي صالح: هو زعموم محمد صالح، من مواليد عين طاية 23 نوفمبر 1928م، انخرط في المنظمة الخاصة، حكم عليه بالإعدام من قبل السلطات الفرنسية سنة 1956م، عضو مجلس الولاية الرابعة، ثم خلف سي بوقرة على قيادة الولاية سنة 1957م، أصبح عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1959م، أصبح القائد السياسي و العسكري للولاية. (أنظر: Achour cheurfi, op ;it, p).

(4)- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 49.

(5)- ميلودي سهام: المرجع السابق، ص ص 18،19.

(6)- لطفي الخولي: المرجع السابق، ص 33.

(7)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، المرجع السابق، ص 522.

حيث قال في هذا الخصوص: "**إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاض أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي بجد حلا مرشفا للمعارك التي ما زالت جارية، و نفصل في مصير الأسلحة، و نضمن آمال المحاربين، ثم بعد ذلك سيعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء، و لن يكون هناك قرار إلا قراره**"[1].

ففي 20 جوان قبلت الحكومة المؤقتة الجزائرية حيث بادرت بالرد الإيجابي على خطاب ديغول، حيث سعت للتحضير لإجراء لقاء يجمع بين المفاوضون[2].

فما دامت الحكومة الفرنسية قابلة للمفاوضات، قرر فرحات عباس أن يرسل إلى مولان بفرنسا إطارات جهوية لدراسة إمكانية سفره إلى باريس، حيث فتحت مباحثات رسمية بين الوفد الجزائري الذي يضم:

أحمد بو منجل: مدير سياسي في وزارة الإعلام.

محمد بن يحي: مدير ديوان رئيس الحكومة.

محمد بن عمر حقيقي: إطار الشفرة في وزارة التسليح و الاتصالات العامة[3].

أما الوفد الفرنسي فيتكون من:

Reger Moris: الأمين العام لوزارة الشؤون الجزائرية (المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإيليزي).

Gaslines: العميد.

Mathon: العقيد[4].

انتهت هذه المفاوضات بالفشل نتيجة لعدة أسباب من بينها:

- عدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد و رسمي للشعب الجزائري حيث هدفت فرنسا من وراء ذلك ضرب وحدة الجزائر الشعبية و الجغرافية.

(1)- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، المرجع السابق، ص 307.
(2)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق ص 80.
(3)- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية)، دار السمان، الجزائر، 2012، ص 553.
(4)- بوعلام بن حمودة: المرجع نفسه، ص 553.

- أن من بين شروط فرنسا فصل الصحراء[1].

حيث قال ديغول في هذا الصدد: "**إن شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن تنظيم محادثات مباشرة بين فرحات عباس و الجنرال ديغول ... و أن ديغول لن يتحدث مع قائد المتمردين ما دام الرصاص يطلق على جنوده في الجزائر...**"[2].

فشل لقاء مولان الذي بدأ من 25 جوان 1960م و استمر لغاية 29 جوان 1960م نتيجة الأسباب السالفة الذكر، حيث عاملتهم على أساس متمردين و عزلتهم في مقر مولان بحرمانهم من الحريات الفردية و الاتصال بالصحافة[3].

لتنتهي المفاوضات بالفشل بعد اشتراط الحركة المصالية إلى جانب جبهة التحرير الوطني و التي عرفت بالطاولة المستديرة[4]، بعدما تم إطلاق مصالي الحاج في جانفي 1959م من أجل المشاركة و التأثير على الحركة الوطنية الجزائرية. لتصدر الحكومة المؤقتة بيانا يوم 4 جويلية ترفض فيه الشروط الفرنسية[5].

و في يوم 4 نوفمبر 1960م قرر ديغول مرة أخرى أن يخطو خطوة ثانية إلى الأمام في طريق المفاوضات، حيث أعلن في خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم 4 نوفمبر 1960م عن ميلاد الجزائر جزائرية، حيث أكد بأنه سيواصل العمل من أجل تحقيق السلم.

أرسل وزير دفاعه للجزائر لإبلاغ قادة الثورة أن الوقت قد حان للتفاوض و تطبيق الاستفتاء الخاص بتقرير المصير[6].

2.1. مفاوضات لوسارن Lucerne: 19-20 فيفري 1961م:

إن الاتصالات الأكثر جدية و أهمية و رسمية و التي كانت سببا في جمع الجزائريين

(1)- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962م)، دار العلوم، الجزائر، 2002، ص 277.
(2)- صالح فركوس: المرجع نفسه، ص 277.
(3)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق ص 82.
(4)- صالح فركوس: المرجع السابق، ص 139.
(5)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 83.
(6)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، المرجع السابق، ص 522.

و الفرنسيين على نفس الطاولة هي الاتصالات التي دبرها السويسريون[1].

نظم هذا اللقاء عن طريق الوزير السويسري أوليفي لانغ (Olivier Long)[2]، بعد مرور ثمانية أشهر عن محادثات مولان، حيث ضم الوفد الجزائري كل من: الطيب بولحروف، أحمد بومنجل[3]، أما الوفد الفرنسي فقد ضم: بومبيدو و دولاس Pampidou et De Leusse حيث قال بومبيدو في هذا اللقاء: "إن فرنسا مسيطرة على الوضع، الجزائر ليست الهند الصينية L'indochine لن يكون أبدا ديان بيان فو Dien Bien Phu"[4].

و بعد مرور شهرين على أحداث ديسمبر 1960م[5] تم اللقاء و الذي أثار فيه بومبيدو مجموعة من النقاط و التي من بينها:

- المؤسسات المؤقتة.
- ضمانات تقرير المصير.
- جنسية الأقلية الأوروبية.
- مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
- ضمانات و تمثيل الأقليات[6].

إلا أن الوفد الجزائري أكد تمسكه بحق تقرير المصير مقابل وقف إطلاق النار، كما رفض أيضا فكرة فصل الصحراء عن التراب الجزائري، و رغم ذلك كانت مفاوضات لوسارن

(1)- سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل لاستقلال الجزائر، المصدر السابق، ص 122.
(2)- أولفي لانغ: وزير سويسري مكلف برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر. (أنظر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 20).
(3)- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 201.
(4)- المرجع نفسه، ص 201.
(5)- مظاهرات 11 ديسمبر 1960م و التي جرت يوم الأحد حيث داهم المتظاهرون الأوروبيون بالعاصمة ثلاث جزائريين حيث اجتمع بعض الجزائريين الدفاع عن إخوانهم ففر الأوروبيون و جاءت القوات الفرنسية للمكان حيث بدأت في إطلاق النيران على الجزائريين، فكانت هذه الحادثة بداية المظاهرات فانتشرت الأخبار و خرج الجزائريون لحي "بربروس" يحملون الأعلام الجزائرية و يهتفون بحياة الجزائر مستقلة و جبهة التحرير و الحكومة المؤقتة (أنظر: مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 35).
(6)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 20.

بداية لطرح المشاكل و كان لها الفضل في إبراز النقاط إلى كانت محل خلاف بين الطرفين[1].

نلاحظ أن مواقف الطرفين كانت جد متباعدة فالوفد الجزائري أكد على قرارات الحكومة المؤقتة أما الجانب الفرنسي اعتبر قضية الصحراء لا نقاش فيها و أن المرسى الكبير من الأملاك الفرنسية و أن ديغول يريد الهدنة و أنه سيتم إطلاق سراح لوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات[2]، حيث تبين أن الفرق بين الموقفين كبير فتوقفت المفاوضات لكنها لم تفشل بل مكنت كل جهة من التعرف على موقف الجهة الأخرى[3].

يتمثل الخلاف بين الطرفين فيما يلي:

موقف ديغول De Gaulle	موقف الحكومة المؤقتة GPRA
– الحكم الذاتي	– السيادة الكاملة
– فصل الصحراء عن الجزائر	– وحدة التراب الوطني
– تجزئة الجزائر عرقيا	– وحدة الأمة الجزائرية
– الطاولة المستديرة[4]	– جبهة التحرير هي الممثل الوحيد
– الهدنة	– وقف إطلاق النار

(5)

ففي هذا الوقت كان المغرب يطالب بتندوف و نواحيها أما تونس فكانت تطالب Borne 233 توجد في قرعة الحامل عرب غدامس (قرابة 30000كلم^2)[6].

3.1. لقاء نيوشاتل Neuchatel 5 مارس 1961:

بعدما أجبرت حكومة ديغول للعمدة لطاولة المفاوضات بسبب بعثات جبهة التحرير التحرير الوطني على جميع الأصعدة خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، تجددت

(1)- مجاود حسين: "الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، جامعة سيدي بلعباس، ص 6.
(2)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 20،21.
(3)- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 82.
(4)- الطاولة المستديرة: هي طاولة بدون رأس أو جوانب للتعبير عن التساوي بين المجتمعين، أخذت الفكرة من أسطورة الملك آرثر المستديرة في كاميلوت اليوم يتم استخدامها في الاجتماعات التي تحتوي على العديد من الأطراف. (أنظر: مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 87).
(5)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 87.
(6)- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 205.

اللقاءات بمساعي سويسرية ممثلة في شخص أوليفي لانغ في نيوشاتل[1] السويسرية، بعدما تم إقرار بومبيدو و اعتراف ديغول بالجبهة كمفاوض[2].

حيث اجتمع الوفدان الفرنسي و الجزائري الملتقيان في لوسارن من جديد[3]، أثيرت فكرة الهدنة التي يتبعها إطلاق سراح الزعماء الخمسة، و رفضه مناقشة مسالة الصحراء من الناحية الجوهرية و تأجيلها بعد استفتاء تقرير المصير[4].

أصدرت حكومة فرنسا بيان ينص على موافقة الحكومة المؤقتة جاء فيه:

"**إن المباحثات المتعلقة بشروط تقرير المصير و المسائل المرتبطة به ستفتح يوم 07 أفريل 1961م مع ممثلي جبهة التحرير الوطني إن الوفد الفرنسي سيقوده Louis Joxe وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية**"[5].

توقفت المفاوضات مرة أخرى و رفض فرنسا الاعتراف بالسيادة الوطنية و وحدة التراب[6].

2.مفاوضات إيفيان الأولى Evian: 20 ماي إلى 6 نوفمبر 1961م:

1.2.مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961:

بدأت مفاوضات إيفيان الأولى بتاريخ 20 ماي 1961م في مدينة إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية[7].

جرت بين ممثلي الحكومة المؤقتة: سعد دحلب، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، و ممثلي الحكومة الفرنسية: لويس جوكس وزير الدولة الفرنسية المكلف بالجزائر[8]، يرافقه

(1)- نيوشاتل: مدينة سويسرية سكنت أول مرة سنة 1011م، تعتبر المدينة من الأكثر أصالة، مليئة بالقصور و الكنائس و المعالم التاريخية و الأثرية، تقع المدينة في شمال غرب سويسرا، تتميز بموقع استراتيجي هام ما يؤهلها لتكون ممرا نحو أوروبا الغربية (مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 89).

(2)- مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص 89.

(3)- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1945م، المرجع السابق، ص 554.

(4)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 89.

(5)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 555.

(6)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص ص 22،23.

(7)- هشماوي وردة: "قراءة في تفعيل النشاط السياسي و الديبلوماسي للحكومة المؤقتة خلال الثورة التحريرية"، المرجع السابق، ص 122.

(8)- صالح فركوس: المرجع السابق، ص 279.

رولاند كادي، برونو جولوس، برنارد تريكو، فيليب تييو، يو ربي، الجنرال سيمون، العقيد بازيز[1].

فالحكومة الفرنسية بدأت مناوراتها المكشوفة في أول يوم من المفاوضات إذ أعلن وفدها عن قرارها في الإعلان عن الهدنة و هذه الهدنة تتمثل في إيقاف القتال لمدة شهر كامل في جميع أنحاء الجزائر[2].

ليرد رئيس الوفد الجزائري يوم 23 ماي، و بين أيام 25 و 27 ناقش الوفدان المشاكل التي عرضها سابقا، و يوم 29 ماي اجتازت عقبة مناورة وقف القتال المكشوفة من طرف واحد[3].

ففي هذه الأثناء كانت لقاءات إيفيان تدور في حلقة مفرغة، فخلف المؤتمرات الصحفية و جرعات التسريبات المقدمة و استقراءات الصحف، كنا نشعر بأن الوفدين يكرران نفس التصريحات و أن لا شيء يتقدم[4].

توقفت هذه المفاوضات يوم 12 جوان 1961م من طرف فرنسا بسبب خلاف حدث في ثلاث نقاط و هي:

- عدم اعتبار الصحراء كجزء من الجزائر.
- حول قبول الجزائريين بقيام وضع خاص للجالية الأوروبية في الجزائر.
- قضية توقيع الاتفاق لوقف إطلاق النار.

حيث قال جوكس: "**توقفت المفاوضات لأنها تتطلب مهلة من التفكير**"[5].

و في خضم هذه المفاوضات احتفلت منظمة الجيش السري O.A.S بفشل اتفاقية إيفيان الأولى يوم 24 جوان 1961م و كان ذلك بتفجير قنبلة قوية المفعول في وسط

(1)- وهيبة بشرير: "القضية الجزائرية بين سياسة ديغول و المستوطنون 1958-"1962، المرجع السابق، ص 93.
(2)- أحمد بن فليس: السياسة دولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، المرجع السابق، ص 419.
(3)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 93.
(4)- أولفي لانغ: الملف السري – اتفاقيات إيفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، المرجع السابق، ص 91.
(5)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 283.

الجزائر العاصمة[1].

لكن هذه المفاوضات توقفت بسبب تمسك الوفد الفرنسي بفكرة فصل الصحراء و المبالغة في المحافظة على امتيازات الأوروبيين بمنحهم الجنسية المزدوجة و المطالبة بتجريد جيش التحرير الوطني من السلاح[2].

و إمعان المنظمة السرية O.A.S في أعمالها الإرهابية من قتل و تدمير و حرق الأمر الذي أدى بهذه المفاوضات للفشل[3].

2.2. لقاء لوغران Lugrin 20 جويلية 1961م:

استأنفت المباحثات في لوغران بالقرب من إيفيان حيث حضر الوفدان بالتشكيلة نفسها ما عدا الوفد الجزائري الذي غاب عنه كل من: الرائد قائد، الرائد علي منجلي لأن هيئة أركان الجيش قاطعت الأشغال بسبب خلافها مع الحكومة المؤقتة[4].

استأنفت المحادثات ما بين 20-28 جويلية 1961م لكن بدون جدوى، و التي رآها رضا مالك كإعادة محتشمة لا يفيان الأولى و وساطة رسمية تركيزها الوحيد هو إبقاء المباحث المنطلقة منذ شهرين سارية[5].

تم خلالها تسوية العديد من الخلافات لكن مسألة الصحراء شكلت عائقا دائم لوقف المفاوضات، حيث ظل ديغول متماسكا بمبدأه المتمثل في الاحتفاظ بالصحراء[6].

وقف الوفد الجزائري المباحثات يوم 28 جويلية لأن الوفد الفرنسي يلح التوقيف الفوري للقتال و على تعايش الجزائريين و الفرنسيين معا و تنظيم استفتاءين واحد في الشمال و الآخر في الجنوب[7].

(1)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 94.
(2)- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962م)، المرجع السابق: ص 279.
(3)- المرجع نفسه، ص 279.
(4)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 557.
(5)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 95.
(6)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 283.
(7)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 558.

إن أهم ما يميز هذا اللقاء هو أن الوفد الجزائري هو من بادر لتعليقها بسبب أصرار الحكومة الفرنسية على التنكير لسيادة الجزائر على صحرائها مروجة لمغالطة تاريخية[1].

3.2. لقاء بال Bâle الأول 28-29 أكتوبر 1961م:

دخلت الحكومة المؤقتة في مفاوضات مع فرنسا حيث جرى اللقاء في مدينة بال[2] السويسرية يومي 28-29 أكتوبر 1961م حيث ضم الوفد الجزائري: محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، أما الوفد الفرنسي فضم: برونو دولوس و كلود دشايي [3] Claude Chayet.

كانت اللقاءات سرية و حاسمة في تلبية كثير من العقبات حيث أجابن الحكومة الجزائرية على المقترحات الفرنسية في مجالات النفط و الأقلية الأوروبية و الفترة الانتقالية[4].

خطا ديغول فيه خطوة هامة للاعتراف بوحدة الجزائر الترابية حيث قال:" **ليس هناك جزائري واحد لا يعتقد أن الصحراء جزء لا يتجزأ و ليست هناك حكومة جزائرية واحدة مهما كان موقفها من فرنسا تقبل التخلي عن واجب المطالبة دون أي هوادة بالسيادة الجزائرية عن الصحراء**"[5].

و في الأخير عرضت هذه النقاط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل الإجابة عليها في اللقاء القادم[6]

(1)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 95.
(2)- مدينة بازل بالألمانية و بالفرنسية بال: ثالث مدن سويسرا سكانا بعد زيورخ و جنيف، تقع شمالي غربي البلاد، تشتهر بتقاليدها و ثقافتها بسبب موقعها المركزي عند نقطة التقاء الحدود السويسرية الألمانية و الفرنسية بمحاذاة الراين (مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 98).
(3)- المرجع نفسه، ص 98.
(4)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 283.
(5)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 98.
(6)- المرجع نفسه، ص ص 98،99.

4.2. لقاء بال Bâle الثاني 6 نوفمبر 1961م:

عقد بمدينة بال السويسرية جمع كل من رضا مالك، محمد الصديق بن يحي يمثلون الوفد الجزائري أما الوفد الفرنسي فيضم: شايي، دولوس[1].

قال رضا مالك: "**كانت أجوبتنا إيجابية على كل الأسئلة المطروحة و كنا ننتظر منهم جوابا يتعلق بالسيادة على الصحراء، كما استبدلنا الجنسية الجزائرية الآلية بالخيار المفتوح على مدى ثلاث سنوات**"[2].

و عن الأقلية الأوروبية حق اختيار الجنسية و الخضوع للرقابة العامة، أما البترول يكون مع منح رخص التنقيب و الاستغلال من صلاحية الدولة الجزائرية، أما الجانب العسكري فيستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد مه إنهاء التجارب النووية و جلاء الجيش و إخلاء القواعد وفق برنامج زمني يحدد فيما بعد، و مرحلة انتقالية من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال مدتها ستة أشهر[3].

4- مفاوضات إيفيان الثانية:11 فيفري 1962 إلى 18 مارس 1962م:

أ- لقاء ليروس 11 فيفري 1962م Les Rousses:

بدأت مفاوضات ليروس يوم 11 فيفري 1962م، جمعت بين وفدين رفيعي المستوى، الوفد الجزائري ضم كل من: **نائب رئيس الحكومة و وزير الداخلية السيد كريم بلقاسم، و الوزراء: لخضر بن طوبال، سعد دحلب، أمحمد يزيد إضافة لـ: رضا مالك، محمد الصديق بن يحي، السيد الصغير مصطفاوي**[4]، أما الوفد الفرنسي فيضم: Louis joxe : الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية، روبرت بيرونRobert Buron : وزير الأشغال العمومية و جان دو بروجلي Jean de Broglie: كاتب دولة للشؤون الجزائرية[5].

(1)-مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 100.

(2)- Rédha Malek : l'Algérie a Evian, histoires des négociations secrètes 1958-1962, ANEP, Alger, 2004, p : 185.

(3)- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 32.

(4)- رمضان بورغدة: "الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962:، المرجع السابق، ص 459.

(5)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 560.

يقول أحد وزراء الوفد الفرنسي: "**أنه من بين التعليمات السرية التي أعطاها الوزير الأول الفرنسي هو أنه من الواجب الحفاظ على الجانب العسكري من الاتفاقية خاصة بالنسبة للمرسى الكبير و كذلك المحافظة على الصحراء و استغلالها ... لأن المرسى الكبير يعتبر موقعا عسكريا استراتيجيا و الصحراء لكي تواصل فيها فرنسا التجارب النووية و الصواريخ و غيرها...**"[1].

و بعد مفاوضات مكثفة تركزت حول ثلاث مسائل و هي:

- الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية.
- المرحلة الانتقالية.
- المسائل العسكرية[2].

توصل الطرفان لانتفاضة مبدئية حول العديد من القضايا أهمها: ملف التعاون بعد الاستقلال، ثروات الصحراء و بعد التوافق على مسودة الاتفاق استوجب رجوع كل وفد لاستشارة حكومته[3].

تم الاتفاق المبدئي على كل النصوص يوم 19 فيفري 1962م على أن يلتقيا بإيفيان شرط موافقة المجلس الوطني للثورة على مناقشة موضوع وقف إطلاق النار و فحوى الاتفاقيات[4]، الذي انعقد بطرابلس ما بين 22 و 27 فيفري 1962م الذي ناقش النقاط التي ستثار في المفاوضات القادمة[5].

فهذا اللقاء كان بمثابة الحلقة ما قبل الأخيرة و الحاسمة و الشاقة، فالمفاوض الجزائري ضمن تحقيق المبادئ الأساسية و السيادية خلال المفاوضات التي جرت بلي روس[6].

(1)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 106.
(2)- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962، المرجع السابق، ص 460.
(3)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 282.
(4)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 108.
(5)- هشماوي وردة: "قراءة في تفعيل النشاط السياسي و الديبلوماسي للحكومة المؤقتة خلال الثورة التحريرية"، المرجع السابق، ص 114.
(6)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 108.

ب- مفاوضات إيفيان الثانية: من 7 إلى 18 مارس 1962م.

استؤنفت من جديد بإيفيان من يوم 7 إلى 18 مارس، حيث نزلت طوافتا الوفدين على الساعة العاشرة صباحا، أين انطلق مؤتمر إيفيان الثاني، حيث قرر الوفدان الامتناع عن نوع من الدعاية طوال المباحثات، ثم شرعا في العمل[1].

الوفد الجزائري كان يضم: بن يوسف بن خدة ممثل الوفد الجزائري و لويس جوكس ممثل الوفد الفرنسي[2]. إضافة لـ: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، رضا مالك، عمار بن عودة، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، الطيب بولحروف، أمحمد يزيد و الصغير مصطفاوي[3].

كان كل طرف يسعى للحصول على أقصى ما يمكن من التنازلات خاصة الوفد الجزائري، الذي لقي معارضة من قبل قيادة الأركان على هذه الاتفاقيات، فالوضع آنذاك كان جد متوترا نظرا لاشتداد الوضع العسكري نتيجة لانتقال منظمة O.A.S إلى منهجية التقتيل الجماعي و التخريب[4].

تم تعديل بعض النقاط الطفيفة مثل وضع التصريح العام الذي لم يكن ضمن الاتفاقيات السابقة و عليه أضاف الوفد الجزائري بعض المكاسب الجديدة[5].

الجنرال ديغول كان يستعجل بالتوقيع الرسمي على الاتفاقيات أما السيد كريم بلقاسم فلم يكن وارد بالنسبة له التراجع عما تم الاتفاق حوله في لي روس حيث كان يرى ضرورة تركيز هذه الجولة على معالجة القضايا التي لم يتم إنهاؤها[6].

(1)- أولفي لانغ، الملف السري – اتفاقيات إيفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، المرجع السابق، ص 153.
(2)- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962م)، المرجع السابق، ص 279.
(3)- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 216.
(4)- عفيري عقيلة: مفاوضات إيفيان في منظور القانون الدولي، مذكرة ماجستير تخصص القانون الدولي و العلاقات دولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 99.
(5)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 111.
(6)- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962، المرجع السابق، ص 462.

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 22 إلى 27 فبراير 1962م في مقر المجلس الوطني الليبي بطرابلس، و قد حضر الاجتماع 33 عضوا و أرسل 16 عضوا وكالات للتصويت[1].

فبعد مصادقة المجلس الوطني للثورة على محادثات لي روس بطرابلس، قام سعد دحلب بعرض نص الاتفاقية على أعضاء المجلس الذين صوتوا لصالحه باستثناء ثلاثة من هيئة الأركان العامة و هم: هواري بومدين (محمد بوخروبة)، علي منجلي، و أحمد قايد، و أنضم إليهم مختار بويزم قائد الولاية الخامسة[2]، حيث تم مناقشة كل التعديلات على الاتفاقيات، فبعد اثنتي عشرة يوم ماراطونية في المفاوضات تم التوصل لتوقيع اتفاقية اتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962م و التي وقعها كل من كريم بلقاسم و جوكس[3].

من أهم المسائل التي تم بعثها بصورة متكررة هي مشكلة القوة المحلية[4] و الهيئة التنفيذية المؤقتة[5] و إجراءات وقف القتال، فالهيئة التنفيذية تكلف بتسيير الشؤون العامة في الجزائر في المرحلة الانتقالية المحددة بين مدة وقف القتال و الإعلان عن الاستقلال، حيث تعمل بانسجام مع المندوب السامي لفرنسا بالجزائر السيد كريستيان فوشي[6].

استمرت هذه المفاوضات لغاية 18 مارس 1962م حيث انتهت باتفاق الطرفان و تحقيق أهداف جبهة التحرير الوطني ألا و هو الاعتراف بحق الجزائر في استعادة الحرية و الاستقلال[7].

(1)- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص ص 560،561.
(2)- بليل محمد: "المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية"، المرجع السابق، ص 244.
(3)- مبروك غريس، إلياس نايت قاسي: المرجع السابق، ص 801.
(4)- القوة المحلية: اقترح الوفد الفرنسي قوة محايدة تسند إليها مهمة حفظ السلام من خلال المرحلة الانتقالية قوامها 40.000 رجل، بينما الوفد الجزائري أراد ضعف العدد أي 80.000 رجل (عفيري عقيلة: المرجع السابق، ص 99).
(5)- الهيئة التنفيذية المؤقتة: تم الاتفاق في هذه الجولة على عدد الأعضاء المكونين لهذه الهيئة و الذي يقدر بـ 11 عضو: 5 من الجبهة و 3 أوروبيين 3 مسلمون و رئيس للهيئة (عفيري عقيلة: المرجع السابق، ص 100).
(6)- عفيري عقيلة: المرجع السابق، ص ص 99، 100.
(7)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 284.

ففي يوم 18 مارس 1962م على الساعة 17:30 أبرمت اتفاقيات إيفيان و انتهت المفاوضات من الغد على الساعة الثانية عشر زوالا حيث سيضع سريان وقف إطلاق النار بالجزائر حدا لحرب دامت سبع سنوات[1].

و بهذه المناسبة ألقى الرئيس بن يوسف بن خدة خطابا يوم 19 مارس 1962م أعلن فيه عن وقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس قائلا:

" **باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية، و بتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الوطني ابتداء من 19 مارس 1962م على الساعة 12 بالضبط، بصفتي آمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أصدر أمري إلى كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية و الاشتباكات المسلحة على جميع التراب الوطني**"[2].

أقرت هذه الاتفاقية على :

1) الاعتراف باستقلال الجزائر.
2) وقف القتال.
3) الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي حيث اشتملت على ثلاثة عشر محور جاء فيه[3]:

- تصريح عام يحتوي على تنظيم المرحلة الانتقالية و تقديم تقرير حول إجراء الاستفتاء.
- اتفاقية وقف إطلاق النار على 11 مادة.
- الفترة الانتقالية تشمل على 27 مادة.
- شروط الاستفتاء تشمل على 46 مادة.
- إنشاء محمد القانون العام تشمل على 18 مادة.

(1)- أولفي لانغ: الملف السري – اتفاقيات إيفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، المرجع السابق، ص 157.
(2)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 112.
(3)- وهيبة بشرير: المرجع السابق، ص 285.

- إعلان الضمانات تضم 13 جزء.
- إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي و المالي.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من أجل استثمار ثروات باطن الصحراء.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.
- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني.
- إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية.
- ملحق خاص بالمرسى الكبير.
- إعلان المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات[1].

تحتوي هذه الاتفاقيات على عدة فصول و أبواب شملت جميع التفاصيل المتعلقة بوقف إطلاق النار و المرحلة الانتقالية و العلاقات الجزائرية الفرنسية:

- **الفصل الأول:** تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال و الضمانات الخاصة بحق تقرير المصير (ضمانات : خاصة بالتصويت على تقرير المصير و العفو عن المعتقلين و عودة اللاجئين و التكفل بالحالة الاجتماعية.
- **الفصل الثاني:** الاستقلال و التعاون: حقوق و ممتلكات المستوطنون و التعامل بين فرنسا و الجزائر.
- **الفصل الثالث:** النظم الخاصة بالشؤون الحربية: وقف إطلاق النار و تسوية الوسائل العسكرية و تخفيض عدد الجيوش (الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة.
- **الفصل الرابع:** النظم الخاصة بالمنازعات: حل النزاع بين فرنسا و الجزائر بالطرق السلمية.
- **الفصل الخامس:** نتائج استفتاء تقرير المصير: أبرز ما تضمنه الفصل نتائج الاستفتاء و ضرورة نقل السلطة إلى الجزائريين عقب الاستفتاء[2].

(1)- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة و نصوصها 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 258.

(2)- هشماوي وردة: المرجع السابق، ص ص 114،115.

ثالثا: إجراء الاستفتاء و الاستقلال.

بعد توقيع اتفاقيات إيفيان بين الطرفين و الاتفاق على وقف إطلاق النار منتصف يوم الاثنين 19 مارس 1962م، دخلت الجزائر بذلك المرحلة الانتقالية التي انحصرت مهامها خاصة في إعداد الشعب الجزائري لعملية الاستفتاء العام حول تقرير المصير، و في هذه الأثناء تم عقد مؤتمر طرابلس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 27 جوان 1962م، و رغم الخلافات التي حدثت فقد تمت المصادقة على مشروع ميثاق يحدد فيه اتجاه الجزائر بعد الاستقلال[1]. و كان من مصلحة الجبهة أن تدفع السكان إلى التصويت بـ "نعم"، حيث مكنها إطلاق سراح المساجين من إعادة تشكيل شبكتها في المدن و الأرياف و ممارسة الضغوط على المصوتين و مراقبة صناديق الاقتراع في غياب الملاحظين الفرنسيين و الأجانب، أما التصويت بـ"لا" فكان بمثابة عملية انتحارية في مثل تلك الظروف و بالتالي لم يكن ثم أدنى شك بخصوص التصويت و النتائج التي ستسفر عنها الصناديق[2].

لقد جرى استفتاء تقرير المصير في الفاتح من جويلية 1962م، و الذي أجاب خلاله 99% من الناخبين بنعم على السؤال الذي طرح عليهم على النحو الآتي: "**هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المحددة في تصريحات 19 مارس 1962م؟**"[3].

و وصفت الصحف الاستعمارية الفرنسية هذا بأنه تأييد لاتفاقيات إيفيان الموقعة في 18 مارس 1962م، و تضيف أن نسبة التصويت كانت الأكبر من استفتاء 1958م و استفتاء 1961م[4].

لقد تم يوم الاستفتاء إحصاء حوالي 26983275 مسجل ضمن القوائم الانتخابية، حيث تم تسجيل حوالي 6580772 امتنعوا عن التصويت بمعدل 24.39% من مجمل

(1)- محمد الأمين بلغيث: المرجع السابق، ص ص 264،265.
(2)- دومينيك فارال: معركة جبال النمامشة (1954-1962)، مثال ملموس من حرب العصابات و الحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 244.
(3)- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 474.
(4)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 117.

المسجلين، و حوالي 20402503 ممن صوتوا، و 1102477 ممن كانت أصواتهم بورقة بيضاء، أو تم إلغاؤها بمعدل 4.08% [1] .

و في 3 جويلية 1962م أعلن ديغول عن استقلال الجزائر[2]، غير أن الحكومة المؤقتة رفضت أن يكون هذا الإعلان هو وثيقة الاستقلال، فجعلت يوم 05 جويلية 1962م التاريخ الرسمي لإعلان الاستقلال، و معلوم أن هذا التاريخ يصادف ذكرى احتلال الفرنسيين للجزائر سنة 1830م[3].

و بهذا تحقق النصر للشعب الجزائري الذي خاض حربا إبادية لم يعرف التاريخ مثيلا لها، و نصره الله على قوة من قوى الظلم و الطغيان، و تحقق له الاستقلال التام رغم كل المناورات الفرنسية لفصل الصحراء عن التراب الوطني[4]، و خرج الشعب الجزائري للشوارع يتظاهر و يحتفل بعد مضي 132 سنة من الوجود الاستعماري الفرنسي بالجزائر و بعد معركة شرسة دامت سبع سنوات[5].

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استطاعت إرضاخ ديغول و حكومته للتفاوض، فأجلسته على طاولة المفاوضات معترفا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض رسمي و شرعي للشعب الجزائري، حيث مرت بمرحلتين، الأولى كانت سرية و الثانية رسمية و مباشرة، و التي أثبتت فيها الحكومة المؤقتة الجزائرية تمسكها بمبادئ أول نوفمبر 1954م، مما أجبر ديغول على الاستسلام لشروطها و إعلانه عن الاستقلال في 3 جويلية 1962م، و الذي أخرته الحكومة المؤقتة إلى يوم 5 جويلية 1962م، ليكون بذلك يوم احتلال الجزائر هو نفسه يوم استقلالها.

(1)- Maurice Flory : La fin de la souveraineté française en Algérie, annuaire français de droit international année 1962 volume 8 numéro 1, p 916.

(2)- مقدم سيد أحمد: المرجع السابق، ص 118.

(3)- صالح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر-تونس-المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو مصرية، د.م.ن، 1993، ص 440.

(4)- صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2005، ص 464.

(5)- عمار عمورة: المرجع السابق، ص 209.

خـــــاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه و المتضمنة مواكبة الحكومة المؤقتة لسياسة الجنرال ديغول ما بين 1958م-1962م، توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن رصدها فيما يلي:

- حققت الثورة الجزائرية نجاحات ديبلوماسية هامة تتمثل في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19سبتمبر 1958م، حيث تعتبر أكبر نجاح حققته الثورة الجزائرية.
- تأسست GPRA نتيجة اقرارات لجنة التنسيق و التنفيذ، حيث مرت بثلاث تشكيلات:

  الأولى من 1958م إلى 1960م.

  الثانية من 1960م إلى 1961م.

  الثالثة من 1961م إلى 1962م.
- أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية كان فرحات عباس، حيث تولى رئاستها في التشكيلة الأولى و الثانية، ليحل محله بن يوسف بن خدة في التشكيلة الثالثة.
- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيت متمسكة بالمبادئ و الأسس التي سطرها بيان الفاتح من نوفمبر 1954م منذ تأسيسها إلى غاية تحقيقها الاستقلال.
- هدفت الحكومة المؤقتة إلى إيصال صوت القضية الجزائرية و تدويلها في المحافل الدولية و كسب الدعم الدولي، حيث تجلى ذلك في ردود الفعل الدولية عند الإعلان عنها.
- بمجيء الجنرال ديغول في 13 أوت 1958م، بدأ بمناوراته و تطبيق سياسته المتمثلة في مختلف المشاريع و المتمثلة في مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958م، سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958م، ثم مبادرة تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م، و أخيرا دعوته قادة الثورة للتفاوض في باريس في 10 نوفمبر 1960م.
- استطاعت الحكومة المؤقتة من إحباط المشاريع الديغولية بكل حنكة و ذكاء، و قلبت الموازين لصالحها.

- كسرت الحكومة المؤقتة مقولة فرنسا بأن الثورة الجزائرية هي ثورة خارجين عن القانون، و أثبتت للعالم بأنها ثورة من أجل الإستقلال تقودها هيئة رسمية و قيادة ذات كفاءة.
- تغيير إيديولوجية قادة الثورة من العمل المسلح إلى العمل السياسي الديبلوماسي، أكسب القضية الجزائرية الدعم العربي و العالمي.
- إستطاعت الحكومة المؤقتة كسر حلم فرنسا بأن "الجزائر فرنسية"، و أجبرت ديغول على الإعتراف بحق تقرير المصير، و أرضخته و حكومته للدخول في مفاوضات معترفا بذلك بجبهة التحرير الوطني كمفاوض شرعي و وحيد للشعب الجزائري.
- مرت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بمرحلتين: الأولى مرحلة المفاوضات السرية من 1956م إلى 1960م، و الثانية مرحلة المفاوضات الرسمية من 1960م إلى 1962م.
- تمسك الوفد الجزائري المفاوض بالإستقلال و وحدة التراب الوطني، أجبرت فرنسا على إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، ثم إجراء الإستفتاء في 3 جويلية 1962م و إعلان الإستقلال في 5 جويلية 1962م.

قائمة الملاحق

الملحق الأول: بيان الإعلان عن تأسيس أول حكومة مؤقتة جزائرية.

الملحق الثاني: خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958م.

الملحق الثالث: سلم الشجعان الذي عرضه الجنرال ديغول على الثوار الجزائريين 23 أكتوبر 1958م.

الملحق الرابع: خطاب الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959م الذي أقر فيه مبدأ تقرير المصير.

الملحق الأول : بيان الإعلان عن تأسيس أول حكومة مؤقتة جزائرية[1].

جبهة التحرير الوطني
الجزائري

جيش التحرير الوطني
الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب الجزائري .

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٧) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

رئيس الحكومة :	فرحات عباس
نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :	كريم بلقاسم
نائب رئيس :	محمد بن بلة
وزراء دولة :	حسين آيت احمد ـ رابح بطاط محمد بوضياف ـ محمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية :	محمد الامين دباغين
وزير السلاح والتموين :	محمود الشريف
وزير الداخلية :	الاخضر بن طبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات :	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون المغرب العربي :	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :	احمد فرنسيس
وزير الاخبار :	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	احمد توفيق المدني
كتاب الدولة :	الامين خان ـ عمر الصديق مصطفى اصطنبولي

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٤ ربيع الاول ١٣٧٨ هـ. الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م. على السا عة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر .

١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م.

(1)- جريدة المجاهد: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، طبعة خاصة، 19سبتمبر 1958م، ص 61.

الملحق الثاني : خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958م[2].

Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le métropole, les départements d'autres –mer et les territoires de la communauté.

Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui –même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits : bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui,en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.

(2)- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول، المرجع السابق، ص ص 483،485.

Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me parait bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi hair ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce qui la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire ?

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez -vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes ; la guerre ou la fraternité ? en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république.

Vive l'Algérie.

Vive la France.

الملحق الثالث: سلم الشجعان الذي عرضه الجنرال ديغول على الثوار الجزائريين 23 أكتوبر 1958م[3].

Question: le FLN fait des invités au sujet des possibilités de paix en Algérie, qu'elle attitude le gouvernement entend- il prendre à cet égard?

Réponse : l'organisation dans vous parlez a, d'elle-même déclanché la lutte, elle la poursuit depuis quatre ans.

Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir, mais, en tous cas, actuellement, elle ne sert vraiment plus rien. bien sûr, on peut, si l'on veut, continuer des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans des marchés, pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux, on peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel à djebel, cacher des armes dans des creux de rochets pour les y prendre à l'occasion, mais l'issue n'est pas là, elle n'est pas n'en plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger.

En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée par la manifestation décisive du 28 septembre, cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement, que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

Je parle de la paix des braves, qu'est-ce à dire?, simplement ceci: que ceux qui ont ouvert le feu le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail.

On me dit: mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats?

Je réponds : « là où ils sont organisés pour la lutte, il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement.

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires, et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et traités honorablement.

Quand à l'organisation extérieur dont nous parlions tout à l'heure, qui du dehors, s'efforce de diriger la lutte, je répète tout haut ce que j'ai déjà fait savoir, si des délégués

(3)- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص ص 494،495.

étaient désignés pour venir régler avec l'autorité la fin des hostilités, il n'auraient qu'à s'adresser à l'ambassade de France en Tunisie ou à Rabat, l'une ou l'autre assurait leur transport vers le métropole, là une sécurité entière leur serait assurée et je leur garantis la latitude de repartir.

Certains disent: « mais qu'elles seraient les conditions politiques dont le gouvernement accepterait que l'on débatte ?».

Je réponds : « le destin politique de l'Algérie est en Algérie même, ce n'est pas parce qu'on fait tirer des coups de fusils qu'on a le droit d'en disposer.

Quand la voie démocratique est ouverte en Algérie, quand les citoyens ont la possibilité d'examiner leur volontés, il n y'en a pas d'autre qui soit acceptable. Or, cette voie est ouverte en Algérie, le référendum a eu lieu. Il y'aura en novembre les élections législatives, il y'aura en mars les élections des conseils municipaux, il y'aura au mois d'avril les élections des sénateurs.

Que sera la suite? C'est une affaire d'évolution, à toute manière une immense transformation matérielle et morale est commencée en Algérie.

La France parce que c'est son devoir et parce qu'elle est seul pouvoir le faire, met en œuvre cette transformation. Au fur et à mesure du développement, des solutions politiques se préciseront.

Je crois comme je l'ai déjà dit que les solutions futures auront pour base -c'est la nature des choses - la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec le métropole française, je crois aussi que cet ensemble, complète par le Sahara, se liera, pour le progrès commun, avec les libres états du Maroc et de Tunisie.

A chaque jour suffit sa lourde peine, mais qui gagnera, en définitive ? Vous verrez ce sera la fraternité civilisation.

الملحق الرابع: خطاب الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959م الذي أقر فيه مبدأ تقرير المصير[4].

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des fusées dans la lune.Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée , entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache.Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix , notre voix est écoutée.

Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé: Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui- là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seul voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue.

Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être régler qu'on tire et qu'on égorge.A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

Notre armée accomplie sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que notre soldats, en particulièrement les cent vingt mille qui sont musulmans, aient fléchi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit

(4)- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 487-495.

contre la France, alors, c'est le désastre !Mais , comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public , pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel.Jusqu'à l'année dernière, il ne l'avait jamais eu. Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits , au collègue unique , au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grand majorité des élus. Ç'à été là un changement de la plus vaste portée; littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopter la constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France.Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés ; le 19 avril, leurs conseils municipaux; le 31mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les compagnes, avec une grande masse de votants.Et même , lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement.L'an prochaine, aura lieu l'élection des conseils généraux,d'où seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs, économiques et sociaux, qui délibéreront, auprès du délégué général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux –mêmes.C'est aussi, c'est surtout , traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, doublant tous les trente cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, prolongées dans une misère qui est comme leur nature.Il s'agit que les algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs élites se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux /Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne pas parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le Plan de Constantine. Depuis dix mois une centaine d'usines ont demandé à s'installer .8000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs

musulmans.50.000 algériens de plus travaillent dans la métropole .Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5000.A l'actuel rentrée, les écoles reçoivent 860.000 enfants, au lieu de 700.000 lors de la rentrée précédente et de 560.000 l'année devant. Dans six semaines, le pétrole d'Hassi – Messaoud arrivera sur le côte à Boujie. Dans un an, celui d'Edjelah atteindra le golf de guèbès.En 1960, le gaz d'Hassi R'Mel commencera d'être distribué a Alger et à Oran, en attendant de l'être à Bône. Que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule et capable. L'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.

Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au progrès social on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habite l'Algérie seront en mesure de décider de leur destin, une fois pour toute, librement, en connaissance de cause. Compte tenu de toutes les données, algérienne, nationales et internationales, je considère comme nécessaire que ce recours à l'autodétermination soit, dès aujourd'hui, proclamé.

Au non de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la constitution de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que le peuple m'écoute, je m'engage à demander, d'une part au Algériens, dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les français d'entériner ce que sera ce choix.

Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus.Car, depuis que le monde est monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni, à plus forte raison, de souveraineté algérienne. Carthaginois, Romains, Vandales, Byzantins, Arabe Syriens,Arabe de Cordoue, Turcs, Français , ont tour à tour pénétré le pays , sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un état Algérien,.Quant à la date du vote, je la fixerai le moment venu, au plut quatre années après le retour effectif de la paix ; c'est-à-dire, une fois acquise une situation telle qu'embuscades et attentats n'auront pas coûté la vie à 200 personnes en un an. L e délai qui suivra étant destiné à reprendre la vie normale, à vider les camps et les prisons, à laisser revenir les exilés, à rétablir l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enieu. J'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif.

Mais le destin politique, qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix, quel peut-il être ?chacun sait, que théoriquement, il est possible d'en imaginer trois.Comme l'intérêt de tout le monde, et d'abord celui de la France, est que l'affaire

soit tranchée sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la consultation.

Ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.

La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons .La sécession entrainerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes.Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance.Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, toutes dispositions seraient prises pour que l'exploitation, l'acheminement , l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident , soient assurés quoi qu'il arrive.

Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant , en matière de traitement, de salaires , de sécurité sociale, d'instruction , de formation professionnelle , de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillants où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards , qu'elles que soient leur religion et leur communauté , en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui s'étendrait ; dès lors , effectivement , de Dunkerque à Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense , les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, français, arabe, kabyle,mozabite,etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération.

Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par l'institution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que la venir politique des

Algériens dépend des Algériens : puisqu'il est précisé formellement et solennellement, qu'une fois la paix revenue, les Algérien feront reconnaitre le destin qu'ils veulent adapter , qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'il aient fait , d'où qu'ils viennent , prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut-être le sens de l'insurrection?

Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux-même, eh bien ! Toutes les voies sont ouvertes.Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, il ne tient qu'à eux de régler avec les autorités les conditions de leur libre retour , comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves.Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats , puis des scrutins , enfin des institutions , qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique , j'affirme qu'ils auront , comme tous autres et ni plus, ni moins, l'audience, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens.Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient -ils désormais?

A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de mineurs ambitieux, résolus à établir par la force et par le terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la république leur accorde le privilège de traiter avec eux le destin de l'Algérie, les bâtissant par là -même comme gouvernement Algérien. Il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire. Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitraillette, mais suivant la volonté qu'ils exprimeront légitimement par le suffrage universel. Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

Au cours des quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissements de sa propre détermination.Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées.

Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع.

أولا: قائمة المصادر و المراجع بالعربية.

أ- المصادر:

1- الكتب:

- **الكتب الأصلية:**

1) بجاوي محمد: الثورة الجزائرية و القانون: دار اليقظة العربية، دمشق، 1965.
2) دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
3) الديب فتحي: عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، ط 2، القاهرة، 1990.
4) قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
5) المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، ج 3، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

- **الكتب المترجمة للعربية:**

6) بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زعدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن. 2005.
7) حربي محمد: الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، موفم للنشر، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، الجزائر، 1994.
8) حربي محمد: جبهة التحرير الأسطورة و الواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية و دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
9) ديغول شارل: مذكرات الأمل و التجديد، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
10) رضا مالك: الجزائر في إيفيان، (تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962)، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، الجزائر، 2003.
11) روبير أجيرون شارل: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982.

12) عباس فرحات: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
13) عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1945م، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012،
14) ماندوز أندريه: الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

2- المذكرات الشخصية:

1) مذكرات الرائد بورقعة: ساهد على اغتيال الثورة، ط 2، دار الأمة للنشر و التوزيع، 2000.
2) مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

3- الجرائد:

1) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني.
1. العدد 32، 19 نوفمبر 1958م.
2. العدد 60، 25 جانفي 1960م.
3. العدد 80، 17 أكتوبر 1960.
4. العدد 85، 19 ديسمبر 1960م.

ب- المراجع:

1- الكتب:

- **الكتب الأصلية:**

1) إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، إحدادن للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
2) أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

3) براهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
4) بزيان سعدي: جزائر فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2005.
5) بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
6) بلعباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة، 2009.
7) بلغيث محمد لمين: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات و وثائق، ط 4، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
8) بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية (ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية)، دار السمان، الجزائر، 2012.
9) بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
10) بورغدة رمضان: الجنرال ديغول و الثورة الجزائرية (1962،1958)، منشورات بونة للبحوث و الدراسات، عنابة، 2012.
11) بوضربة عمر: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م/1959م، دار الحكمة النشر، الجزائر، 2010.
12) بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2004.
13) بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج 3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1996.
14) بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
15) تابليت علي: فرحات عباس رجل دولة، ط 2، منشورات تالة، الجزائر، 2009.
16) تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008.
17) الجزائري مسعود: مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، د.س.ن.
18) الجندي خليفة و آخرون: حوار حول الثورة، ج 2، موفم للنشر، الجزائر، 2008.
19) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

20) خضير إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج 2، دار الغرب، الجزائر، 2005.
21) الخولي لطفي: عن الثورة في الثورة و بالثورة، منشورات حزب التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، د.س.ن.
22) الزبيري محمد العربي و آخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.
23) الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
24) سعيدوني نصرالدين: الجزائر منطلقات و آفاق مقاربات الواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية، عالم المعرفة، الجزائر، 2008.
25) شريط لخضر: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.
26) الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
27) الصافي السعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرايس للكتاب و النشر، بيروت، 2000.
28) صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
29) صيف الله عقيلة: التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة، الجزائر.
30) طلاس مصطفى: العسلي بسام، الثورة الجزائرية، ط 4، دار طلاس، دمشق، 2003.
31) عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.
32) عباس محمد: ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005.

33) عباس محمد: ديغول...و الثورة الجزائرية، ج 4، دار هومة، الجزائر، 2013.
34) عدة بن داهة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج 2، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
35) العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفاس، ط 2، بيروت، 1956م.
36) العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر، ط 6، مكتبة الأنجلو مصرية، د.م.ن، 1993.
37) عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د.س.ن.
38) عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2001.
39) غربي الغالي: فرنسا و الثورة الجزائرية، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
40) فركوس صالح: تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم، الجزائر، 2002.
41) فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، دار العلوم، عنابة، 2005.
42) قبايلي الهواري: ثمن حرب، كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
43) كريم مقنوش: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس (1958-1962م)، قضايا تاريخية، العدد 4، 2016.
44) لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1945-1962، دار هومة، الجزائر، 2015.
45) مريوش أحمد: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.
46) مقلاتي عبد الله: التاريخ السياسي للثورة 1954-1962، شمس الزيبان للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

47) هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د.س.ن، 2004.

48) وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.

- **الكتب المترجمة للعربية:**

49) فارال دومينك: معركة جبال النمامشة (1954-1962)، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

50) لونغ أوليفي: الملف السري – اتفاقيات إيفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

2- الرسائل الجامعية:

1) سيد أحمد مقدم: المفاوضات و المفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

2) بن فليس أحمد: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سبتمبر 1985.

3) نظيرة شتوان: الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.

4) عكرم شهرزاد: مشروع قسنطينة: المضمون و الأبعاد (1959-1962)، أطروحة ماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، المدرسة العليا للأستاذة في الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2008،2009.

5) بوهناف يزيد: مشاريع التهيئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية و انعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم

الإنسانية و الاجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

6) قاسمي يوسف: مواثيق الثورة الجزائرية: دراسة تحليلية نقدية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،2009.

7) هاشمي كوثر: الحاكم العام جاك سوستال و الثورة الجزائرية (1955-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2016-2017.

8) حسين مجاود: الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية، فرحات عباس، بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

9) بشرير وهيبة: القضية الجزائرية بين سياسة ديغول و المستوطنين 1958-1962، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، علوم العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر -2-، 2016-2017.

10) بولجويجة سعاد: القضية الجزائرية و المجتمع الدولي 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة -2-، 2017-2018.

11) ميلودي سهام: اتفاقية إيفيان: أسبابها و مضمونها و ردود الأفعال – دراسة تحليلية-، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

12) عفيري عقيلة: مفاوضات إيفيان في منظور القانون الدولي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة-2009-2010.

3- المجلات و المقالات:

1) أوسليم عبد الوهاب: "الاتصالات السرية لممثلي رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" بجبهة التحرير الوطني أفريل-سبتمبر 1956" المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية، العدد 1، د.س.ن.

2) بديدة لزهر: "الصحراء في سياسة الجنرال ديغول"، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 5، جويلية 2007.

3) بشير سعدوني: "ديغول و الثورة الجزائرية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 1، العدد 1، 1 ديسمبر 2014.

4) بورغدة رمضان: "عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان، و تقرير المصير، و تأثيراتها على الثورة الجزائرية"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، رقم 2، 2008.

5) بوشنافي محمد: صدى اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في الصحافة المغربية"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.

6) بوضربة عمر: "الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، ديسمبر 2017.

7) بوضربة عمر: "الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة الجزائرية 1958-1960"، دراسات تاريخية، العدد 7، د.س.ن.

8) بوضربة عمر: الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية و موقف الحكومة المؤقتة منها 1958-1959"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، 2017.

9) بولجويجة سعاد: "جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال الدورتين 13 و 14 للجمعية العامة (سبتمبر 1958- ديسمبر 1959)"، مجلة المعارف و الدراسات التاريخية، العدد 7، د.س.ن.

10) ثابتي حياة: "ردود فعل الثورة الجزائرية تجاه سياسة ديغول (1958-1962م) عسكريا و سياسيا"، مجلة القرطاس، العدد 5، جوان 2017.

11) حماميد حسينة: "المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1962"، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

12) حيفر مريم، غيلاني السبتي: مشروع تقرير المصير سنة 1959 و موقف المستوطنون منه"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2019.

13) خثير عزيز: "الاتصالات و الاتصالات السرية بين فرنسا و جبهة التحرير الوطني 1955-1956"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 3، ديسمبر 2018.

14) داعي محمد: "انقلاب 13 ماي 1958م و تبلور التطرف على الجمهورية الرابعة"، مجلة متون، العدد 4، ديسمبر 2017.

15) سحولي بشير: "الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، خطابات شارل ديغول 1958-1960 نموذجا"، المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية، المجلد 6، العدد 12، 26 جوان 2021.

16) سيد علي أحمد مسعود: "المجلس الوطني للثورة و عروض ديغول لإحلال السلم 1959-1961"، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 21، 2016.

17) سيد علي أحمد مسعود: "مسألة تقرير المصير في المفاوضات الفرنسية الجزائرية"، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 11، 2011.

18) سيد علي أحمد مسعود: "موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بعض قضايا الثورة الجزائرية في الداخل من خلال وثائق أرشيفية (1960-1961)"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5، ديسمبر 2017.

19) شقرة محمد: "الاستراتيجية الفلاحية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري 1945-1962 نموذجا"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 10، جوان 2017.

20) طاعة سعد: "لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية"، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 9، ديسمبر 2014.

21) عبد القادر بلجة: "المفاوضات بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة من السرية إلى العلنية"، مجلة مقون، المجلد 10، العدد 2، 1 ديسمبر 2018.

22) غريس مبروك، نايت قاسي إلياس: "المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية و الفرنسية و الوثائق الأرشيفية السويسرية"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2021.

23) قدادرة الشايب: "مشروع ديغول سبتمبر 1959م" صدى المتحف، العدد 1، دار هومة، الجزائر، 2002.

24) كلاش هبة: "موقف الرئيس جمال عبد الناصر من بعض الأزمات التي عرفتها الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية (1958-1962)"، مجلة المعيار، المجلد 23، العدد 58، 2021.

25) مخالد بوسيف: "مظاهرات ديسمبر 1960 بين رفض سياسة ديغول و تحقيق إرادة الشعب"، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 22، ماي 2014.

26) نصر الدين لعوج: مكانة قرار 19 سبتمبر 1958م، في مسار و مصير الثورة الجزائرية"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية، المجلد 9، العدد 1.

27) هشماوي وردة: "قراءة في تفعيل النشاط السياسي و الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية"، مجلة القرطاس، العدد 6، 2017.

4- المعاجم و الموسوعات:

1) مرتاض عبد المالك: "دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية"، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954م"، الجزائر، د.س.ن.

2) الكيالي عبد الوهاب: "الموسوعة السياسية"، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د.س.ن.

3) بلقاسمي بوعلام و آخرون: "موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962"، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.س.ن.

ثانيا: قائمة المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

1) Achour Cheurfi : La classe politique algérienne de 1900 à nos jours : Dictionnaire bibliographique, Ed : Casbah, Alger, 2002.
2) Achour Cheurfi : Dictionnaire de la révolution algérienne (1954-1962), Ed : Casbah, Alger.
3) Benjamin Stora : Dictionnaire bibliographique de militants nationalistes algériens 1962-1954, Ed : L'harmattan, Paris, 1985.
4) Saad Dahlab : Mission accomplie pour l'indépendance de l'Algérie, Ed : Dahlab, Alger, 1990.
5) Abd elmadjid Belerroubi : La naissance et la reconnaissance de la république algérienne , Edme nage, Alger, 2008.
6) Alister Horne : Histoire de la guerre de l'Algérie, Albin Michel, Paris 1980.
7) Mouloud Aouimeur : « Propagande de diplomatie au service de la guerre de libration », Elmassadir, n°10 (2ème au 5ème 2004).
8) Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre, Ed : Alger livres, Alger, 2011.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
مقدمة	6-1
الفصل الأول: تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	34-7
أولا: ظروف و عوامل التأسيس.	19-8
1-الظروف الداخلية.	15-8
2-الظروف الخارجية.	19-16
ثانيا: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	26-19
1-تأسيسها.	22-19
2-هياكلها.	26-22
ثالثا: أهداف تأسيسها و ردود الفعل حولها.	34-26
1-أهداف تأسيسها.	28-26
2-ردود الفعل الداخلية و الخارجية.	34-28
الفصل الثاني: سياسة الجنرال ديغول و موقف الحكومة المؤقتة منها.	67-35
أولا: مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958م.	46-36
1- مضمون المشروع.	43-36
2- موقف الحكومة المؤقتة منه.	45-43
ثانيا: سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958م.	51-46
1- مضمون سلم الشجعان.	48-47
2- موقف الحكومة المؤقتة منه.	52-48
ثالثا: حق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م.	60-51
1- مضمونه.	54-51
2- موقف الحكومة المؤقتة منه.	60-54
رابعا: دعوة ديغول قادة الثورة 10 نوفمبر 1959م.	67-60

1-دوافع و مضمون المبادرة.	61-60
2-موقف الحكومة المؤقتة منه.	67-61
الفصل الثالث: دور الحكومة المؤقتة في المفاوضات و الاستقلال.	95-68
أولا: الاتصالات السرية 1955م-1962م.	79-69
1-الاتصالات الأولى 15 فيفري 1955م إلى جانفي 1956م.	71-69
2-الاتصالات شبه الرسمية أفريل 1956م إلى فيفري 1957م.	75-72
3-الاتصالات في عهد ديغول 1958م إلى 1960م.	77-75
ثانيا: المفاوضات الرسمية 1960م إلى 1962م.	91-77
1-المفاوضات الرسمية الأولى: 25 جوان 1960م إلى 5 مارس 1961م.	82-77
2-مفاوضات إيفيان الأولى: 20 ماي 1961م إلى 6 نوفمبر 1961م.	86-82
3-مفاوضات إيفيان الثانية: 11 فيفري 1962م إلى 18 مارس 1962م.	91-86
ثالثا: الاستفتاء و الاستقلال: 3-5 جويلية 1962م.	93-92
خاتمة	96-94
الملاحق	108-97
قائمة المصادر و المراجع	120-109
فهرس الموضوعات	123-121

الملخص

تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظل ظروف جد صعبة، و أثبتت وجودها الديبلوماسي باعتراف العديد من الدول، حيث تصدت لمشاريع الجنرال ديغول منذ تأسيسها إلى غاية الاستقلال أي من 1958م إلى 1962م، و قلبت الموازين لصالحها و أجبرت الحكومة الفرنسية بالاعتراف بها كممثل وحيد و شرعي للشعب الجزائري في المفاوضات التي فرضت فيها منطقها و شروطها، فأجبرته على الاعتراف باستقلال الجزائر، بعد مفاوضات إيفيان، حيث تم إجراء الاستفتاء في 3 جويلية 1962م و أعلن عن استقلال الجزائر رسميا يوم 5 جويلية 1962م.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مشاريع الجنرال ديغول، مفاوضات إيفيان، استقلال الجزائر.

Résumé

Le gouvernement intérimaire de la République algérienne s'est mis en place dans des circonstances très difficiles, il a prouvé sa présence diplomatique avec la reconnaissance de nombreux pays, il a affronté les projets du général de Gaulle depuis sa mise en place jusqu'à l'indépendance, c'est-à-dire de 1958 à 1962 après J. pèse en sa faveur. Le gouvernement français a été contraint de le reconnaître comme seul et légitime représentant du peuple algérien Dans les négociations où elle imposa sa logique et ses conditions, l'obligeant à reconnaître l'indépendance de l'Algérie, après les négociations d'Evian, où le référendum eut lieu le 3 juillet 1962 et proclama L'Algérie devient officiellement indépendante le 5 juillet 1962.

Mots-clés : gouvernement intérimaire de la République algérienne, projets du général de Gaulle, négociations d'Evian, indépendance de l'Algérie.

Abstract

The Interim Government of the Algerian Republic was established under very difficult circumstances, and it proved its diplomatic presence with the recognition of many countries. It confronted General de Gaulle’s projects since its establishment until independence, i.e. from 1958 AD to 1962 AD, and turned the scales in its favor. The French government was forced to recognize it as the sole and legitimate representative of the Algerian people in the negotiations in which it imposed its logic and conditions, forcing him to recognize the independence of Algeria, after the Evian negotiations, where the referendum was held on July 3, 1962 and announced Algeria officially became independent on July 5, 1962.

Keywords: the interim government of the Algerian Republic, General de Gaulle's projects, the Evian negotiations, Algeria's independence.